

معيّن ببيبيسو :  
طارد السنابل الشامخ

كل الحقيقة للجماهير  
AL-HADAF  
الهدف  
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

في ذكرى الحكيم جورج حبش:  
المقاومة ومعادلة الوجود الفلسطيني

الانتخابات الفلسطينية:  
بين مطرقة الاحتلال وسندان الانقسام



الشهيد  
الرفيق  
والقائد القومي

**عزمي الخواجا**

**1936 - 2020**

من مؤسسي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين و عضو مكتبها السياسي السابق



# الافتتاحية

## كل الحقيقة للجماهير

### المقاومة ومعادلة الوجود الفلسطيني

المقاومة في الحالة الفلسطينية التي تعاني من احتلال عنصري استيطاني أحلالي، ليس فقط ضرورة، بل هي المعادل الموضوعي لوجود الاحتلال الصهيوني الجاثم على أرضنا، ويمارس كل أشكال التطهير والإلغاء للوجود الفلسطيني من جهة، ومن جهة أخرى فإن الفلسطيني لا يمكن أن يعرف ذاته ويؤكد هويته وتجسيد كيانيته؛ إلا من خلال ربط هذه الذات بالمقاومة؛ بما يعني أن المقاومة هي الجوهر في معركة الوجود التي يخوضها شعبنا، لذلك لم يكن عبثاً أن يكون آخر ما أوصى/نطق به الرفيق القائد الوطني والقومي «الحكيم» جورج حبش، وهو يلفظ أنفاسه: «تمسكوا بالوحدة واستمروا بالمقاومة».

إن المقاومة الباسلة والشجاعة، والصمود البطولي، والإرادة والعزيمة القوية، والتضحيات العظيمة، والصبر وطول النفس التي أبدأها ولا يزال شعبنا، تفتح الحديث واسعاً عن الأفق السياسي الفلسطيني المطلوب التوافق عليه والمؤسس على حق شعبنا التاريخي في أرض وطنه (فلسطين)؛ فالمقاومة المجدية لا يمكن أن تكون دون ذلك الأفق؛ القائم على الاتفاق على رؤية واستراتيجية وطنية موحدة؛ تحتاج إلى وعي شامل من كل القوى والأحزاب الفلسطينية لضرورتها، وإرادة لتحويلها إلى ممارسة وفعل وأطر ومؤسسات.. بما يراكم الإنجازات الوطنية تلو الإنجازات، كما أن الرؤية والاستراتيجية هي التي تعطي لأي أداة كفاحية وظيفتها ودورها وتحفظ مكانتها واحترامها من قبل الشعب، وهذا لا يمكن أن يتحقق دون الوحدة الوطنية التي يراها البعض محصورة في وحدة الأحزاب/الفصائل السياسية، في حين تتعداها إلى وحدة الشعب الفلسطيني كله، الذي يجب تصويب العلاقة بينه وبين حركته الوطنية، وبما لا يفقدنا قدرة استثمار مكونات قوته، بأعلى درجة من الفائدة والاقتدار، كشرط ضروري للنجاح في مواجهة الاحتلال وأهدافه التصفوية.

لقد أن الأوان لأن تدرك فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية؛ خطورة استمرار تغييب وعدم استثمار قدرات وطاقات شعبنا كما يجب؛ ففي ظل اشتباك تاريخي مفتوح مع العدو، الذي يعمل باستمرار على ترقيم عوامل قوته، ليس فقط من بوابة القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية وتعظيم تحالفاته «وتطبيع علاقاته»، بل من خلال النفاذ إلى «جبهة» الخصم والنيل من قدراتها وإمكانياتها ومعنوياتها، أي الشعب الذي يواجهه/يقاومه، وهذا ما يوجب أن تبنى العلاقة مع الشعب/الجماهير على قاعدة الاحترام والثقة، ومن خلال بنى وممارسات وعقلية خلاقة وديمقراطية؛ هدفها إدماج الشعب كله في صميم العملية النضالية، والاستثمار الأفضل لإمكانياته وقدراته، والتوظيف الأمثل لكل أشكال المقاومة، حسب وجود وانتشار شعبنا في داخل فلسطين وفي دول المهجر واللجوء.

إن المقاومة الحقيقية والمجدية تكون في تكامل أشكالها ومهامها ودورها وأدائها مع حاضنتها الشعبية، التي تمنحها دفق وزخم الاستمرار والتقدم في معركتها المستمرة والطويلة مع العدو الصهيوني، على طريق دحره وتحقيق حرية وعودة واستقلال شعبنا الفلسطيني.. ويبقى السؤال الحارق: كم نحتاج من تضحيات ودماء.. كي نصل ونرتقي لمستوى هذا الاستحقاق؟!!

## في هذا العدد

### ملف: الانتخابات الفلسطينية: بين مطرقة الاحتلال وسندان الانقسام

- 6 .....موقفنا من مراسم الانتخابات: هيئة تحرير الهدف
- 9 .....سعادة ارشيد: مزاد الانتخابات الفلسطينية
- 10 .....المقابلة مع جميل سرحان: حاوره أحمد بدير
- 14 .....حسن شاهين: وحدة أم انتخابات؟
- 15 .....كي لانبيع الوهم: خاص الهدف
- ### ملف: المقاومة ومعادلة الوجود الفلسطيني
- 16.....وسام الفقعاوي: أشكال النضال-مراجعة نقدية
- 18.....نضال عبد العال: المقاومة في بيئة متغيرة
- 21.....الاستيطان والمقاومة: خاص الهدف
- 22.....عابد الزريعي: الممرات الإجبارية للمقاومة
- 24.....محمد أبو شريفة: بين الوحدة والانقسام
- 26.....عليان عليان: بين نهج المقاومة ونهج أوصلو
- 29.....المقاومة: خاص الهدف
- 30.....علي بو طوالة: حول الجبهة العربية التقدمية
- 34.....التيبي الحبيب: مقاومة التطبيع مغاريا
- ### شؤون فلسطينية..
- 36.....غسان أبو حطب: التعليم الإلكتروني
- 38.....حمدان الضميري: الفلسطينيون في أوروبا
- 41.....الركن الشديد نقاتل معا ونتصر معا: خاص الهدف
- 41.....طلال عوكل: في الهدف- أيام الزمن الجميل



أسسها الأديب الشهيد  
غسان كتفالي عام 1969

المشرف العام  
كايد الغول

رئيس التحرير  
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير  
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ  
أحمد م. جابر

المحقق اللغوي  
مهند فوزي أبو شمالة

يسمح النقل وإعادة النشر  
بشرط الإشارة إلى المصدر .

### عناوين بوابة الهدف

غزة- بجوار مستشفى الشفاء-

نهاية شارع الثورة

الهاتف

082836472

البريد الإلكتروني

info@hadfnews.ps

تصدر من دائرة الإعلام المركزي  
في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

# الهدف

الغلاف محمد زكريا الشريف

المقالات المنشورة لا تتطابق مع وجهة  
نظر المحرر بالضرورة

الهدف الرقمي - فلسطين العدد 22(1496) كانون ثاني/ يناير 2021

## كلية

مع صدور هذا العدد، تترافق  
عدة مناسبات هامة، تدعو إلى  
الحنن، أو الفخر أو الحنين.

يصدر هذا العدد في الذكرى الثالثة لغياب  
الرفيق القائد الحكيم جورج حبش، ووجدنا  
من الواجب تكريمه بملف عن المقاومة، ومن  
يمثل المقاومة أكثر من الحكيم الذي انتصب  
ستين عاما لا يساوم على فلسطين ولا يحني  
هامته؟

أيضا يتزامن صدور هذا العدد مع ورشة  
فلسطينية محتدمة حول الانتخابات المرتقبة  
والموقف منها، وطبعا كان لابد من ملف  
حول هذه المسألة الشائكة بتعقيدها  
وظروفها.

وبعيدا عن الانتخابات نحيي ذكرى رحيل  
الشاعر الكبير القداني معين بسيسو، بنحية  
خاصة نأمل أن تليق بهامته العالية.

ولا يفوتنا أن نرسل تحية لمصر وثورة يناير  
المجيدة في ذكراها، نستذكر تلك الأيام  
العظيمة، لنحيي اليوم الشهداء الأبطال  
والمعتقلين وجميع من بذلوا دما وعذابا في  
سبيل الحرية المنشودة، لتبقى ثورة يناير  
المغدورة، أملا نخبئه للمستقبل بانتظار قيامة  
كاملة ومحقة للأمال.

وفي هذا العدد مقالات متنوعة، تتناول  
الشان الفلسطيني والعربي والدولي كما  
شؤون العدو نرجو أن يكون مفيدا لقرائنا.

في «الهدف الثقافي» نقدم للقارئ العزيز  
مجموعة من المقالات الفكرية والثقافية  
التميزة لكتاب وأدباء وشعراء مميزين.

أولى الكلمات وآخرها مجددا هي كلمة  
وفاء للرفيق القائد الشهيد عزمي الخواجا  
في غيابه المفاجئ والمحزن، وحق له الوفاء  
وهو من الرعيل الأول الذي أرسى مداميك  
الثورة الفلسطينية من خلال التحاقه بحركة  
القوميين العرب ومساهمته في تأسيس  
الجهة الشعبية لتحرير فلسطين..

## شؤون عربية..

سركيس أبو زيد: لبنان إلى أين؟.....42

حسن خليل: شرق أوسط قيد التكوين.....44

## شؤون العدو..

شاكر شبات: قراءة في الانتخابات الإسرائيلية.....46

نواف الزرو: المطبوعون العرب.....48

أكرم عطا الله: فوضى النظام السياسي في إسرائيل.....50

دمية الصهاينة ثيوفولوس الثالث: خاص الهدف.....51

## شؤون دولية..

أحمد مصطفى جابر: الصحة النفسية لدونالد ترامب.....52

تيسير محيسن: الديناميات السياسية في أمريكا اللاتينية.....56

محمد صوان: الملف النووي الإيراني.....58

محمد أبو ناموس: جدار الصوت: صك صلح عشائري.....59

وليد عبد الرحيم: الديمقراطية العرجاء.....60

سامح اسماعيل: العلاقات الأمريكية الروسية.....62

هاني حبيب: خارج النص - بريطانيا العظمى قيد التفكك.....64

## الهدف الثقافي..

هنادي لوباني: فرساي الفلسطينية.....66

خالد اسماعيل: عبد الوهاب الأسواني شيخ العرب.....68

عبد الرحمن بسيسو: هوية الأدب الفلسطيني.....70

رامي مراد: حول علم الاجتماع الماركسي - قراءة.....72

جواد العقاد: معين بسيسو هارد السنابل الشامخ.....74

# موقفنا من مراسيم الدعوة للانتخابات

هيئة تصير الهدف



هـلـفـ

6

ومع الأسف الشديد فإن المنهج الذي أنتج الانقسام لا زال يتكرر وبأشكال متنوعة، فقبل شهور قليلة بنى شعبنا بحذر الآمال على قرار القيادة الفلسطينية بالتحلل من الاتفاقات الموقعة مع حكومة الاحتلال والإدارة الأمريكية، ومخرجات اجتماع الأمناء العامين لفصائل شعبنا السياسية، لكن كل الآمال والتوقعات التي تم بناؤها على هاتين المحطتين انهارت ولم تدم طويلا، فقد تبددت بعد قرار قيادة السلطة بإعادة العلاقات مع الاحتلال والإدارة الأمريكية، والغريب أن يتم وصف هذا القرار بالانتصار العظيم.

مع أن عملية الضم الزاحف للأراضي الفلسطينية لم تتوقف، كما أن عملية الهرولة الرسمية لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني توسعت، وبعبارات واضحة، فإن صفقة القرن لم تسقط بعد، فإن هذه الصفقة يكثف مضمونها التوسع الاستيطاني المتسارع، وتهويد القدس والتطبيع العربي الرسمي مع العدو وتوسيع الوظيفة الإمبريالية لكيانه العنصري، هذه المقدمة لا تستهدف التركيز على قضايا الخلاف وحسب، بل توسيع مساحة القواسم المشتركة لبناء صرح وحدتنا الوطنية، ووحدة الاستراتيجية النضالية الوطنية، ووضع أقدام شعبنا على الطريق التي تقود إلى جادة تحقيق أهدافه الوطنية والديمقراطية، ووضع المصلحة الوطنية العليا فوق أي اعتبار، وإعادة الأمل المفقود لجماهير شعبنا الرافعة المجربة لتحقيق الإنجازات الوطنية، والدفاع عن الثوابت والهوية الوطنية.

كنا نأمل أن تصدر مراسيم الدعوة لإجراء الانتخابات العامة بعد إنضاج مقدمتها في إطار الحوار الوطني الشامل، حوار جدي ومسؤول يؤسس لإنهاء الانقسام على أرضية صلبة ورؤية سياسية واضحة وغير ملتبسة، فإني أرى الانقسام ضرورة وطنية ملحة لا تقبل التأجيل أو المساومة، أو إخضاعها لعوامل الضغط الدولي والمصالح الفئوية.

واليوم يجري الحديث والتحضيرات لإجراء الانتخابات العامة بعد انقطاع دام خمسة عشرة سنة، انقطاع تخلله انقسام وصل ذروته درجة الاقتتال الداخلي والفصل العمودي بين الضفة والقطاع، كما حمل في إطراره العديد من الاتفاقات الوطنية لإنهاء الأزمة السياسية المستعصية التي تعيشها القضية الوطنية، اتفاقات بشرت شعبنا بولوح عتبة إنهاء الانقسام، بعضها استمر بضعة شهور قبل أن تطحنه آلة إدارة الصراع الفئوي على السلطة، وبعضها مات في المهد قبل أن يجف حبر الكلمات التي كتبت به، سياق طويل من المناكفات وتسويق وتداول مصطلحات إدارة الانقسام المغلفة بشعارات وردية أدخلت شعبنا في متاهة استعصى فيها اكتشاف بوابات الخروج، وولدت اليأس والإحباط وانهيار جسر الثقة بين الجماهير والقوى السياسية.

العروة إلى الفهرس

## الانتخابات الفلسطينية: بين مطرقة الاحتلال وسندان الانقسام

الصراع على السلطة على كل الاستحقاقات الوطنية، ولأننا نتحدث عن الاستحقاقات الوطنية الراهنة وفي ذهن إسقاطات محطة الانقسام، يتوجب علينا الاستفادة من دروسها وعبرها، وفي هذا الإطار سنحاول الدراسة المتمعنة لمراسيم التعديلات على قانون الانتخابات والمراسيم التي دعت لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني.

تضمنت التعديلات على القانون الانتخابي جوانب إيجابية نذكر منها، إسقاط الاشتراطات السياسية كأساس للمشاركة في الانتخابات التشريعية، إضافة إلى توسيع نسبة مشاركة المرأة في عضوية المجلس التشريعي، والتأكيد على نظام التمثيل النسبي الكامل كأساس لإجراء الانتخابات، وتثبيت تحديد مدة ولاية الرئيس وحصرها بولايتين.

في المقابل، ظلت الشروط السياسية قيداً على كل من يتقدم للمنافسة على منصب الرئيس، حيث استمرت الشروط في البند (5) من المادة (36) على ما هي عليه رغم أن ذات الشروط قد تم تعديلها على المادة (45) الخاصة بشروط الترشح للمجلس التشريعي، وهذا الاستثناء غير منطقي ويتعارض مع أبسط أبعاد قيم الديمقراطية وتعبيراتها، فمن حق أي مرشح للانتخابات الرئاسية أو غيرها في إطار احترام القانون الأساسي، أن يخوض الانتخابات على أساس برنامج سياسي والانتخابي، بما في ذلك حقه في النضال من أجل رفع سقف البرنامج السياسي الوطني، أو تطوير القانون الأساسي وتعميق محتواه الديمقراطي.

كذلك، إلغاء إلزامية التزام بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي نص عليها القانون القديم، ونص هذا التعديل مستغرب، فالتعديل المطروح على نص المادة (116) من القانون الانتخابي صيغ على نحو (في حال تعذر إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بشكل متزامن) فكيف يمكن أن يكون الطرف موافقاً لإجراء الانتخابات التشريعية وفي الوقت نفسه مجافياً لإجراء الانتخابات الرئاسية أو العكس؟!.

أليست هذه توليفة محسوبة بميزان فنوي دقيق؟! فلانتخابات ممكن إجراؤها لكل ما دامت ممكنة للجزء، وهي أقل كلفة في ظل الضائقة الاقتصادية التي يعاني منها شعبنا والسلطة الفلسطينية على حد سواء.

أما التعديل على نص المادة الثانية والتي نصت على (تستبدل عبارتي السلطة الوطنية / رئيس السلطة الوطنية

وإذ يجري اليوم التركيز على الانتخابات العامة كوسيلة لإنهاء الانقسام، لابد من التأكيد أولاً على أن إجراء الانتخابات العامة ضرورة وطنية ملحة لتجديد شرعية كل المؤسسات السياسية القيادية التي تقادم عليها الزمن وعلى رأسها م.ت.ف، فالانتخابات يمكن أن تشكل آلية ديمقراطية لترسيخ التوافق الوطني على إنهاء الانقسام لو وضعت في الإطار السياسي الصائب، أي إذا تم تجاوز اتفاق أوسلو والتزاماته السياسية والأمنية والاقتصادية والقانونية، وقد اقتربنا من ذلك في الاجتماع القيادي الموسع الذي أسس لاجتماع الأمناء العامين ومخرجاته، لكن قيادة السلطة أسقطت مضمون التوافق السياسي واستبدلته بالدعوة للانتخابات، وهنا نستطيع القول أننا يمكن أن نتوافق على إجراء الانتخابات، لكنها بغياب

التوافق السياسي لن تشكل مدخلاً لإنهاء الانقسام وبناء الشراكة الوطنية، بل ستكون انتخابات مغالبة وصيغة جديدة قديمة لاستمرار الصراع على السلطة والقيادة، ولا تنسجم مع استحقاقات مرحلة التحرر الوطني التي يخوضها شعبنا.

ومع مزيد الأسف أصر الفريق المهيمن على قيادة المنظمة على إجراء الانتخابات بعد تجريدها من عناصر التوافق السياسي الوطني، وأصر على الموافقة المسبقة على الانتخابات لإصدار مراسيمها قبل الوصول إلى محطة الحوار الوطني لإنجاح هذه العملية، وتم إصدار المراسيم الرئاسية

دون الاستناد إلى رزمة من الاتفاقات الوطنية، التي نصت بوضوح على ضرورة إنهاء الانقسام لتصبح الانتخابات آلية لترسيخ هذا التوافق، مراسيم جزأت العملية الانتخابية وفق حسابات فئوية ومراحل تجريبية حذره، ليستمر الإمعان بالتفرد في اتخاذ القرارات الوطنية، فمن يضمن تنفيذ المراحل الثلاث إذا لم تأت نتائج الانتخابات التشريعية على هوى الفريق الذي أصدر المراسيم الانتخابية، ففي تجربة الانتخابات التشريعية عام 2006 ما يشي ويؤكد هذا التخوف، فقد كان من المفروض أن تشكل الانتخابات مرحلة أولى باتجاه استكمال عملية بناء م.ت.ف، وانضواء الجميع تحت لوائها وفق نصوص اتفاق القاهرة في آذار 2005.

والجميع يعرف التداعيات اللاحقة لهذا الحدث، فقد تحول العرس الديمقراطي الذي افتخرنا به إلى ميتم وأصبحت الساحة الفلسطينية مسرحاً لاقتتال إخوة السلاح، وتقدم



أينما وردت في القانون الأصلي بعبارتي (دولة فلسطين / رئيس دولة فلسطين) وهذا التعديل يمكن قراءته من زاويتين، الأولى إيجابية لأنه ينطوي ضمناً على إلغاء المرحلة الانتقالية في اتفاق أوسلو وهذه خطوة مهمة باتجاه التحرر من قيوده والتزاماته إذا توفرت الإرادة السياسية.

والزاوية الأخرى سلبية، فالمادة (1) من المراسيم الرئاسية بشأن الانتخابات نصت على (الشعب الفلسطيني في القدس وجميع محافظات الوطن مدعو إلى انتخابات عامة حرة ومباشرة بالاقتراع السري).

فانتخاب رئيس دولة فلسطين حق يجب أن يكون متاحاً لجميع أفراد شعبنا أينما وجدوا، وليس حصراً لشعبنا في القدس وباقي محافظات الوطن، وهنا يصبح الأمر كمن أخرج المرحلة الانتقالية والتزاماتها من الشباك، وأعاد إدخالها من الباب الواسع.

وبافتراض حسن النوايا، واعتبار أن هذا النص أملتته ظروف خاصة واستثنائية، كان ينبغي الإشارة لها، وكذلك تثبيت هذا الحق في باب الأحكام العامة الانتقالية، لتبقى القاعدة مشاركة كل الشعب والاستثناء حصراً بهذه الدورة، وهذا لم يحدث.

وفي المادة (3) تم تعديل المادة (2) لتصبح على النحو التالي (يصدر رئيس دولة فلسطين / رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني مرسوماً رئاسياً إلى نهاية النص)، ونرى أنه كان من المفترض ما دما مقبلين على انتخابات للمجلس الوطني بهدف إعادة تشكيل م.ت.ف على أسس جديدة، بما يعني انتخاب اللجنة التنفيذية ورئيسها وفق أحكام النظام الأساسي للمنظمة، فإنه كان من الأفضل ترك المسألة للجنة التنفيذية لتقوم بدورها، وبالتالي الفصل بين رئاسة اللجنة التنفيذية ورئاسة دولة فلسطين لتحقيق الفصل الوظيفي النسبي بين وظيفة الدولة تحت الاحتلال ووظيفة م.ت.ف، وتجاوز حالة تهميش المنظمة لصالح السلطة التي لم تصبح دولة قائمة فعلياً على الأرض، وعدم استمرار تحمل شخص واحد كل هذه الأعباء.

نكتفي بهذا القدر علماً أن هناك ملاحظات على التعديلات تمس استقلالية القضاء وكفاءته، والآليات الديمقراطية لاختيار قيادة المؤسسة القضائية.

أما المراسيم الرئاسية الثلاثة بشأن إجراء الانتخابات فقد انطوت على بعض الالتباسات، لكن لنبدأ بقراءة الجزء الممتلئ من الكأس، حيث نصت المادة الثانية من مرسوم الدعوة للانتخابات في المادة (2) على:-

تعتبر انتخابات المجلس التشريعي المرحلة الأولى في انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني وهذا النص إيجابي لم تشمله مراسيم المحطات الانتخابية السابقة بهذا الوضوح، لكن هذه الإيجابية تظل مجتزأة وسيجري توضيح ذلك لاحقاً.

نفس التقييم يمكن سحبه على نص المادة الثالثة من المرسوم الذي جاء على نحو (يستكمل تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني في 31-8-2021 وفقاً لأحكام المادة

الخامسة من النظام الأساسي لـ (م.ت.ف)، فالمادة الخامسة من النظام الأساسي تنص بوضوح على آلية الانتخابات المباشرة للمجلس الوطني الفلسطيني من تجمعات الشعب الفلسطيني كافة.

ونص المادة (3) دعا لإستكمال تشكيل المجلس الوطني الأمر الذي يطرح أسئلة تحتاج إلى التوضيح في محطة الحوار، فالتشكيل قد يعني التوافق الوطني على تركيبة المجلس الوطني، وإذا كان المقصود الانتخابات، فلماذا لم ينص المرسوم على ذلك بوضوح لمنع الالتباس، أو التأويل، وعلى نحو (تجري الانتخابات لاستكمال تشكيل المجلس الوطني بتاريخ...) فالتوافق يتم في حال تعذر إجراء الانتخابات.

والمشكلة ليست في نص المرسوم حول استكمال تشكيل المجلس الوطني وحسب، بل أيضاً في الجمع بين عضوية المجلسين الوطني والتشريعي وذلك للأسباب التالية:

يُبقى هذا الجمع على التداخل بين المهام الوظيفية للمجلسين التشريعي والوطني، وتنسحب عليه الملاحظات التي سجلت على الجمع بين منصب رئاسة الدولة ورئاسة اللجنة التنفيذية.

من الضروري إعادة التأكيد بان مهمة إعادة بناء م.ت.ف وفق نصوص اتفاق القاهرة عام 2005 تشكل الحلقة الأهم في سلسلة عملية إعادة بناء وترتيب البيت الفلسطيني، وهي معيار صدقية وجدية الدعوة لتحقيق الشراكة الوطنية تحت مظلة م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني.

وعليه فإن هذا الجمع علاوة على ما تضمنته النقطة الأولى يعمل على إقصاء بعض الفصائل التي لها موقف يرفض المشاركة في الانتخابات التشريعية ارتباطاً برفضها لاتفاق أوسلو، هذا الاتفاق الذي أعدمته جرافات الاحتلال والمستوطنون والحكومات الصهيونية دون التنازل عن إلزام السلطة الفلسطينية باحترام وتنفيذ التزاماته، وهذا يتطلب من الأخ الرئيس أن يعلن بوضوح أن المرجعية السياسية للانتخابات هي وثيقة الوفاق الوطني، لأن من شأن استمرار هذا الغموض توسيع دائرة مقاطعة الانتخابات في الوقت الذي نحتاج فيه إلى رص الصفوف وإنهاء الانقسام، وتحقيق الوحدة الوطنية، وهذا يشكل معيار جدية قيادة السلطة والمنظمة وامتلاكها الإرادة السياسية للاستجابة للاستحقاقات السياسية الوطنية التي يطرحها علينا الواقع الراهن. وفي مقدمتها استقلالية القرار الوطني الفلسطيني.

هذه أهم ملاحظتنا على المراسيم الرئاسية، ونأمل من جماهير شعبنا وقواه السياسية كافة تمحيصها وإدراجها على جدول أعمال الحوار الوطني القادم، مع تأكيدنا بأن حرصنا على إنهاء الانقسام لا يقل عن حرص أي فصيل إن لم يكن أكثر، وإن حماسنا لإنجاز استحقاق الانتخابات وبشكل خاص الانتخابات لمؤسسات م.ت.ف لا يقل عن حرصنا على ضرورة إنهاء الانقسام وطى ملفه إلى الأبد.

أما موقفنا الملموس من المشاركة في الانتخابات العامة فسيجري تحديده بأعلى درجات الحرص والمسؤولية تجاه قضيتنا الوطنية على ضوء مخرجات الحوار الوطني الشامل.



## مزايا الانتخابات الفلسطينية: في ميزان الحسابات الداخلية و الأمريكية - الإسرائيلية

سعادة مصطفى ارشيد - كاتب سياسي / فلسطين



بعد انتظار يزيد على عقد من الزمن؛ أصدر الرئيس الفلسطيني مرسومه بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني حيثما أمكن، وذلك بعد قبول وموافقة حركة حماس بهذا التتالي الانتخابي، وهي التي كانت سابقاً ترفض ذلك وتصر على تزامن الانتخابات الثلاثة. يطرح المواطن السؤال الآتي: هل ستجري الانتخابات حقاً؟ أم أن هناك من سيضع العصي في دواليبها؟ في ظن كاتب المقال أنها إن جرت ففي غالب الأمر ستتوقف عند محطتها الأولى - انتخابات المجلس التشريعي، ولن يستأنف قطارها السير نحو المحطتين اللاحقتين، والانتخابات التشريعية قد تكون كافية لمعظم الجهات الإقليمية - العربية والأوروبية التي تدعو لإجرائها، وتبقى الأهم، أي أمريكا و (إسرائيل)، والأخيرة هي صاحبة القرار النهائي باتجاه إجرائها، وهي حتى الآن لم يصدر عنها ما يؤيد أو يعارض ذلك.

هذا الشهر، كما يمكن ملاحظة الاقتراب العربي المتعجل في قمة العلا الخليجية التي شهدت مصالحة قطرية - سعودية، والتي تحمل في طياتها الإقرار الخليجي بالدور القائد الذي سيلعبه الشيخ تميم القطري في فترة رئاسة بايدن.

في جانب آخر قام رجلا المخابرات الأردني والمصري بزيارة لرام الله، واجتمعاً خلالها بالرئيس عباس، وكما يرد على لسان العارفين، أنهما قد عبرا عن القلق من فرص فوز حركة حماس بالانتخابات كما حصل عام 2006، و عبرا عن رغبتهما المشتركة بإجراء مصالحة بين رام الله ودحلان، لما تتطلبه الانتخابات من وحدة في مواجهه حماس، وتقديرهما لإمكانية أن تحصد قوائم دحلان قدرًا مهمًا من مقاعد التشريعي، وذلك بالطبع على حساب فتح، لا تبدو رام الله جاهزة حتى الآن للمصالحة الداخلية؛ مصالحة فتح - فتح، حيث يبدو أن الخلاف بين الفريقين يفوق خلافهما مع الاحتلال، وكان رد رام الله السبت الماضي تقديم شكوى لهيئة الأمم ضد الإمارات، لتعاملها مع بضائع المستوطنات، ورام الله لا تفرق في هذا المجال بين محمد دحلان ودولة الإمارات، كما يتردد على لسان عارفين آخرين أن حوارًا قطريًا يجري مع قيادة حركة حماس بالدوحة، يهدف إلى إقناع حماس بأن لا تسعى للحصول على أغلبية برلمانية حتى لو استطاعت، وإنما أن تكتفي بنسبه عالية، ولكن غير حاسمة، وأن هذا أفضل لها و للجميع، فهي لن تكون مضطرة لاستلام الحكم بالصفة الغربية وتنكب أعباء العلاقات المعقدة مع (إسرائيل) من اتصال وتفاوض وتنسيق بأشكاله، وفي ذات الوقت ستحتفظ بغزة، ولن تعرض العملية الانتخابية لتجربة عدم الاعتراف بنتائجها من قبل واشنطن وعربها، و أوروبا وبقاياها وأموال مساعداتها.

المطلوب الآن إجراء بعض من عمليات التجميل على مفاعيل فترة ترامب - نتنياهو، تطال الشكل لا الجوهر، وتحاول أن تمرر بعض بنود مبادرة السلام العربية (مبادرة عبد الله بن عبد العزيز في قمة بيروت عام 2002)، وذلك في محاولة إظهار توازن زائف بين الإرادة العربية الطبيعية والإرادة الأمريكية - (الإسرائيلية).



الزمان أم قصر، ثم أن الجميع أيضًا على قناعة ورغبة أو مصلحة، بأن يكون الشأن الفلسطيني هو الهدية - أو الضحية - التي سيقدّمها عرب التطبيع قديمه وجديده للإدارة الأمريكية الجديدة، وهي هدية سوف يجدها بايدن ثمينة، ومنسجمة مع ما يرغب به، خاصة وأن سلفه الرئيس ترامب قد رفع عنه الحرج بقضايا القدس والأغوار والمستوطنات وبضائعها التي أصبحت بضاعة إسرائيلية. هذه الهدية، تتطلب العودة للتفاوض بالشروط التي كانت مرفوضة سابقاً، وانتخاب الرئيس الديمقراطي قد قدم سلماً للسلطة الفلسطينية للهبوط عن شجرة عالية كانت قد صعدت إليها، أثناء رئاسة ترامب، التي حرصت على أن تبقى السلطة إما على الشجرة أو أن تضطرها لأن تهبط هبوطاً غير محمود، لذلك أبدت السلطة ابتهاجها بنجاح بايدن، فور إعلان النتائج، ثم أكدت رغبتها في التعاطي السهل معه عقب تنصيبه الرسمي في العشرين من

هنا تجدر الإشارة إلى مسألتين: الأولى أن (إسرائيل) مقبلة على انتخابات في آذار القادم، ولا يبدو أن نتائجها ستكون مختلفة عن سابقتها؛ إذ من غير المرجح أن يتمكن فريق من حسم الانتخابات وتشكيل حكومة تحظى بثقة برلمانية بسهولة؛ فعملية تشكيل الحكومة ستأخذ وقتاً يتجاوز الموعد المعلن لانتخابات المجلس التشريعي، وذلك الوقت سيبقى نتياهو رئيساً لحكومة تصريف أعمال. والثانية أن (إسرائيل) محصنة أمام الضغط الإقليمي تجاه الموافقة على إجراء الانتخابات، وهي تقرر إجرائها أو عدم إجرائها بناء على مصالحها ومكاسبها. من الضرورة بمكان أن نلاحظ ونشاهد تأثير ما يجري في العالم عامة، ثم ما يجري خاصة في واشنطن والإقليم على اتساعه؛ من اليمن حتى المغرب، على قرار إجراء الانتخابات؛ إذ يبدو أن الجميع على قناعة بأن حرب اليمن لا يمكن لها أن تنتهي إلا بهزيمة العدوان، طال

## الانتخابات:

# استحقاق وطني أم فرصة للتغول على السلطة القضائية؟ الهدف تحاور جميل سرحان نائب مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

حاوره أحمد بصير



عادت الانتخابات إلى الواجهة الفلسطينية من جديد بعد قرابة 14 عامًا من الانقسام الفلسطيني، لتشكل فرصة جديدة للرئيس محمود عباس لاستغلالها وإحكام سيطرته على القضاء الفلسطيني بثلاث قراراتٍ جديدة استنكرها فقهاء القانون على الفور، لا سيما وأنها جاءت كـمخرجٍ لما يُطبخ في الغرف السوداء، وليقضى عباس على ما تبقى من القضاء الفلسطيني النزيه.

قوة القضاء وشكل حالة من حالات الهيمنة عليه.

وتابع سرحان: «الأسبوع الماضي صدرت ثلاثة قوانين، القانون الأول قانون يقضي بتعديل قانون السلطة القضائية، ومنذ اللحظة الأولى كنا ندرك كمؤسسات حقوقية ونقابة المحامين أن هناك إجراءات جدية لتعديل هذا القانون وطالبنا مراراً بعدم تعديله لأنه يستوفي الضمانات القانونية لحماية السلطة القضائية ومتكامل والمشكلة في تطبيقه وليس في القانون نفسه، والقانون الثاني هو قانون المحكمة الإدارية الذي يتم بموجبه تشكيل محاكم إدارية وسيعين الرئيس جميع قضاة هذه المحكمة بكافة هيئاتها، ولا نرى أي ضرورة لهذه المحاكم، عدا عن ذلك فإنها ستساهم في زيادة الأعباء المالية على الخزينة العامة، وتعمل على تشكيل

الشأن القضائي، وهذا ما خالفته السلطة التنفيذية والرئيس من خلال إصدار قراراتٍ بقانون تشكل في مجموعها تدخلا واضحا في الشأن القضائي».

وبين سرحان أن بداية هذا التدخل كان قبل عامين عندما أصدر الرئيس قراراً بقانون تم بموجبه حل مجلس القضاء الأعلى وتعيين مجلس قضاء انتقالي وهذا تدخل جسيم وتغيير في نمط إدارة مرفق القضاء وعزل للقضاة وقيادتهم من جهة أخرى، وتم تعيين رئيس مجلس قضاء أعلى جديد من القضاة المتقاعدين يبلغ من العمر أكثر من 80 عامًا، أي يتجاوز السن القانوني، وعقب ذلك أصدر هذا الرئيس الجديد مجموعة من القرارات تشكل جميعها جزءاً من المساس بمكانة القضاء، مثل: انتداب قضاة، نقل قضاة آخرين، إحالة قضاة للتقاعد، وهذا بالتأكيد أضعف

عدة جهات قانونية رأت أن هذه القرارات الجديدة تكرس تبعية القضاء للرئيس عباس وهيمنة رئيس المجلس القضائي على المجلس والقضاة والقضاء بشكل عام، ما يعني تحطيم إمكانية البناء المؤسسي السليم والصحي للمجلس القضائي كدرعٍ حامٍ لاستقلال القضاة وحماية الحقوق والحريات.

في هذا السياق، ولتشخيص الأمور ووضعها في سياقاتها القانونية السليمة، حاورت «مجلة الهدف» نائب مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان الأستاذ جميل سرحان، الذي رأى في بداية حديثه أن «السلطة القضائية من المفترض أن تكون سلطة مستقلة، وينبغي على السلطة الفلسطينية إتاحة المجال وتقديم كل ما يلزم لضمان استقلالية السلطة القضائية، وعلى رأس ذلك عدم تدخل السلطة التنفيذية في



قضائي واختيار لقضاة دون الطريقة التي تنمائها، حيث سيختارون قضاة وفق منهج ورؤية الجهات التنفيذية فقط، وبالعادة يعيّنون أعوانهم وأعاون أعوانهم، وفي هذه الحالة كيف سنصل إلى قضاء مستقل بهذه الطريقة؟ أما القانون الثالث فهو قرار بقانون بشأن تشكيل المحاكم النظامية، ويتم من خلالها المساس بالقضاء ومكانته ليتوافق مع التعديلات سابقة الذكر.

### تغول غير مسبوق على السلطة القضائية

وتساءل سرحان خلال حديثه «لماذا الآن كل هذا التسارع في هذه الخطوات والتعيينات الخاصة بالقضاء؟ وهذا الأمر يجب أن يُطرح من قبل القادة السياسيين في حوارات القاهرة خلال الأيام القادمة، ويجب أن يتساءلوا: لماذا تم إصدار تلك القوانين، وقرار آخر يقضي بتعيين السيد عيسى أبو شرار كرئيس دائم لمجلس القضاء الأعلى وهو بعمر هذه عامًا؟ وشدد علي أن «جميع هذه القرارات الجديدة تشكل مخالفة واضحة للقانون وللقواعد الدستورية التي تنظم عمل السلطة القضائية ومخالفة لقانون السلطة القضائية، وجميعها كانت قرارات بقانون من قبل الرئيس، وغالبيتها غير دستورية، فمثلا قرار بقانون لتعديل وتغيير قانون السلطة القضائية، بموجب هذا القانون اتخذ الرئيس إجراءات مثل ما أسماه بجواز الإحالة إلى التقاعد، وما أسماه باستيداع للقضاة، وما أسماه فترة تجربة في تعيين القضاة، وهذه القرارات في حقيقتها تخالف مبدأ عدم جواز عزل القاضي، إذا كان القاضي معرّض للعزل والنقل والإحالة للتقاعد من قبل السلطة التنفيذية إذا نتحدث عن حالة إخضاع للقضاة».

وأوضح سرحان أن القرار بقانون المعدل لقانون السلطة القضائية، والقوانين الجديدة بشأن تشكيل المحاكم النظامية والمحاكم الإدارية، انطلوت على نصوص تشريعية من شأنها المساس بشكل جوهري باستقلال القاضي الفرد، وجردت القضاة من أهم ضمانات استقلالهم، لا سيما إهدارها لمبدأ عدم قابليتهم للعزل، والذي أحاطهم به القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 وتعديلاته، وقانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002، كي

مراجعتها، وبعد ذلك إمّا إقرارها، وإمّا تعديلها، أو إلغائها، وسيتم تصويب كل هذه المشاكل شكلياً، لكن من حيث الجوهر هناك مراكز قانونية تغيّرت، خاصة ونحن نتحدث عن استمرار سريان هذه القوانين لفترات طويلة أي لقرابة 10 سنة من الانقسام، ما صنع مراكز قانونية ومتغيّرات جدية ليس من السهل إعادة تصويبها وتعديلها، مؤكداً في ذات السياق أنّ «الأمر ليس مستحيلًا، لكنّه بحاجة إلى جهد كبير وإرادة سياسية».

### استغلال واضح لحالة الانقسام

ولفت سرحان إلى أنّ إصدار القرارات بقوانين في الضفة وغزة عمق كثيراً من الانقسام الفلسطيني، وأضاف: «دائمًا نؤكد أنّه طالما لا يوجد مجلس تشريعي منتخب فليس من الضروري إصدار قرارات بقوانين أو تشريعات كثيرة إلا في حالة الضرورة القصوى التي لا يمكن الانتظار بشأنها وتستوجب التعجيل في إصدار قرار بقانون وهذا موجود في نص المادة (43) من القانون الأساسي الفلسطيني التي نصّت على أنّه «يحق لرئيس السلطة الوطنية في حالة الضرورة والاستعجال والمسائل التي لا يستوجب التأخير بشأنها إصدار قانون، ويتم عرضها على المجلس التشريعي في أول جلسة قادمة»، بالتالي ما حدث ويحدث اليوم هو استغلال لحالة الانقسام الموجودة وتم إصدار قرارات بقانون أو قوانين في غزة لا حاجة لها.

### الأزمة دستورية أم قانونية؟

يرى سرحان أنّ «الأزمة مركبة وفي كل الاتجاهات، ولكن على رأسها الإرادة السياسية التي تتفرد بنظام الحكم

يضطلعوا بمسؤولياتهم الدستورية في حماية حقوق الإنسان وصون حرياته. فالقضاء هو ملاذ الأفراد الأخير في مواجهة السلطات العامة، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان القضاة مستقلين، وأكد أنّ ذلك لن يتحقق إلا بتوفير ضمانات تحميهم من أن يعزلوا بدون مبررات قانونية مشروعة ووفق ضمانات إجرائية وموضوعية واضحة، وهو ما أهدره القرار بقانون المعدل لقانون السلطة القضائية، حيث إنه سمح بعزل القضاة واحالتهم للتقاعد أو الاستيداع، بموجب إجراءات لا توفر ضمانات كافية ضد التعسف في استخدام السلطة من قبل المجالس القضائية.

وتابع: «إنها تؤسس لقضاء إداري غير مستقل، وتابع للسلطة التنفيذية، على نحو يهدد حقوق الأفراد وحرياتهم، ويظهر ذلك بشكل جلي في انفراد رئيس الدولة في أول تعيين لرئيس ونائب رئيس المحكمة الإدارية وقضااتها، وانفرادها في تعيين نائب رئيس المحكمة الإدارية العليا وقضااتها، على نحو يشبه تشكيل المحكمة الدستورية العليا قبل أربع سنوات، والتي أثار أداؤها شكوكا كبيرة حول استقلالها».

أما عن الانتخابات وعودة المجلس التشريعي لممارسة مهامه، هل تشكل عودة المجلس معالجة للثغرات القانونية المتعلقة بالتشريع والتعيينات والمصادقة عليها؟ في هذا الإطار أوضح سرحان أنّه بمجرّد انتخاب مجلس تشريعي جديد سيتم إعادة عرض جميع القرارات بقانون الصادرة عن الرئيس الفلسطيني وجميع القوانين الأخرى الصادرة عن كتلة التغيير والإصلاح في غزة على المجلس الجديد ليعمل على



وتُحاول أن تستخدم كل أدوات الحكم لتتمكن من هذه الفردية، والمسؤولية متعددة نعم، إلا أن الإرادة السياسية المتفردة بالقرارات هي المشكلة الأساسية في المجتمع الفلسطيني التي تسعى لاستخدام كل الأدوات بما في ذلك القوانين كأداة لتمرير أفكارها ووجهات نظرها ومواقفها، ومن المفترض أن نسعى إلى تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث؛ لأن هذا المبدأ سياسي، ولكن تطبيقاته قانونية، ويجب منح كل سلطة من السلطات الثلاثة إمكانية العمل وفق اختصاصها دون التدخل في شؤون السلطة الأخرى وفق القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي، ويجب أن يؤدي القضاء كل مهامه بشكل مستقل وبقدرة على حسم جميع النزاعات حتى تلك التي تكون الدولة أو السلطة طرفاً فيها، أي تنفيذ وتطبيق القانون على الجميع دون أية تدخلات ويكون القضاء قادراً بمعنى الكلمة على إعادة الحقوق إلى أصحابها».

وأضاف سرحان أيضاً، أن «هناك مشكلة حقيقية بشأن الفصل بين السلطات في قطاع غزة والضفة المحتلة على حد سواء، فمثلاً من يُدير الواقع في القطاع هي المرجعيات السياسية لحركة حماس، وفي الضفة الرئيس عباس هو من يُدير الواقع، وما رأيناه حول السلطة القضائية دليل على ذلك».

### تقييم واقع حقوق الإنسان

أكد سرحان أن الهيئة المستقلة سجلت خلال العام الماضي 2020 أنماطاً متعددة من انتهاكات حقوق الإنسان، وقال: «تلقينا 2049 شكوى، بواقع 759 في قطاع غزة، و1290 في الضفة الغربية، من بينها 156 شكوى من مواطنين يدعون

تعرضهم للتعذيب على يد الأجهزة الأمنية، بلغت 99 شكوى في الضفة و57 في القطاع، وتلقينا 86 شكوى حول انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير، بواقع 28 شكوى في قطاع غزة، و58 في الضفة الغربية، تضمنت 19 شكوى لصحفيين ونشطاء تعرضوا للاحتجاز أو تقييد العمل الصحفي، إضافة إلى 29 شكوى من مواطنين تم احتجازهم أو الاعتداء عليهم أو قمعهم على خلفية التجمع السلمي، وعلى خلفية الحق في تشكيل النقابات، وكل هذا يدل أن هناك انتهاكات متكررة ومستمرة من السلطة في الضفة ومن حركة حماس في قطاع غزة».

وأضاف: «نحن كمؤسسات حقوقية نسعى لتلقي الشكاوى من أجل انصاف هؤلاء الضحايا، ونسعى أيضاً لنشر التوعية من جهة ثانية، ومن جانب آخر نسجل ونتابع ونُعد الدراسات والتقارير وتقصي الحقائق بشأن كل هذه الانتهاكات، والهيئة المستقلة تعمل على تدريب المُكلفين بإنفاذ القانون، وهم: رجال الشرطة والأجهزة الأمنية يتم تدريبهم على احترام حقوق الإنسان ومعايير استخدام الأسلحة وضرورة احترام الإجراءات أثناء القبض والتفتيش، وضرورة احترام حرية الرأي والتعبير، وأيضاً يتم تدريب القضاة والنيابة العامة بهدف احترام حقوق الإنسان، وخاصة في أوضاع الطوارئ الحالية ارتباطاً بجائحة كورونا».

### العلاج بالعقلية الأمنية مستمر.. ما السبب؟

وشدد سرحان على أن «توعية رجال إنفاذ القانون هي عملية تراكمية من أجل تغيير الواقع، وبالتأكيد تقلل من الانتهاكات وتنهاي بعض التجاوزات، ولكنها لا تصل للحد المطلوب، وإنهاء الانتهاكات بشكل تام يحتاج إلى جهد تراكمي ودور متكامل من الجميع، حتى الفصائل الفلسطينية التي لاحظنا خلال العام الماضي أنها أصدرت مواقف وبيانات تجاه أغلب انتهاكات حقوق الإنسان، وجزء من هذه الفصائل تتدخل في حل الكثير من الإشكاليات بشكل مباشر، ونتمنى المزيد من مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان ودور أكبر للتصدي لتفوق السلطة التنفيذية على السلطة القضائية».

الاحتلال وهيمنته على الأرض والسكان

حول تحكّم الاحتلال الصهيوني بكل موارد شعبنا الفلسطيني من خلال هيمنته على الأرض والسكان بفعل ما أتاحتها اتفاقيات «أوسلو» وملحقاتها من صلاحيات لهذا الاحتلال، هل من إجراءات قانونية يجب اتباعها للتخلص من التحكّم الاحتلالي؟ في هذا الإطار لفت سرحان إلى أن هناك دوراً أساسياً يقع على عاتق الكل الفلسطيني للخروج من التزامات أوسلو التي لم تحقق الهدف المراد منها وهو الدولة الفلسطينية، إذ ينبغي أن نفكر جميعاً كيف نخرج من هذه الالتزامات وقانونياً؟ نؤكد أنه وفق معايير القانون الدولي، فإن الضفة الغربية وقطاع غزة لا تزال أراضٍ محتلة، وتنطبق عليها اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية السكان المدنيين في ظل الاحتلال، وبموجب هذه الاتفاقية، فإن الاحتلال الإسرائيلي هو المسؤول عن توفير المعيشة المناسبة وتوفير الحق في العمل والحق في الصحة والحركة والتنقل، لأنه الجهة التي تفرض سلطتها علينا جميعاً، حيث لا تنتفي مسؤولية الاحتلال بأوسلو، أما من الزاوية السياسية فعلى الفصائل أن تبحث بشكل جدي عن البديل السياسي لأوسلو وكيف سيستطيعون تفعيل جميع الأدوات من أجل مواجهة أو حتى الخروج من أوسلو.

### لا لأي هدنة مع الاحتلال

وتابع: «نحن كقانونيين لدينا وسائل متعددة تتعلق بالعمل النضالي، أولاً نقوم بنشر وفضح جرائم الاحتلال الذي يقتل أبناء شعبنا يومياً على الحواجز، وفضح جرائم القتل وإطلاق النار والاعتقالات، وتقييد حرية الحركة والتنقل، وثانياً من أهم مهماتنا إظهار الزوايا والثوابت القانونية للحق التاريخي في فلسطين، وهذه الزوايا بمثابة ثوابت قانونية لا تقبل أي معادلة توازن، والثابت الأول هو أن فلسطين من بحرنا إلى نهرها مملوكة للشعب الفلسطيني وهم أصحاب الحق الأصليين، لكن أهل السياسة لهم توازناتهم الخاصة ومعادلاتهم، لكن لدينا لا يمكن القبول بشيء دون آخر، أما الثابت القانوني الثاني هو حق تقرير المصير، ونؤكد على الحق في استخدام كافة الوسائل وكافة أشكال النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي مع احترام القانون الدولي الإنساني، مثل مراعاة القواعد



كفيل بتحقيق تمثيل ديمقراطي ومشاركة سياسية تكفل حق الشعب الفلسطيني في نضاله لمواجهة العدو الصهيوني وتحرير أرضه ووطنه؟

شدد سرحان أنّ «الإطار والناظم القانوني للشعب الفلسطيني هو منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى الجميع أن ينضم لعضوية هذه المنظمة، وعلى المنظمة نفسها أن تُعيد بناء نفسها؛ من حيث ضمان مشاركة أوسع وضمان قيادة جماعية أكثر دقة، وضمان إدارة مال عام وإدارة مشروع وطني بشكل أفضل، لأن منظمة التحرير هي قوة التمثيل الحقيقي، بالتالي نحن بحاجة إلى إعادة قانونية للمنظومة الفلسطينية لكي تعيد تنظيم العمل الموحد وتحديد الوسائل النضالية وبناء السفارات والممثلات التابعة للمنظمة لتحقيق الهدف المرجو منها».

### تقرير مصيرنا أولاً

وفي ختام حوارنا مع الأستاذ جميل سرحان، وجه كلمة لشعبنا الفلسطيني في الأرض المحتلة وفي كافة أماكن تواجده، إذ عبّر في البداية عن شكره لمجلة الهدف التي تشكل أداة إعلامية وصوت حر كجزء من حرية الكلمة والرأي والتعبير، والتي ينبغي أن نحافظ عليها، مؤكداً أنّ على شعبنا «السعي وفق مبادئ وقواعد محددة، والابتعاد عن أية استثناءات، والتركيز على أنّ الهدف القانوني لنا جميعاً هو تقرير مصيرنا وإقامة دولتنا على أساس احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتوفير كل الحريات المطلوبة والفصل بين السلطات، وهذه رؤية كل وطني حر في دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس».

القانون تجاه هذه المحكمة وتوفير كافة التسهيلات لإجراء تحقيقاتها الأولية، وعدم استخدامها وكأنها بمثابة أداة سياسية تتحرك بشكل موسمي وتعمل ببطء شديد جداً، وبُحاجة ماسة إلى إعادة تفعيل، ومنذ قبل وفاة عريقات بعام وحتى اللحظة لا نعلم أي شيء عن هذه اللجنة وهي طي النسيان»، مُشدداً على ضرورة إعادة تفعيل هذه اللجنة وإدارتها بعيداً عن تكرار التجربة السابقة.

وحول العدو الصهيوني الذي دأب إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية إلى وصم نضال شعبنا الفلسطيني بـ«الإرهاب»، رأى سرحان أنّ وجود بعض الفصائل الفلسطينية على قوائم الإرهاب الأمريكية أو قوائم الإرهاب الأوروبية هو عنوان سياسي وليس قانوني، ولأغراض سياسية فقط تم إدراج هذه الفصائل على قوائم الإرهاب، ونؤكد أنّ جميع هذه المنظمات تحصل على قوام شعبي وتأييد جماهيري يمكنها من مواصلة نضالها ضد الاحتلال، في حين أنّ العالم كله لم يصل حتى الآن إلى تعريف دقيق وواضح لمعنى الإرهاب، أي كل جهة تستخدم هذا التعريف والتعبير لتمرير مصالحها، ونحن لا نرى الإرهاب إلا ما تقوم به دولة إسرائيل ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية لحالات القتل التي تمارسها إسرائيل، وإدراج الفصائل الفلسطينية إلى قوائم الإرهاب هو قرار خاضع لضغوط سياسية أمريكية وإسرائيلية، ويجب رفع هذا الوسم عن الفصائل بشكلٍ مطلق.

### إصلاح منظمة التحرير

هل هناك قدرة لبناء نظام سياسي

الخاصة بالمصابين، واستخدام الشارة الواجبة عند تنفيذ العمليات، وعدم استخدام الأسلحة المحرمة دولياً»، مؤكداً أنّ موقفنا القانوني مُغاير تماماً للفصائل عندما تتحدث عن هدنة مع الاحتلال، لعدم جواز تقييد المواطنين الخاضعين للاحتلال عن ممارسة حقوقهم الطبيعية الموهوبة لهم بالفطرة، الراضية للاحتلال ومقاومته حتى تحرير أرضهم.

وقال سرحان إنّ المهمة الثالثة الواقعة على عاتق مؤسسات حقوق الانسان، هي أن نكون بمثابة المستشار القانوني لكل السياسيين وللحكومة هنا وهناك، ونقدم ملاحظات واستشارات لعل أهمها بشأن مقاضاة ومُحاسبة قادة الاحتلال على جرائمهم في محكمة الجنايات الدولية؛ دورنا أن نفتح الأذهان حول ضرورة اللجوء لهذه المحكمة، ونساعد في إعداد دعاوى ونوضح ما هي الأدوات القانونية المستخدمة، وكيف نخوض نضالنا القانوني».

### لجنة متابعة إجراءات محكمة الجنايات تعمل موسمياً

وفيما يتعلق بالمؤسسة الرسمية الفلسطينية ودورها في تفعيل الانضمام لمحكمة الجنايات، أشار سرحان إلى أنّ السلطة شكلت لجنة وطنية لمتابعة وتفعيل الانضمام إلى المحكمة ومتابعة إجراءاتها، بموجب مرسوم رقم (3) لسنة 201م، يقضي بتشكيل اللجنة الوطنية العليا للمتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية، التي تشكلت بموجبه من أربعين شخصية فلسطينية، برئاسة الراحل د.صائب عريقات، وعضوية ممثلين عن اللجنتين التنفيذية للمنظمة والمركزية لحركة فتح، وقادة الأجهزة الأمنية، وممثلي وزارات وهيئات حكومية، ووزارة الخارجية الفلسطينية وممثلين عن المؤسسات الحقوقية، والفصائل الفلسطينية، مبيّناً أنّ فلسطين تقدمت بعدد من الشكاوى إلى المدعية العامة لمحكمة الجنايات الدولية، وقد تم فتح تحقيق أولي والإجراءات لا زالت مستمرة، ولكن في المقابل واجهت هذه المحكمة ضغوطاً كبيرة لدرجة أنّه تم اعتبار بعض موظفيها وبعض القضاة فيها كجزء من قوائم الإرهاب الأمريكية.

وأضاف: «لا بد من استكمال الجهد

## ترتيب الأولويات فلسطينيا: وحدة أم انتخابات؟

حسن شاهين - باحث وكاتب سياسي فلسطيني / مصر



في السادس عشر من كانون ثاني الجاري، أصدر الرئيس محمود عباس، مرسوماً بإجراء الانتخابات الفلسطينية للمجلسين التشريعي والوطني والرئاسة، على ثلاثة مراحل متتالية.

ومع صدور المرسوم، عاد الجدول حول الانتخابات إلى الواجهة مجدداً، رغم أن المرسوم كان متوقعا، وهناك توافق مسبق بين دركتي فتح وحماس على الانتخابات، لتوحيد السلطين وحل الأزمة السياسية الفلسطينية



المتحدة. وفي الواقع، إن المواقف من مرسوم الانتخابات، والجدل حوله، يعكس تعقيدات الحالة الفلسطينية. فمن جهة يمكن إيجاد وجهة في كل موقف من المواقف، ومن جهة أخرى يمكن تفنيد كل منها، لذا لا بد من التأكيد على أن القرار الذي يتخذه أي حزب أو حركة على الساحة حول الانتخابات هو قرار سياسي، وليس مبدئي، أي أنه مبني على قراءة سياسية مرتبطة باللحظة وتشابكاتها مع ماضيها ومستقبلها القريبين، بعبارة أكثر دقة هو تكتيك سياسي، لا يحتمل أبداً تصنيف المختلفين حوله ضمن ثنائية وطني ولا وطني. شخصياً، أتفق مع أصحاب الرأي المبدئي بعدم جدوى الانتخابات في ظل الاحتلال، ومع كل مبرراتهم، لكن قبل أن يحدث كل ما حدث في أواسل، فهذا الرأي يستند إلى مبدأ، والمبدأ بحاجة إلى مراجعة دائمة، والالتزام بها نسبي ومتحرك، وهي بذلك كأي فكرة مهما كانت مقدسة غير صالحة لكل زمان ومكان، بما فيها القواعد الدينية، فصلاحيّة الفكرة لكل زمان ومكان حتى وإن كانت مقدسة هي أسطورة لا يقبلها العقل العلمي، طبعاً لا أدعو إلى نبذ المبادئ، وإتباع المنهج الانتهازي، فهناك مساحة فاصلة بين الجمود والسيولة المبدئيين، يستطيع الإنسان صاحب العقل العلمي والمستند إلى أخلاق وقيم سياسية ووطنية أن يجد نفسه في هذه المساحة.

بغض النظر عن الطرف الفائز في الانتخابات وتوجهاته، وهذه الشروط جميعها ينفى وجود الاحتلال، كما أثبتت تجربة انتخابات (2006). أما الطرف الأخير، فلا يرفض الانتخابات من حيث المبدأ، لكنه متحفظ على أن تسبق الانتخابات، إقامة الوحدة الوطنية الفلسطينية، المتحفظون دعوا إلى تنفيذ ما جاء في اجتماع الأمراء العاميين للفصائل (2020)، وبنود إعلان القاهرة (2005) ووثيقة الأسرى (2006)، وذلك يجب أن يسبق تنظيم انتخابات جديدة، فقبل انتخابات المجلس الوطني (حيث أمكن) هناك حاجة أولاً لإعادة بناء منظمة التحرير، كهيكلم ومؤسسة ونظام داخلي، وإعادة الاعتبار لها والتأكيد على شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني، بعد أن تم تهميشها لنحو ربع قرن لصالح السلطة، من قبل القيادة الفلسطينية الرسمية، وكذلك من قبل أطراف دولية وازنة على رأسها الولايات

والجدل كان من ثلاثة أطراف؛ الأول داعم لإجراء الانتخابات في هذا الوقت، كونها تشكل مدخلاً لإنهاء حالة الانقسام، وتجدد شرعية المؤسسة الفلسطينية، بعد أن ظهرت خطورة حالة الشرعية المنقوصة بشكل واضح للقيادة الفلسطينية الرسمية، حين طرحت الرؤية الأمريكية للسلام، التي أعلن عنها الرئيس السابق دونالد ترمب، وتبنت بالكامل ما تريده إسرائيل، وما فرضته على الأرض، ضاربة عرض الحائط بالقانون الدولي، فيما تجاهلت تماماً، وجود جانب فلسطيني سواء في إعداد الرؤية أو الإعلان عنها. أما الطرف الثاني، فرافض من حيث المبدأ لفكرة تنظيم انتخابات تحت الاحتلال، على أساس أن الانتخابات بالأساس هي تعبير عن إرادة حرة للمواطنين، ويشارك فيها أحزاب وأفراد لهم فرص متساوية، ويستطيعون التعبير عن برامجهم بحرية، وينتج عنها سلطة تشريعية وقيادة للتنفيذية،

## الانتخابات: كي لانبيع الوهم!

خاص الهدف



تشكل الانتخابات استحقاق ديمقراطي هام، حين توضع في خدمة تغليب الإرادة الجماهيرية في مرحلة التحرر الوطني، وفي الحالة الفلسطينية من المهم جدا عودة الجماهير لإعطاء كلمتها بشأن البنى القائمة المتكلسة وتراكماتها منذ أوسلو، والتي جاء الانقسام وراكم عليها بطبقات جديدة من العفن السياسي والإداري.



لكن التحذير الذي لا مفر منه أن الطريقة التي تصمم بها الانتخابات في فلسطين، والمحددات التي شكلت النظام السياسي الفلسطيني منذ أوسلو، صممت خصيصا لإعادة إنتاج هذا العفن السياسي، هذه ليست دعوة لمقاطعة الانتخابات أو المشاركة فيها، فحدوث هذه الانتخابات من الأساس على الأرجح ستحسمه عوامل غير فلسطينية كما في كل مرة جرت أو ألغيت فيها هذه الانتخابات، ولكن بالأساس تركز هذه السطور على لفت الانتباه لمن يسحبهم رجال الأمن إلى زنازين التعذيب، إلى جرائم الاعتقال السياسي والأمني وتقييد الحريات، ومعاقبة المقاوم وصاحب الرأي، بوصف هذه الحريات الأساسية هي نواة أساسية في أي عملية تشكل ديمقراطي لا تقل قيمة عن انتخابات لمنظومة حكم يتسلط الاختلال على كل نفس تأخذه.

لا تبدو جوهر الإشكالية المهددة لأي عملية انتخابية في فلسطين أنها ستجري تحت الاحتلال، ولكن بالأساس أنها ستجري محكومة بعوامل صاغها الشرط الاحتلالي، هذا إن لم تجر وفق الشرط الاحتلالي نفسه كما في مرات سابقة، فليس التصويت أو الانتخاب واختيار قادة للنضال ضد الاحتلال مثلبة وطنية، ولكن في التغطية على الاحتلال بأوهام الدولة والسلطة والحكم كل المثالب والعيوب.

ما يترتب على هذا ليس مطالبة بالهروب من الاستحقاق الديمقراطي، بل بناء شروطه الوطنية، وتحديد دوره ضمن المهمة الوطنية، إنهاء الاعتقال السياسي، وإطلاق الحريات، وتحديد سياق الانتخابات كإطار لإنتاج قيادة وطنية نضالية موحدة، مهمتها محاسبة حقبة التنسيق الأمني وأباطرة الفساد، وإعادة الاعتبار للنضال الوطني الفلسطيني، ودعم المقاومة وضمود حواضنها، فباتأكيد لا يبحث الفلسطيني عن انتخابات تعيد إنتاج السياسات القائمة، وتغطي بقاء البنى المتكلسة والرديئة التي تعيش على امتصاص دماء أبناء شعبنا.

الحياة المعيشية والخدمية، وإن في حدودها الدنيا، من أهم مصادر شرعية أي سلطة، وعندما اتخذت حماس قرارا بحكم غزة كانت تعلم أن توفير تلك المقومات بيد أطراف دولية يفترض أنها معادية لحماس، أو في أفضل الأحوال في حالة خصومة معها، إلا إن عاز الذكاء قيادتها بشكل فاضح.

ما يزيد من تعقيد الحالة الفلسطينية، أن الهوية الفلسطينية نفسها باتت مهددة، ففي السابق كان هناك مركز ثقل ديموغرافي فلسطيني في مخيمات اللجوء، لم يبق منه اليوم سوى أقل من 170 ألفا في مخيمات لبنان، بعد أن دمرت مخيمات سوريا وشرد أهلها، وجنس الفلسطينيون في الأردن، كما أن التواصل بين الضفة وغزة منقطع بشكل كامل منذ عقدين، ولشعب مشتت، يفقد التواصل الجغرافي والديموغرافي، يبقى عنوان الوحدة السياسية الجدار الأخير للحفاظ على هويته الوطنية، ومن هنا تظهر أهمية إعادة الشرعية للمؤسسة السياسية التمثيلية الفلسطينية الواحدة ممثلة بمنظمة التحرير، وهذا يرسلنا إلى الخيار الثاني، أي الوحدة أولا، والعمل على بناء نظام سياسي يعبر عن الشعب الفلسطيني في كل مكان.

إن واجب سلطتي الأمر الواقع وحركتي فتح وحماس، أن تكونا على مستوى المسؤولية التاريخية، وتذهبنا نحو الوحدة على مستوى المؤسسة أولا، لكن التجربة قالت إنه لا يمكن الرهان على ذلك، لذا فإن واجب القوى الديمقراطية الفلسطينية أن تناضل في هذا الاتجاه، لكن إن فشلت في ذلك، هل يعني أن تقاطع الانتخابات وتدعو الناس لمقاطعتها؟ ليس بالضرورة، فالمشاركة رغم كل شيء قد تحمل فوائد ومنافع أو على الأقل تقلل من الأضرار، ولا ينبغي غلق الباب في وجه هذا الاحتمال، وفي الوقت الذي يجب أن تناضل فيه القوى الديمقراطية لتقديم الوحدة على الانتخابات، عليها تستعد أيضا للمشاركة فيها، لأنه وبكل وضوح، إن الذهاب إلى خيار إجراء انتخابات، من شأنها خلق شرعية موحدة للأمر الواقع السياسي الفلسطيني الهابط، على سوء هذا الخيار، يبقى أفضل من شرعية منقوصة لمؤسسات تمثيلية منقسمة، خاصة ونحن ندرک أن لا أئق لظهور تيار ثالث قادر على تغيير المعطيات وموازين القرار الفلسطيني في المستقبل المنظور.

# أشكال النضال في حرب الوجود الفلسطيني: مراجعة نقدية

د. وسام الفقعاوي- محاضر في العلوم السياسية - رئيس تحرير الهدف



تطال طبيعة المواجهة والصراع مع العدو الصهيوني، التي تكتسي طبيعة شمولية - تاريخية، الوجود من خلال عمليات التهجير والفسر والإلغاء والتصفية التي نفذت سابقاً ولا زالت تنفذ، بحيث أن العدو الصهيوني يواجهنا بطاقة «مجتمعه» بكامله، في إطار الدور المرسوم له من قبل القوى الاستعمارية والإمبريالية العالمية في إطار التحالف والشراكة القائمة بينهما، وهذا يقتضي بالضرورة موضوعياً، أن تكون المواجهة من قبلنا شاملة ومجتمعية أيضاً، ولكن هل واقع الحال الفلسطيني يزكي ذلك؟



16

يترتب عليه بالضرورة سؤال كيف تكسب الجماهير؟ خاصة وأن الجماهير هي عنصر الحسم وحماية الحقوق وانتزاع المكاسب والإنجازات والنصر، وعليه يجب الوعي بأن عملية كسب الجماهير عملية نضالية تركيحية، نجاحها يعتمد على القدرة والفعالية والتماسك الداخلي ووضوح البرامج والسياسات وترجماتها العملية والممارسة الديمقراطية والاستجابة الفاعلة لمصالح واحتياجات الجماهير.

يترتب على ما سبق سؤال مفصلي، هل يمكن أن نصل للجماهير الفلسطينية على طريق كسبها (كل طبقة وفئة وشريحة)، واشتقاق برامج خاصة في كل منها، دون وجود الحزب الثوري الفاعل والطليعي، الواضح فكرياً وسياسياً والتمسك تنظيمياً؟ أم أن واقع الحال واستمرار مفاعيل الأزمة الحزبية والوطنية سيبقينا في دوائر المروحة ومن ثم التراجع والانحسار؟! النقطة المنهجية الثالثة: ومطلوب

التوقف أمامها بتدقيق وعمق كبيرين، وهي ضرورة إيجاد الترابط الفعّال والعميق ما بين البرنامج السياسي التحرري، والبرنامج الاجتماعي الديمقراطي، خاصة أننا قديماً وحديثاً أكدنا على ترابط المهمتين، ولكن جاءت التجربة وواقع الحال ليقول بأننا لم نخلق توازن علمي وواقعي وعملي بينهما، حيث حضرت الرؤية الاجتماعية نظرياً في وثائق وأدبيات وبرامج العديد من الأحزاب، وخاصة اليسارية منها، وغابت إلى حد كبير في الممارسة، وعليه اتسعت الهوة بينها وبين الجماهير، وهنا اقتبس نصاً من وثيقة الكونغرس الحزبي الأول للجبهة الشعبية المنعقد عام 1994، أي عمره الآن 27 عاماً وفيه نظرة استشرافية ثاقبة، وفيه أيضاً إبراز لحجم الكلفة لغياب الممارسة الجدية المرتبطة بالرؤية النظرية: «إن ولادة هذه الإدارة - إدارة الحكم الذاتي - سيضيف إلى مهامنا وشعارنا الأساسي أي تحرير الأرض وإزالة الاحتلال، مهاماً ذات طبيعة مطلوبة وديمقراطية ارتباطاً مع الوقائع القائمة على الأرض، وارتباطاً بسياستنا وخطنا العام القائم على

عقلية مرنة وفعّالة تضمن تقديم النموذج الكفاحي - الاجتماعي لها، والبرهنة بممارسة - حزبها الثوري - أنه المعبر عن همومها ومصالحها وطموحاتها، وصولاً لأن تشعر بأنها مشارك فعّال في صياغة المواقف ومشارك نشط في الكفاح والنضال بمختلف أشكاله. بمعنى أدق أن تتوفر الشرعية الجماهيرية للحزب/الحركة الذي يقنعها بجدارته، وهذا يتحقق في حال اقتنعت الجماهير بالممارسة أن كلمتها مسموعة، وبوجود نظام من المعايير والقيم والمؤسسات والبنى التنظيمية الكفيلة بتحويل دورها إلى دور مادي مباشر (إن القوة لا تصارعها إلا القوة المادية، والنظرية تصبح قوة مادية على - حد قول ماركس - حين تتغلغل في قلوب الجماهير). انطلاقاً من هذه النقطة المنهجية الأولى (أولوية الجماهير)، أنتقل إلى نقطة منهجية مرتبطة ارتباطاً لصيقاً بالأولى. النقطة المنهجية الثانية: هو سؤال البحث عن الشرعية الجماهيرية الذي

إن هذا الواقع يفرض أن نعيد النظر بمجمل الممارسة السياسية والاقتصادية والتنظيمية والثقافية والكفاحية والمجتمعية، ووسائل وأدوات تلك الممارسة اتجاه الجماهير الفلسطينية أولاً، خاصة أن مجمل أحزاب الحركة الوطنية الفلسطينية تعاني من حالة انفصال بينها وبين الجماهير، ويعود ذلك لحالة الإقصاء والإرهاق والتجفيف والتغيب لهذه الجماهير، وما تولد عن ذلك من مظاهر إحباط وبأس وفقدان ثقة والبحث عن الذات والاعتراب وعدم الانشداد للقضايا الوطنية والمجتمعية والميل نحو الاستسلام للواقع.

السؤال الذي يطرح ذاته هنا: كيف يمكن أن تتجاوز هذه الأحزاب هذه الحال، وخاصة من لا يزال يحمل رؤية ثورية منها، بما يؤمن لطلاقات الجماهير الفلسطينية/ المجتمع الفلسطيني أن توظف وتستثمر إيجاباً في ميدان المواجهة مع العدو الصهيوني؟ لن يتحقق هذا دون أن تعود للاندماج مع هذه الجماهير ضمن بنى وممارسة



والهيئات والأفراد، بالتالي افتقاد التجديد الفكري والتنظيمي والسياسي، وانتشار أمراض الشللية والاستنزاف المبني على أسس شخصية، وعدم احترام الهيئات، والالتواء على الحقيقة والثرثرة وضرب أصول وضوابط النظام الداخلي. إن وصول أحزاب حركتنا الوطنية لهذه الحالة، غير أنها تبرز مشكلة اختلال التناغم والانسجام بين الرؤى السياسية - الاجتماعية، وما يترتب عليها من مهام وبرامج وطنية، والرؤية التنظيمية، التي من المفروض أن تؤمن للأولى أدواتها وحواملها التنظيمية، والبيئة المناسبة لعملية تطويرها باستمرار، تبرز أيضاً أهمية وخصوصية البعد التنظيمي في عملنا وكفاحنا الوطني، «فبدون توفر الأداة التنظيمية الصلبة والنواة الكفاحية/ الثورية، والتي تتوفر فيها اشتراطات عالية المستوى، يصبح الحديث عن المواجهة الشاملة والمشروع الوطني التاريخي ضرباً من الكلام غير المستند لأسس واقعية صلبة، وهنا سيواجهنا التحدي التاريخي الكبير، ويتحدد نتائج الكثير من المعارك والطموحات». وأختم بالقول: بأننا نعيش في مرحلة حاسمة من تاريخنا، مليئة بالشدائد والصعاب المصيرية/ الوجودية، من العدو الصهيوني ومشروعه التوسعي التصفوي، بتحالفه وشرائعه مع المشروع الأمريكي الإمبريالي واستراتيجيته التفتيتية في المنطقة، والبيئة الرسمية العربية المعادية في الجزء المقرر فيها، ومن الأوضاع الداخلية التي يتعمق فيها الانقسام الداخلي - رغم كل أحاديث المصالحة الزائفة - مترافقاً ذلك مع مظاهر الخلل والفساد والفوضى والفقر والبطالة واليأس والاغتراب وغياب الأفكار الوطنية الجامعة... هنا يأتي الدور الوطني المطلوب راهناً ومستقبلاً، من خلال استعادة زمام المبادرة فلسطينية؛ فكرياً وسياسياً، بما يعيد الاعتبار لمشروعنا الوطني التحرري دون أي تمويه، باسم «التكتيك»، وهذا بدوره يتطلب إجابة وتوظيف كل أشكال النضال عمومًا والمطلبية والجماهيري خصوصًا، من خلال الاستثمار الجيد بقدرات ومقدرات وطاقات شعبنا على طريق تحقيق أهدافه وآماله وطموحاته في التغيير المطلوب، من أجل التحرر من الاحتلال، وإقامة دولته الفلسطينية الديمقراطية على ترابه الوطني.

شاملة تقرأ لوحة الصراع جيداً وتدير العملية بصورة واعية على أساس مبدأ التريكم والاستمرارية والتكامل وتفعيل كامل الطاقات الكامنة».

النقطة المنهاجية الخامسة: قراءة لوحة الصراع بشكل جيد تفتح الباب واسعاً أمام سؤال الوعي، فهل استطعنا أن نصل إلى درجة كافية من وعي لوحة الصراع المبنية على وعي الآخر انطلاقاً من وعي الذات؟ فإذا كانت الإجابة بنعم، فلماذا هذه الهوة السحيقة بين ما قدم من تضحيات غزيرة وعزيزة وبين ما حقق واقعاً، وإذا كانت الإجابة بلا، فما هو المطلوب لجسر هذه الهوة السحيقة؟

هذا يستدعي أن نعمل من أجل امتلاك الوعي بالتاريخ العربي والفلسطيني، الوعي بالواقع المعاش وتفصيله (اقتصاديًا - اجتماعيًا - سياسيًا - ثقافيًا - تعليميًا - صحياً...)، الذي على أساسه تصاغ الرؤى والخطط والبرامج والمواقف، والوعي بقدرات وإمكانات وطاقات شعبنا، والوعي بتاريخ وإمكانات العدو الذي نجابهه، بمعنى الوعي بالتاريخ والحاضر الذي يؤسس بدوره للمستقبل؛ دون ذلك سيعني استمرار النزف ومزيد من التراجع والانكسار وتكرار الهزيمة. وقد يكون مفيداً هنا أن أسجل ما قاله الحكيم في كلمته أمام مؤتمر الجبهة الشعبية الخامس، وكان التحضير لاتفاق أوسلو يجري على قدم وساق، حيث قال: «في مثل هذه اللحظات - ولا زالت مستمرة - تبرز أهمية النضال على الجبهة الثقافية، فقد نخسر الجبهة العسكرية والسياسية، ولكن لا يجوز أن نخسر الجبهة الثقافية التي تتناول حقنا في الوجود والحرية والحياة، والتي تتناول حضارتنا وتاريخنا وتراثنا ومستقبل أجيالنا».

النقطة المنهاجية السادسة والأخيرة: هل نحن في الوضع الفلسطيني القائم نملك حزباً ثورياً طليعياً كما حلم مؤسسو الثورة الأوائل وكانوا في معظمهم كذلك؟ هل هناك هذا الحزب الذي يعمل على استقطاب الجماهير، من بوابة رفع لواء حقوقها الوطنية والاجتماعية..؟

إن الحصيلة الإجمالية للنقاط المنهاجية السابقة، تقول بغير ذلك؛ فواقع الحال يقول بالعجز واستشراء النواقص والثغرات والأخطاء وصولاً للأزمات، وبيئة طاردة للكفاءات، وضعف شديد في الحراك التنظيمي الداخلي الإيجابي في الأحزاب القائمة، وخاصة أحزاب اليسار منها، بسبب تكلس البنى

تجنب الاقتتال الداخلي والحرب الأهلية، مع إدراكنا لاتجاه اختتام التناقضات داخل المجتمع الفلسطيني... إلخ». إن هذه النص كما محتوى وثيقة الكونفرنس بالإجمال، كانت تتطلب من الحزب الثوري، أن يعمل من أجل توفير شروط الرؤية الاجتماعية التي تبدأ بصياغة رؤية برنامجية متكاملة، موجّهة لكل المجتمع بكل مكوناته وفئاته وقطاعاته المختلفة، مقرونة بممارسة عملية تتكامل وتتناغم فيها منظمات وأطر الحزب الثوري المختلفة التي لو قامت بالمطلوب منها، وفق ما استشرفته الوثيقة، لجنبنا شعبنا وقضيتنا الكثير من المصائب والولايات القائمة والمستفحلة في الواقع.

النقطة المنهاجية الرابعة: وسائل وأدوات النضال ومستوياته (الأيدولوجية والثقافية والسياسية والدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية والعسكري... إلخ)، هل هي في حالتنا الفلسطينية وفي إطار الصراع ذو الطبيعة الشمولية - التاريخية مع العدو مسألة ترف؟ أم مسألة جوهرية يتوقف على إجابة توظيفها واستخدامها وفق تطورات كل مرحلة من مراحل الصراع تقرب المسافة من تحقيق بعض الانجازات على طريق تحقيق النصر الكامل على العدو؟ وعليه، هل أساليب النضال وأدواته، مطلوب أن تبقى خاضعة للارتجال والعشوائية؟ أم أن هذه المسألة الجوهرية تحدها في كل مرحلة من مراحل النضال المختلفة طبيعة الظروف القائمة وتطوراتها، ومدى ملائمتها واستجابة الجماهير لها؟

هنا أرى أن من المفيد أن نعيد إلى أذهاننا جميعاً ما ورد في الوثيقة السياسية للمؤتمر الوطني السادس للجبهة الشعبية المنعقد عام 2000، التي تقول: «تدل هذه السياسة - الارتجال والعشوائية - من جانب على عدم إمتلاك رؤية صحيحة للصراع وذلك ارتباطاً بشروطه وعناصره الموضوعية، وليس ارتباطاً بالأوهام القائمة على فهم الصراع كعملية شطارة لبعض الأفراد أو الزعماء. ومن جانب آخر، على فهم العدو ومشاريعه السياسية على شكل سليم، وهو الأمر الذي قاد إلى وضع حقوق ومصالح الشعب الفلسطيني الوطنية والقومية تحت سقف الشروط التي صاغها الاحتلال».

كما تذهب الوثيقة إلى: «أن طبيعة الصراع تتخطى السياسات القاصرة وما يحكمها من ممارسات سياسية وفكرية باهتة وارتجالية إلى رؤية سياسية

# المقاومة في بيئة استراتيجية متغيرة

نضال عبد العال- عضو اللجنة المركزية العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين/ لبنان

ملف..



18

في أروقة ومنابر الأمم المتحدة، ومن خلال استجداء المجتمع الدولي، وترجي الفتات على هامش مصالح القوى الخليجية التي باتت تتحكم بتوجهات السياسة العربية، بعد الفوضى العارمة التي أطلقوا عليها جزافاً «الربيع العربي»، والذي أفرز صياغة جديدة للمنطقة العربية وقواها وتوجهاتها. وتحولت الأنظمة العربية وعلى رأسها الخليجية إلى حسان طروادة لمصالح الكيان الصهيوني السياسية الاقتصادية والأمنية الإعلامية وغيرها. ولأن المقاومة ليست خياراً، بل قدرًا، وطريقة حياة قسرية لشعب يتعرض لظروف استثنائية قاهرة، يتم تشخيصها بأنها مرحلة تحرر وطني، تفرضها طبيعة العدو، الذي يساهم من خلال ممارساته وبطشه وهنجهيته في إنضاج الظروف الموضوعية، وتوفير

من الالفت للانتباه أن تفتح الهدف موضوع المقاومة واستراتيجيتها وطرق حمايتها من الانزلاقات، في ظل أجواء سياسية فلسطينية وعربية في واد آخر، تزداد فيها الحال عموماً تراجعاً وسوءاً، حيث مازال النقاش على الساحة الفلسطينية يدور في حلقة إبريق الزيت المفرغة، إنهاء الانقسام والانتخابات التشريعية والرئاسية، ويدل ذلك على تركيز واهتمام سلطوي وليس وطني، يعشعش في أذهان القوى الرئيسية. في الوقت الذي تقف القضية الفلسطينية في خضم تحولات كبرى في العالم والمنطقة وخصوصاً في العالم العربي، الذي يجرف بسرعة نحو تحالف شيطاني مع الكيان الصهيوني، الذي يحضر نفسه ليكون محور القيادة لما يسمى بالشرق الأوسط الجديد.

طبيعة المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، حيث صار البعض وخصوصاً حركة فتح، يعتبر أن الشعب الفلسطيني تجاوز مرحلة التحرر الوطني، وهو الآن في مرحلة بناء الدولة، مما يعني أن أساليب النضال باتت محصورة كما يشدد في كل مناسبة أبو مازن رئيس السلطة الفلسطينية، في الجهود السياسية عبر المفاوضات والدبلوماسية

يستدعي نقاش موضوع المقاومة واستراتيجيتها، الوقوف عندالعوامل الرئيسية المحركة لتوازن القوى المحلي الفلسطيني والعربي والدولي. ولا بد من إلقاء بعض العناوين ورصد بعض التحولات، قبل الوصول إلى صلب موضوع المقاومة. فقد أدخل أوصلو الساحة الفلسطينية في نقاش عميق ومؤسف، في

العودة إلى الفهرس

وأحزاب حركة التحرر العربية، التي لم تشكل ضماناً بأن تتحول الرغبة العارمة بالتغيير لدى الشرائح الشعبية الواسعة، عملية نضالية ملتزمة التغيير التقدمي، فتحوّلت الانتفاضات الشعبية إلى مسرح مفتوح للتدخلات الخارجية، التي وجدتها مناسبة لتدمير الدول والمؤسسات الوطنية، ومخلقة حالة من الفوضى العارمة، وكأن المستهدف منها بالأساس هو القضية الفلسطينية.

أولاً، تم القضاء على الأنظمة العربية ذات التوجه القومي، (بغض النظر عن رأينا وملاحظاتنا العديدة عليها) والتي شكلت طوال السنوات الماضية داعماً لقوى المقاومة مادياً ومعنوياً.

ثانياً، تفكك الإجماع العربي الداعم للحقوق الوطنية الفلسطينية، من خلال تفكك الجامعة العربية التي مثلت الحد الأدنى من التضامن والتنسيق العربي حول المصالح العربية المشتركة والأمن القومي العربي، وفي القلب منه القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب المركزية، وأن «إسرائيل» كيان غير شرعي مخلوق دخيل هي العدو.

ثالثاً، انحرف تطبيعي علني فج، يعبر عن تحالف عربي في مقدمته أنظمة الخليج، لبناء شرق أوسط جديد على رأسه الكيان الصهيوني، على أنقاض المشروع العربي القومي.

ومن الضروري الإشارة إلى أنه لافرق بين قطر التي تحاول التمايز في بناء علاقاتها مع المتناقضين في المنطقة والعالم، والسعودية والإمارات في موضوع التطبيع، وهذه العلاقات المتناقضة ما هي إلا أدوار مرسومة من قبل الولايات المتحدة.

### على الصعيد الدولي

التراجع الذي تعيشه الولايات المتحدة الأمريكية في المكانة والدور، لم يقلل بعد من اعتبارها القوة العالمية الأوسع التي تتولى قيادة العالم، والتي مازالت تقبض على منظومة القيادة العالمية، السياسية (الأمم المتحدة)، الاقتصادية (منظمة التجارة العالمية)، والنقدية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والدولار). ويتوقع أن تكون تجليات هذا التراجع بمظهرين.

أولاً، ستكون أكثر شراسة في الدفاع عن نفوذها ومصالحها في العالم، ويتجلى ذلك في تعاملها والعقوبات التي تفرضها على روسيا والصين وسياستها ازاء تايوان وبحر الصين الجنوبي،

المقاومة بأبعاده التي تحدثنا عنها أعلاه (ونفترض هنا أن الإجماع الشعبي في الغالب الأعم للشرائح الشعبية الفقيرة والمهمشة، مازالت مجمعة على المقاومة خياراً في مواجهة العدو الصهيوني). فلا بد من الوضوح في توصيف الواقع الفلسطيني بعد أوسلو، الذي كان نتيجة لتحوّلات استراتيجية عميقة على مختلف الأصعدة، بدءاً من الاجتياح الصهيوني لبيروت، وخروج قوات المقاومة الفلسطينية من لبنان، ثم الانشقاق في حركة فتح والاقتران الداخلي، ثم حرب المخيمات، انهيار الإتحاد السوفييتي والمنظومة الشرقية، وصولاً إلى حروب الخليج. فشكّل اتفاق أوسلو حصيلاً لهذه التحوّلات العميقة، ليتحول هو وما خلفه من تكسير وتهشيم فكري وبنوي وسياسي، إلى مرحلة من التحوّلات الاستراتيجية الكبيرة على الصعيد الفلسطيني، جرى تفكيك ما نسميه الكتلة التاريخية من خلال القوى الرئيسية المعبرة عنها، التي شكلت انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة وأجمعت على تشخيص طبيعة المرحلة وطبيعة العدو وأساليب النضال. وترجم هذا التفكك في جلسة المجلس الوطني المنعقدة في غزة بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بتاريخ 1996/4/24 والتي ألفت بنود أساسية في الميثاق الوطني الفلسطيني المتعلقة بالكفاح المسلح.

إن التحوّلات التي جرت، نتج عنها بلورة تشخيص جديد للمرحلة لدى جزء أساسي من القوى التي كانت تحسب على قوى الثورة الفلسطينية (فتح)، بني على تكييف المشروع الوطني بما يتناسب مع اشتراطات أوسلو، وبذلك تحولت مرحلة التحرر الوطني، وهما وذخا إلى مرحلة بناء الدولة. وتحولت هذه القوى في خطابها وأدائها إلى حماية توجهها السياسي الجديد، معتبرة أن التنسيق الأمني مع العدو ضرورة تقتضيها مرحلة بناء الدولة، وبالتالي تحولت إلى المواجهة مع قوى المقاومة.

### على الصعيد العربي

رغم أن الأوضاع المزرية التي فرضتها الأنظمة العربية على مدى نصف قرن من التحكم بحياة شعوبها، كانت أسباب وجيهة للانتفاض والثورة لتغيير واقع الحال المقيت، إلا أن عدم نضوج برنامج ثوري ورؤية واضحة للبدائل القادمة، وضعف وترهل قوى

الإجماع الشعبي الذي يشكل البيئة التي تنمو فيها المقاومة، وتتشعب وتتطور أساليبها وتتسع أبعادها وتنضج للتحوّل إلى مشروع سياسي إقتصادي إجتماعي ثقافي تحرري شامل، يثور ويستنهض جل الطاقات الكامنة للشعب ويزجه في مواجهة شاملة للتحرر والتقدم.

إذا، وبهذا المعنى الشامل لا يمكن أن تكون المقاومة حالة اعتبارية إرتجالية حماسية فقط، بل استراتيجية مركبة مبنية وفقاً لتقاطعات على مستويات محلية، إقليمية ودولية، وهذا ما تعلمنا إياه دروس التاريخ، حيث جاءت مرحلة الثورات التحررية التي إشتعلت في منتصف القرن العشرين في آسيا وإفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، مع الحضور القوي للاتحاد السوفييتي على المستوى العالمي كراعٍ داعم ومشجع مادياً ومعنوياً، وفرأيضاً البيئة المناسبة لصياغة نصوص القوانين والشرائح الدولية، والتي أعطت الشعوب حق مقاومة الاحتلال. كما مثلت مرحلة النهوض القومي والناصري عربياً على وجه الخصوص، عاملاً مهماً في توفير بيئة عربية حاضنة لمشروع وطني فلسطيني تحرري.

وإذا كنا نريد الحديث عن استراتيجية المقاومة وطرق حمايتها من الانزلاقات السياسية، فإن هذا العنوان يفرض علينا التعامل معه وفق منهجية معينة.

أولاً، لا بد من القيام بمراجعة لو سريعة وموجزة وفقاً لما تتيحه طبيعة المقال للظروف والتحوّلات التي جرت على البيئة الاستراتيجية التي يجري الصراع فيها. فلقد جرت تبدلات كبيرة في داخل معسكر قوى المقاومة، كما على معسكر الأعداء، وبالتالي إن الانزلاقات التي تشكل مخاطر ماثلة أمام المقاومة، ناتجة دوماً عن عدم الوضوح في معسكر المقاومة، أو في تحالفاتها العربية والإقليمية أو الدولية.

### موجز التحوّلات السياسية على

#### مختلف الأصعدة

#### على الصعيد الفلسطيني

يدخل هنا النقاش في موضوع المقاومة واستراتيجيتها، في البحث الواقعي الملموس، في عمق الإشكاليات التي فككت الإجماع الفلسطيني على مستوى القوى والفصائل على الأقل، في توصيف المرحلة وتشخيصها وأثره على مشروع

والعقوبات على سوريا وسن ما يسمى قانون قيصر، وفي إيران عبر انسحابها من الاتفاق النووي وتشديد العقوبات، وفي لبنان تشديد الخناق والدفع نحو الانهيار الاقتصادي الشامل، وعلى المستوى الفلسطيني شهدنا مجموعة من الإجراءات السياسية والاقتصادية، حسمت عناوين القدس واللاجئين والحدود من خلال القرار الساري ضمينا لضم أجزاء واسعة من الضفة وغور الأردن.

ثانياً، سوف تعمد إلى القيادة بالوكالة أو القيادة الخلفية، حيث تتولى قوة إقليمية في كل إقليم في العالم تتبادل معها المصالح وتتقاسمها. وسيكون الكيان الصهيوني هو القوة الإقليمية التي تتولى قيادة الشرق الأوسط بالنيابة.

ثالثاً، لابد من الإشارة إلى الآثار السلبية التي تركها اتفاق أوسلو ووهم الحل السلمي للقضية الفلسطينية على صعيد التحالفات الدولية ومنها الهند على سبيل المثال، التي كانت نصيراً كبيراً لقضايا العرب والفلسطينيين.

إن البيئة الاستراتيجية فيما تقدم أعلاه، شكلت ومازالت مخاطر كبيرة على القضية الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية، إلا أنها ومع مرور الوقت، وفي ظل معاندة الوقائع ومواجهتها، أفرزت أيضاً فرصاً مهمة للمقاومة يبني عليها، ولا بدمن ذكرها وتوضيحها والعمل على الاستفادة منها في صياغة استراتيجية للمقاومة تضمن استمرارها وتطورها.

### على الصعيد الفلسطيني

بعد مرور أكثر من خمس وعشرون عاماً على اتفاق أوسلو، أثبت بالملوس أن التسوية مع الكيان الصهيوني وهم، وأن السلام خيار عبثي، يعني في قاموس العدو الاستسلام الكامل بدون شروط. ويمكن رصد وتسجيل الملاحظات التالية:

**أولاً،** إرهابات عملية فرز واضحة لشرائح برموزها والمعبرين عنها، تشابكت مصالحها مع مصالح العدو، ولم تعد تعنيها مسألة التحرر والاستقلال الوطني، ولا تمنع أن تقوم بدور مباشر بحماية العدو حيث تعتبر أن ذلك يأتي في سياق حماية مصالحها. ويحتاج هذا الموضوع إلى قراءة دقيقة ورصد لطبيعة هذه الشرائح برموزها وأدائها واتجاهاته، فلم يعد يمكن إحتسابها من معسكر قوى الثورة. لا نتحدث

هنا عن فصيل بعينه أو حتى عن شريحة اجتماعية كاملة، بل عن قطاعات ومجموعات وأحياناً أسماء لرموز، يجب الدفع لعزلها، ليس من مصلحة للمقاومة خسارة أحد، إلا من يخسر نفسه أصلاً ويحسم أمره ليكون جزءاً من مشروع العدو.

ولابد من تسجيل ملاحظة هنا، فإذا كانت قوى التحرر الوطني غير قادرة حالياً على فضحها وتعريتها سياسياً وإعلامياً، من الخطأ الجسيم تعويمها من خلال القبول بالمشاركة في ما يسمى بالانتخابات التشريعية والرئاسية، لأنها أحوج ما تكون للشرعية الشعبية والأخلاقية، والانتخابات بدون وجود رؤية سياسية شاملة لطبيعة المرحلة القادمة، تمثل مظلة تعوم وتستر دور هذه الشرائح وتؤخر عملية الفرز الضرورية بين قوى المقاومة والقوى المضادة للمقاومة.

**ثانياً،** رغم أن الانقسام المقيت أفرز انقساماً سلطوياً وانفصلاً جغرافياً، إلا أنه مكن من بناء بيئة وبنية مقاومة في قطاع غزة، استطاعت أن تقدم نموذج فريد من القوة والردع، ويعتبر ذلك مكسب استراتيجي مهم يبني عليه في سياق بناء استراتيجية مقاومة شاملة. مع ضرورة البحث في المتغيرات التي جرت على بنية المقاومة في مرحلة انتقال بناها الى الداخل، وتحولها في غزة لبنية دفاعية ردعية، وتأثرها الكبير في بنية المقاومة في لبنان، حيث تراجع العمل العصابي كبنية وبرنامج وتوجهها ارتباطاً بمعادلات سياسية ومؤثرات السياسات المصرية التركية القطرية.

عملية احتواء الوضع الفلسطيني كاملة، وهي حتماً منسقة، سواء بالترهيب أو الترغيب، كل الأطراف الفاعلة ذات التأثير الكبير الذي يؤدي إلى قلب معادلات في موضوع المقاومة، ممسوكة من أطراف تدور في فلك السياسات الأمريكية. بدءاً من حركة فتح الملتزمة باتفاقيات مع الكيان الصهيوني برعاية أمريكية عربية، وصولاً إلى حركة حماس المتأثرة بالسياسات التركية القطرية. ولا بد هنا من الإشارة، لضرورة نقاش عميق ودقيق لموضوع غرفة العمليات المشتركة لقوى المقاومة في غزة، هل هي الوجه الآخر للسلطة في غزة؟ وبالتالي مهمتها تمكين طرف بعينه الإمساك بالقرار الميداني متى يتم ضرب العدو؟ وفقاً لحساباته ومصالحه.

أو حتى فرض نموذج بنية وأساليب مقاومة معينة، وهل لهذه الصيغة أثر في تبادل الخبرات والإمكانيات وتكنولوجيا تطوير الأسلحة والمعدات، وتبادل المعلومات؛ حاولت حركة الجهاد الإسلامي في أكثر من مناسبة التفلت والتمرد على هذا الاحتواء، وبادرت أكثر من مرة لضرب العدو بدون الرجوع لحركة حماس، ولكنها عوقبت بقسوة في المرة الأخيرة، عندما ردت على إغتيال أحد أبرز قادتها العسكريين، وتركت وحيدة تتلقى ضربات العدو. بهذا المعنى تشكل غرفة العمليات المشتركة أحد أدوات الاحتواء بالنيابة، حيث الحاجة ملحة لإرضاء مصر المعبر الوحيد، وقطر الممول المهم وتركيا الهامش المتاحة للإقامة والحركة السياسية الدولية.

ثمة أجواء فيتحول موقف حركة حماس من الحرب على سوريا، ربما هو مبني على مراجعة، وهناك جهود جديّة لاستعادة علاقاتها مع سوريا كما تم عودة المياه إلى مجاريها مع إيران وحزب الله، ولكنه مستند لفشل مشروع إنخرطت فيه للأسف، باعتبارها مكون أصيل من حركة الإخوان المسلمين، أي أن المراجعة لم تكن فكرية، إنما سياسية مصلحة قد تتبدل في لحظة وتكشف عن مداراة للوقائع، وخصوصاً أن حماس ما زالت تحيط نفسها بقطبي المعادلة الإخوانية في المنطقة، تركيا وقطر. وتفصح التوجهات التطبيعية لدى الإخوان في أكثر من قطر عربي، من تونس إلى المغرب واليمن وحتى في مصر وغيرها، توجهها ليبرالياً في صياغة التحالفات وفقاً لمصالح متغيرة مرحلياً، وهي مستعدة دوماً لهذه التحولات.

### على الصعيد العربي

يعتبر انتصار سوريا في الحرب ضد القوى الإرهابية التكفيرية والمدعومة من لقوى الرجعية الخليجية والامبريالية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، نصراً كبيراً له أثره الإيجابي في مواجهة المخاطر التي تواجهها قوى المقاومة. أولاً، تشكل سوريا عمقا استراتيجياً لقوى المقاومة الفلسطينية، وقاعدة استراتيجية لا بديل أو غنى عنها. لأنها تمثل البعد العربي القومي لمحور المقاومة وهمزة الوصل بين حلقاته. ثانياً، على قسوتها وخسائرها المادية والمعنوية، مثلت الحرب على الإرهاب التكفيري في سوريا، فرصة لإنصهار قوى المقاومة في تفاعلها وتبادل

## الاستيطان والمقاومة: عن الحقائق الصعبة

خاص الهدف



تتناول المقاربات السياسية الدولية، والفلسطينية الرسمية الدائرة في فلها، الاستيطان الصهيوني، باعتباره عائق في وجه مشروع الدولة الفلسطينية، وشكل من أشكال الاعتداء الصهيوني على الحقوق الفلسطينية، وفي ذلك مجافاة صارخة للواقع وحقائقه الأساسية.

فلقد تمحور المشروع الصهيوني منذ لحظته الأولى حول الاستيطان المسلح، كفسلفة محرّكة لمجموع أنشطته بالحقل السياسي، وتعبيراته العسكرية، وإجراءاته، وحتى تشكله وبنيته، وقد يبدو من نافلة القول التذكير بأن المنهجية الصهيونية للوجود والبقاء والتشكل الهوياتي، هي قدرة العصبة الاستعمارية المسلحة على طرد السكان العرب الفلسطينيين الأصليين وتغيير حقائق وتاريخ المكان من خلال إحلال واصطناع مكونات بديلة، بالاستناد إلى القوة، والتنظيم الواسع للعمليات الاستيطانية، فهذا الكيان لم يكن في لحظة دولة مجاورة تقوم باستيطان أجزاء من أراضيها، وإنما على الدوام عصابات مسلحة انتحلت صفة مشروع دولة ثم صفة دولة، لتمارس هذه العمليات، طرد، قضم، ضم، تهويد.

في خدمة تمثيل مسيرة المشروع الصهيوني وطبيعته يمكن فهم الأمر بمثال عن خزان من الحبر، يسقط على صفحة غنية بالمشاهد والحياة والتفاصيل، فما أن يمس أي جزء منها ويتغلب على لونه حتى يصبغه بلون الحبر، وكما على خارطة فلسطين اليوم هناك لون للاستيطان ولون آخر للوجود الفلسطيني، وبقدر ما يكتسب الاستيطان قدرته على السيطرة وصبغ الخارطة بلونه، من العنف المسلح للعصابات الصهيونية، فإن الوجود الفلسطيني يكتسب قدرته على البقاء وتعميق حضوره من خلال المقاومة المباشرة على الأرض ضد هذا الزحف الاستيطاني، فكل نقطة مضيئة بالوجود الفلسطيني على خارطة فلسطين الحالية، هي نتاج للجهد المقاوم بمعناه الجمعي والفرد.

فعلى النقيض من ممارسة المشروع الصهيوني للسياسة كأداة في خدمة الفعل الجوهري لوجود هذا المشروع وهو الاستيطان، خضع العقل السياسي الفلسطيني في معظم مكوناته لهيمنة الشروط الخارجية في فهم وممارسة السياسة، فيتم مقارنة التعبير الوجودي الفلسطيني الأساسي، وهو المقاومة، التي تشكل جوهر مشروع الوجود الفلسطيني والمحور المحرك لتشكيل الهوية الفلسطينية الحديثة، وصلها بمحتواها التاريخي، يتم مقارنة هذا التعبير كما لو كان نشاط جماهيري يجري على هامش السياسة، ويتم تخيل مركز متوهم للسياسة هو التخاطب مع موقف الدول الاستعمارية، باعتبار هذه المقاربة أداة لتغيير الموقف الدولي ومعادلة الصراع على الأرض. الواقع أنه في كل صباح يستيقظ المستوطن الصهيوني المسلح، أي كان مسماه المصطنع أو موقعه الوظيفي ضمن المشروع الاستيطاني، ليواجه الفرد والمجموع الفلسطيني المقاوم والمتشبث بأرضه، وعلى هذا الخط الفاصل بجانبه لا يوجد مساحة وسط أو هامش ضبابي، فإما المقاومة أو الاستسلام أمام الاستيطان ومشروعه لطمس الوجود الفلسطيني بشكل نهائي.

وتراكم الخبرات، حيث كان لحضور إيران كقوة إقليمية وداعماً أساسياً للمقاومة في فلسطين ولبنان، دورها الكبير في الانتصار في الحرب على الإرهاب، وتطويع قدرات فصائل المقاومة في أكثر من محور.

**ثالثاً**، استعادة دور العراق في مواجهة سياسات الولايات المتحدة، ودوره في مواجهة الكيان الصهيوني.

**رابعاً**، انضمام اليمن إلى محور المقاومة والتعبير عن استعداداته للمشاركة المباشرة في أي مواجهة مع الكيان الصهيوني.

### على الصعيد الدولي

**أولاً**، بخصوص الدور الروسي: شكلت الحرب على الإرهاب في سوريا مناسبة للحضور الروسي المباشر، رغم أنها ما زالت تتجنب إقحام وجودها العسكري في سوريا في الاشتباكات العسكرية بين سوريا والكيان الصهيوني، التي تحدث من وقت لآخر. وليس مرجحاً أن يكون هناك تصادم بين الوجود الإيراني والوجود الروسي في سوريا، ولكن اختلاف التوجهات الحقيقي، وخصوصاً في موضوع الصراع مع الكيان الصهيوني، الذي يشكل أساساً في استراتيجيات وتوجهاتها إيران في المنطقة. ومع تأييد روسيا القوي للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ما زالت في موضوع الصراع العربي الصهيوني حريصة على توازن علاقاتها مع الطرفين، وسيكون لوجودها العسكري المباشر في سوريا بداية لأن تلعب دوراً أكبر في تقرير القضايا في المنطقة.

**ثانياً**، بخصوص الدور الصيني: تطور الدور الصيني وتصادمه مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، مرتبط بملموسية تعاضل عناصر القوة الشاملة لدى الصين، والذي يتجلى من خلال طرح مشروع الحزام والطريق، الذي يكتف روية الصين خلال الثلاثين عاماً القادمة، لبلورة منظومتها الخاصة لقيادة العالم في مختلف المجالات، وهذا يعني أن منافستها ليست إفتراضية أو إقليمية، أو محصورة في مجال بعينه، في المجال العسكري مثلاً. إنها خصم جذي مؤهل للقيام بكل الأدوار وعلى مختلف الأصعدة. ويسجل هنا ملاحظة العلاقة الاقتصادية بين الصين والكيان الصهيوني متطورة في أكثر من مجال، ولا بد أن يبقى ذلك محل إهتمام من قبل القوى المقاومة.

**ثالثاً**، ما زالت أمريكا اللاتينية تشكل ثقلًا بمساندتها للقضية الفلسطينية ومعارضتها لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية.

# الممرات الإجبارية لمقاومة فلسطينية فاعلة ضد المشروع الصهيوني

د. عابد الزريعي - مدير مركز دراسات أرض فلسطين للتنمية والانتماء / تونس

المحيط، والارتكان إلى الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي الأمريكي، لم يتغير على مدى الزمن وآخر تجلياته ضمها إلى القيادة المركزية الأمريكية في الشرق الأوسط، وعدوانها المتكرر في كل اتجاه، كما أن الإمعان في التسليح لم يتوقف كتأكيد لاعتمادها على السلاح كمصير.

## ثانياً: المتهاتات الثلاثة للحركة الوطنية الفلسطينية:

السمات الثلاثة للحركة الصهيونية، لم تترك لحركة التحرر الفلسطينية مجالاً، لرفاهية التفكير في البحث بين البدائل، فاذا أردت أن تواجه الوحش الصهيوني برؤوسه الثلاثة، فعليك أن تكون قومياً ومعادياً للإمبريالية، وسلاحك في يدك، وهذا حكم ضرورة وليس اختيار، فهل وعت الحركة الوطنية الفلسطينية ذلك؟ قد يكون السؤال مضحكاً، ولكن البحث في الأوراق سيجعل الجواب مبكياً. فقد تسرب إلى صفوف قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية ومنذ البداية وهم النضال القطري والسلمي بالاعتماد على العرائض والقصائد، وتحبيد أو توسيط الامبريالية البريطانية في الصراع، إلى حد الاعتقاد أن بريطانيا، يمكن أن تمنح الفلسطينيين دولة، مثلما أوجدت في شرق الأردن إمارة، ولم يتم التحرر من هذا الوهم، إلا إبان ثورة 1936، التي كانت تعبيراً عن الموقف والممارسة النضالية الشعبية أكثر من القيادة الرسمية، التي ركبت الثورة دون أن توفر لها أية مرتكزات تنظيمية صلبة، يمكن أن تستند إليها للأستمرار. وخلال مسار الثورة الفلسطينية المعاصرة كان الوهم يطل برأسه بين فينة وأخرى، إلى أن تبدي بشكل جلي مع تبني البرنامج المرحلي، في ظل ميزان قوى لا يسمح بإنجازة. الأمر الذي ترتب عليه خلال مسار طويل ثلاثة نتائج خطيرة، تتمثل في الميل التدريجي التراكمي باتجاه إبراز الوطني، وبطريقة انفعالية في كثير من الأحيان، وتبهيته القومي، إلى أن عبر الوطني عن نفسه في اتفاق أوسلو أولاً، وتبهيته العلاقة بين المشروع الصهيوني والقوى الإمبريالية، لينتهي الأمر بالجوء لهذه القوى، من أجل تحقيق الحقوق



كان الراحل جورج حبش، قد وصف اللحظة التي تمر بها الثورة الفلسطينية المعاصرة، بـ«الهزيمة» التي قضى عمره باحثاً عن إجابة على سؤالها: «لماذا هزمنا؟».



وما ينسل عنها من برامج تفصيلية، هذا المقال محاولة لتبيان الفكرة المطروحة، ضمن العناوين الآتية:

## أولاً: الرؤوس الثلاثة للحركة الصهيونية:

هناك ثلاثة سمات رئيسة وحاسمة من بين سمات الحركة الصهيونية الكثيرة والمحافظة عن ظهر قلب، أول هذه السمات أنها بنت وقدمت نفسها كحركة قومية «لشعب اليهودي». بما يعنيه ذلك من أنها لا بد أن تكون أداة تفكيك وتفتيت قومي، للمحيط الجغرافي العربي المحيط والمرتبط بفلسطين، بسمتها القومية التي تجعل منه عقبة في وجه المشروع الصهيوني. وثانيها أنها أسندت رأسها وربطت صرتها بقوة إمبريالية كشرط حياة، وهو أمر يرتبط أيضاً بالمصالح الإمبريالية في المنطقة ذاتها، بما يعنيه ذلك من اعتمادية وظيفية، على قاعدة ارتباط الأهداف الخاصة بالأهداف الإمبريالية العامة، وثالثها الركون إلى القوة المسلحة كشرط مصير، وبقاء في وسط محيط معاد، ومنذ بدايات المشروع الصهيوني وحتى اللحظة، لم يغير الزمن شيئاً في هذه السمات، بل زادها وضوحاً وبيانا، فالتطبيع الجاري ليس إلا وجهاً لتحقيق قوميتهما في المركز، وممارسة التفكيك والهيمنة على

ومنذ ذلك التاريخ وحتى اللحظة الراهنة، تفاقمت الأمور وتعددت محاولات الإجابة على ذات السؤال، محاولات الخروج المتكررة لم تخرج عن اتجاهين، إما التصويب على الانقسام من خندقين مختلفين، وإما التصويب على اتفاق أوسلو من خندق واحد، مع القفز بطبيعة الحال عن بديهية مفادها، أن الانقسام الحاصل هو نتاج لاتفاق أوسلو، الذي هو نتاج لمرحلة سبقتة، وهي مرحلة طويلة، تمد بجذورها في تربة الثورة الفلسطينية القديمة والمعاصرة، مع اختلاف بين من تولى تلك الجذور بالرعاية - حسب المرحلة - ودون الحفر في تلك التربة بفأس حادة وشرسة، سيكون الحديث عن إمكانية الخروج من المأزق، ناهيك عن اجتراح الشروط الموضوعية لمقاومة ناجعة، يفتقد إلى النجاعة. وارتباطاً بذلك ومن واقع تجربة اشتباك الشعب الفلسطيني مع المشروع الصهيوني لأكثر من قرن، يمكن القول أن الشرط الموضوعي لمقاومة فلسطينية ناجعة، يرتبط بثلاثية علاقة الوطني بالقومي، وبالموقف من القوى الإمبريالية الداعمة للكيان الصهيوني، وبالشكل الرئيس للنضال الوطني، وبالنتيجة بكل ما يترتب على هذه القضايا

المستوى وبذات النسق، بما يمنع شعورهم بالراحة والاطمئنان. وثالثاً بناء مجموعات حرب مدن صغيرة ومرنة، قادرة على إدارة الاشتباك المسلح داخل الكيان الصهيوني، ويمكن الاستفادة من تجربة أميركيا اللاتينية في حرب المدن في هذا المضمار، ورابعاً الاستمرار في المقاومة الشعبية وتطويرها، وفي هذا السياق إعادة مسيرات العودة مع الاستفادة من دروس التجربة السابقة.

**3- الموقف من أميركيا:** أميركيا بوصفها الداعم الإمبريالي الرئيس للكيان الصهيوني، هل هي عدو أم صديق ام وسيط، لابد من الخروج من هذه المناهة على قاعدة وعي العلاقة بينها وبين الكيان، ذلك أن الاتزلاق المتواصل في التعامل معها بوصفها وسيطاً، الأمر الذي دشنه الحوار الفلسطيني الأمريكي قبل اتفاق أوسلو بسنوات، يقود بالضرورة إلى الدخول في المساومة حول الكفاح المسلح، والانغلاق الأكثر على الذات الوطنية، وبالنتيجة التحلل من كل إمكانيات الفعل، مثلما هو حادث الآن، لذلك فإن التحرر من وهم المراهنة على داعمي الكيان الصهيوني، يسمح بوضع القوى الإمبريالية في موقعها الصحيح، بوصفها جزء من معسكر الأعداء. انطلاقاً من ذلك يمكن الانطلاق نحو بناء علاقات تضامني نضالي مع قوى عديدة، وفي مختلف الساحات تشكل حزاماً تضامنياً داعماً للقضية الفلسطينية.

### رابعاً: من أجل اقتحام الميدان بثقة:

إن العبور الواثق للمهرات الاجبارية الثلاثة يستدعي أسئلة وإجابات من مستوى آخر. يستدعي أولاً تحديد الوضع والوضعية التي أنت عليها، بكل ما يتعلق بذلك من إمكانات القوة والضعف، وثانياً تحديد الرؤية والغاية التي تصبو إليها، بكل ما يتعلق بذلك من تحديد أهداف تريد تحقيقها ويمكن أن تحققها بالفعل وليس بالقوة، وثالثاً تحديد من يقف معك ويناصرك ومن يقف ضدك وعليك، ومن يقف في المساحة الرمادية، ورابعاً تحديد التكتيكات المعتمدة وخامساً أن تصوغ خطة العمل الواجب الاشتغال على هديها.

### خاتمة

إن الارتباط القومي والشكل النضالي والموقف من الإمبريالية ليست شكلاً من أشكال الرفاهية الفكرية للنضال الوطني الفلسطيني، بقدر ماهي قضية حياة ومصير، ترتبط به الشروط الموضوعية لمقاومة فاعلة وناجحة.

السياسية، يشكل عامل انهاض لكل فصائل حركة التحرر العربية في مواجهة قوى التطبيع. وثانياً إلى أن المعركة ضد التطبيع على الساحة العربية هي معركة مواجهة مع المشروع الصهيوني ومعركة فرز قوى، يترتب عليها عزل القوى الرجعية المنخرطة في التطبيع ومواجهتها، ولا يمكن للحركة الوطنية الفلسطينية إلا أن تكون جزءاً من هذه المعركة.

**2 - أشكال النضال:** الملفت للنظر أن الحركة الوطنية الفلسطينية باتت تمارس لعبة الاختباء خلف المصطلحات، كلما طرحت مسألة أشكال النضال، فيقال المقاومة الشعبية وكافة أشكال النضال... الخ. هناك من يحاجج ويقول حتى أصحاب الكفاح المسلح في غزة لا يمارسونه، ويخرجون من هدنة ليدخلوا في غيرها.. الخ، هذا صحيح، ولكن الصحيح أيضاً، أن هناك معادلة قوة باتت غزة طرفاً فيها، وهي تشكل قوة ردع فلسطينية وقاعدة محررة شبيهة بتجارب عديد حركات التحرر - يجب عدم التفريط فيها أو تبديدها بل تنميتها، الكفاح المسلح لحركة تحرر وطني ليست مشروطه بمئات المسيرات في السماء والاف الصواريخ والمدفعية التي تطلق النار صباح مساء.. الخ، ولكن يمكن مواصلة القتال بوسائل ومستويات أخرى، وفي مواقع أخرى، وبأشكال عديدة ومتنوعة، وحتى نبسط الأمر أكثر. ماذا نسمي ما يقوم به المستوطنون من قلع أشجار وحرق وعمليات تخريب يومية.؟ أليست شكلاً من أشكال العمل المسلح.؟ ألم تكن الممارسات النضالية لحركات التحرر في بداياتها بهذا الشكل.؟ ألم تكن طلائع العمل المسلح من غزة في الخمسينات بهذا الشكل.؟ لذلك ما يقوم به المستوطنون ليس هياجاً كما يوصف، وإنما هناك من يديره ويشرف عليه من مستويات عليا من دولة الكيان، لذلك فإن الاعتقاد بإمكانية مواجهة الكيان الصهيوني المسلح بالنضال الشعبي السلمي، ومن على منصات المؤسسات الدولية ليس أكثر من وهم، إن حسم المسألة باتجاه مواجهة العدو الصهيوني بذات النسق، يستدعي أولاً الحفاظ على قطاع غزة وحمايته، كأرض فلسطينية محررة، بما يعنيه ذلك من الحفاظ على قدراتها العسكرية وتنميتها وعدم إهدارها، وتوفير الدعم الاقتصادي والحياتي الاجتماعي، كأحد وسائل الحفاظ والحماية، وثانياً بناء مجموعات مسلحة قادرة على مواجهة المستوطنين في الضفة الغربية وقتالهم على ذات

الوطنية التي اختصرت في دولة على حدود 1967 ثانياً، وتغليب العمل السياسي على النضال الكفاحي خاصة إنكار دوره، واعتباره من منتجات زمن مضى ثالثاً.

### ثالثاً: ثلاثة مهرات إجبارية لمقاومة ناجحة:

بديهي القول أن بناء مقاومة فلسطينية ناجحة وفاعلة، يستدعي بالضرورة المضي عبر المهرات الثلاثة المحددة، في الارتباط القومي، ومعاداة الامبريالية، والكفاح المسلح، لكن هذا التحديد العام لا يقود إلى أية نتيجة، ما لم يرتسم على حدود واضحة وتفصيلية على الأسس الآتية.

**1 الارتباط القومي:** تتبدى أول الشروط الموضوعية لمقاومة ناجحة وشاملة، في الارتباط الحاسم مع المقاومة القومية للمشروع الصهيوني بالمعنى الاستراتيجي، وإن كان الصراع يدور على المستوى القطري بالمعنى التكتيكي، خاصة وأن اللحظة هي لحظة المواجهة القومية لهذا المشروع، بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، وذلك على الرغم من واقع التمزق والاختراق القائم على الصعيد القومي، والذي قد يعزز ظاهرياً وجهة النظر المدافعة عن فكرة الانغلاق القطري، ذلك أن التموضع الصهيوني المنجز في أكثر من بلد عربي، جعل من المعركة ضد التطبيع، معركة قائمة بالنسبة لكل فصائل حركة التحرر العربية ضد المشروع ذاته، ويأخذ الأمر طابعاً مصيرياً بالنسبة للحركة الوطنية الفلسطينية، إذا وضعنا في الاعتبار أنه في حال تمكن العدو الصهيوني من استكمال عملية الالتفاف والتموضع في المحيط الاستراتيجي لفلسطين، فسيتم محاصرة الحركة الوطنية الفلسطينية وخنقها، قد يقال أن من طبع لم يسبق له وشارك في الصراع، وبالتالي فإن خروجه لن يؤثر ولن يغير شيئاً، مثل هذا الطرح تفنده حقائق التاريخ، فهؤلاء كانوا يوماً جزءاً من المقاطعة العربية لإسرائيل، والتي منعتها من التمدد وحاصرتها داخل الجغرافيا الفلسطينية، خروج هؤلاء يعني تمدد الكيان ومراكمة أوراق قوة لصالحه، وبالنتيجة مزيداً من الحصار للحركة الوطنية الفلسطينية، على ضوء ذلك فإن المسألة القومية، باتت وكما كانت في الأصل مسألة مصيرماتل، لا مجال للهروب منه، وذلك يستدعي الانتباه أولاً إلى أن الصمود وتصعيد المنسوب النضالي الفلسطيني، على قاعدة وضوح في الموقف والرؤية

# المقاومة والمنظمة بين الوحدة والانقسام: ما العمل؟

محمد أبو شريفة - كاتب سياسي فلسطيني / سوريا

ومحاربة الفساد، وتفعيل الإصلاحات بينما العربة أمام الحصان، فلا انتفاضات ولا قيادات، ولا كفاءات ولا مصالحات، ولا قرارات ولا انتخابات ولا تعديل دستور، يمكن أن يغير الحال، ما دام السلوك السياسي قائماً والإرادة السياسية غائبة، لذلك فإن مواجهة التحديات الخطرة التي تواجه القضية الفلسطينية حالياً، مرهونة بتغيير السلوك السياسي، وبانفكاك الجسم السياسي الفلسطيني عن أي ارتباطات بالمشروع الصهيوني- أميركي، فلسفياً نجافي الحقيقة إذا قلنا أن هذه المسألة قضية حياة أو موت لفلسطين أرضاً وشعباً، وكما أثبتت التجارب التحررية على مر العصور، أن معاداة العدو أسلم من مصادقته، وحقائق الواقع خير شاهد على هذه المقولة، حيث ثبت فشل خيار التسوية، والرهان على المفاوضات وعلى ما سمي «حل الدولتين»، فقد تلاشى هذا الشعار مع التصريحات الصهيونية المتكررة، والتي تقول بأن «لا دولة فلسطينية الآن ولا في المستقبل»، ومع هذا ما زال الخطاب الرسمي الفلسطيني يتحدث عن الاستعداد لمفاوضات، عبر اللجنة الرباعية وكأننا لم نستخلص الدروس والعبر من المرحلة الماضية، وعلى ضوء ذلك يتضح أن المشكلة الجوهرية في الوضع الفلسطيني، أنه لم يتم بلورة وطرح البديل، وهذه من أهم الأزمات الواقعية التي تعيشها قضيتنا اليوم . وعندما تكون الحالة الفلسطينية القائمة، متعلقة بمصير أرض ووطن وشعب ومقاومة، فهي أكبر من كل القيادات والمسلمات مجتمعة، فلا شيء أهم من تحقيق الإرادة السياسية لدى القيادة الرسمية الفلسطينية، للتغيير بهدف الإنقاذ واجتراح تموضعات سياسية وطنية جديدة، وليس من سبب مهما كانت طبيعته، قادراً على منع القيادة الرسمية المتنفذة، إذا ما توفرت لها القناعة والإيمان في تفعيل الإرادة السياسية باتجاه مصلحة الشعب والقضية والوطن .



تواجه القضية الفلسطينية وضعاً خطيراً لا جدال فيه، وتعرض لمنعطفات تاريخية كبرى غير مسبوقه منذ العام 1948، في مسعى واضح لتصفيتها عبر مشاريع وصفقات تسوية يراذ بها تكريس وجود الاحتلال الصهيوني على أرض فلسطين، ومع أن المخططات الصهيونية ليس بالسهل تنفيذها إلا أن من يجارها ويحايها بقصده أو بدون قصده، يجعل من ذاته جزءاً من ملحقاتها، لذلك من الضروري الربط العملي والواضح بين الاستراتيجية والتكتيك الثوري وعدم جعل التكتيك يسيطر على الاستراتيجية، ويشوه من قيمها وثوابتها، ويكرس ذهنية التسوية السياسية، والتي تم الاتكاء عليها منذ العام 1974 بطرح ما سمي بالحل المرهلي وصولاً إلى اتفاقيات أوسلو وما أدت إليه من كوارث وطنية غير معهوده.

فشلها ونتائجها الكارثية، والعناد والإصرار على مواصلة ذات النهج . فالشعب الفلسطيني لا ينقصه الخبرات، والرواد في كافة المجالات ومن الممكن منحهم المجال، وصاحب القرار يعي ذلك جيداً، فهو يعيش في صلب المشهد لذلك لا يمكن في الحالة الفلسطينية فصل مستويات التراجع والانتكاسات، أو عزل نهج الانحراف السياسي المتسبب الرئيسي بما آلت إليه القضية الفلسطينية، عن السبب الذي يمنع القيادة الرسمية من اتخاذ خطوات إنقاذية جديدة . فليس من اللائق سياسياً، أن يبقى الفلسطيني وتاريخه النضالي الزاخر بالتضحيات العظيمة، يدور في ذات الحلقة المفرغة، بمطالبة صاحب القرار بالتمسك بالثوابت الوطنية، وبتحقيق إجراءات جديدة بوقف التسويات والتسنيق الأمني، وإنهاء الانقسام

ومن يعتقد بأن كل الطرق والسبل مغلقة أمام القيادة الرسمية الفلسطينية لوقف هذا المسار أو ذلك فهو مخطئ، ومن الإجحاف بالحقيقة وتشويه الوعي أن نعزو الحالة الفلسطينية بتفاصيل مسيرتها التاريخية، إلى ضغوطات قاسية أو قرارات خاطئة، أو تكتيك عفوياً و لأسباب إدارية وروتينية وتقنية، فهذا اعتقاد منحرف وترويجه يؤدي إلى معالجة مضللة وفاشلة، ويجب تجاوزها، وبغض الطرف على أن الحالة الفلسطينية هي مرحلة من سيرورة لقرارات عديدة، أدت إلى ما أدت إليه من أحداث ومواقف، وفي الخضم منها إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، والتي أريد لها بالإبقاء تحت مطرقة العدو وسندان ذوي القربى، إلا أن القرارات والمواقف الخاطئة، لا يجب أن تستمر ولا أن يتمسك أصحابها بها عنوة ومكابرة لعقود وهم يشهدون





إن استعصاء توفر الإرادة والقناعة لدى القيادة الرسمية من أجل إحداث التغيير المطلوب وطنياً، والمتمثل بتغيير السلوك السياسي يطرح سؤالاً على الشعب الفلسطيني هو ما العمل؟ الجواب المنطقي، هو أن يتدخل الكل الوطني لمساعدة القيادة، على توفير الإرادة بإيصالها إلى المربع التي تقتنع فيها بأن مصلحة وسلامة المنجز الوطني في مشروع التحرير والاستقلال، مرتبط بالمرجعية الوطنية الشعبية الفلسطينية

الشراكة والقيادة الجماعية ورفض التفرد والاستفراد .  
التوقف نهائياً عن كل خطاب يتعدى الثوابت الوطنية، المستند بالضرورة إلى تغيير النهج والسلوك السياسي، والانطلاق من واقع أن القضية الفلسطينية هي قضية تحرر وطني، وإعادة الاعتبار لمفاهيم وجذور الصراع مع المشروع الصهيوني الإمبريالي كصراع تناحري تاريخي طويل الأمد، لا يمكن حله عبر خيارات سياسية فاشلة وقاصرة عن رؤية حقيقة المشروع الصهيوني وجوهره القائم على نفي وجود الشعب الفلسطيني واقتلعه من جذوره .

لا يمكن بالتأكيد أن نغفل بأن المشروع الصهيوني يعيش مأزقاً وجودياً، بسبب صمود الشعب الفلسطيني على أرضه وتمسكه بحقوقه، مما يدفع باتجاه استنهاض العامل الذاتي الفلسطيني، الذي يشكل الركيزة الأساسية والشرط الناظر لتحقيق الانتصار .  
في الواقع، سؤال ما العمل؟ في تقديري سؤال جلي، ويستدعي القيادة الفلسطينية ممثلة برئيس السلطة ورجالها، والأمناء العاميين للفصائل وعموم الحركة الوطنية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومؤسساتها وهيئاتها والشباب، والمؤرخين والمفكرين والخبراء والمحليين والكتاب، أن يحاضروا ويكتبوا عنها ويتداولونها فيما بينهم بما يليق وبما تستحق .

الفلسطينية، وأن يعاد الاعتبار لدور منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، باعتبارها الإطار الجامع والموحد للشعب الفلسطيني في أماكن تواجده كافة، والتأسيس لمرحلة استراتيجية فلسطينية تشاركية جديدة، وبرنامج عمل يركز على وحدة وطنية فلسطينية شاملة، وتفعيل خيار المقاومة والانتفاضة بكل أشكالها باعتبارهم الركيزة الأساسية لمواجهة الاستيطان والاحتلال، وإرغامه على التسليم بحقوقنا الوطنية .

إن الخلافات والانقسام والتشرد، يساعد في تعميق أزماننا، وهي بالنسبة لعدونا هدية ثمينة، وأداة استراتيجية معتمدة في السلوك السياسي، كمتطلبات ضمن إطار خدمة وإنجاح المهمات الوظيفية كما أرادها العدو للقضية الفلسطينية، فوجود الانقسام السياسي والمشاكل والأزمات الأخرى مرتبطة بطبيعة السلوك السياسي القائم، فلم تأت صدفة، أو نتيجة ضغوطات أو عبث أو جهل، وانشغال الشعب الفلسطيني بها بمثابة فوضى عبثية ومضيعة للوقت، وهدر للمخزون التاريخي والنضالي، فمن باب أولى قبل أن نعلن عن إجراء أي انتخابات، أن نعمل بداية على إنهاء كارثة الانقسام، واستعادة الوحدة الفلسطينية كشرط أساسي لمواجهة المخاطر، وعلى أسس سياسية وتنظيمية واضحة، تقوم على أساس التمسك بالثوابت الوطنية وتحقيق

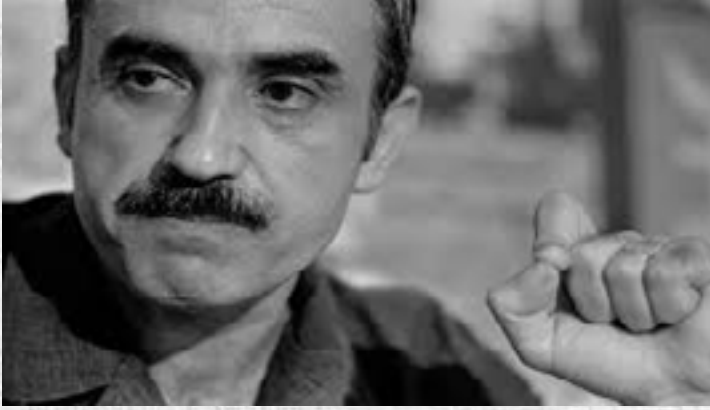
ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية وبرنامج الثوابت الوطنية لا بالولايات المتحدة ولا بأي مشروع آخر .

أما كيف يمكن للفلسطينيين إقناع القيادة الرسمية، بالخيارات الوطنية في ظل هذه المرحلة الخطرة التي يواجهها الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية وعموم المنطقة العربية، التي تعاني الحروب الداخلية، والصراعات المذهبية والتدمير الذاتي، وحرف الصراع عن مساراته الرئيسية، واتضح دور الرجعية العربية أكثر من أي وقت مضى، في تمرير مشاريع التطبيع وتحالف البعض مع الكيان الصهيوني بهدف تصفية الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني فهذا الأمر يمكن إيجازه هنا بعدة حقائق أهمها:

أن يبدأ الجسم السياسي الفلسطيني بنفسه بنذب كل المسميات والتجاذبات الجهورية والعشائرية والمناطقية، ويحذر من استخدامها لصالح القضية الوطنية الجامعة، لتتبلور الخطوة الأساسية لبناء الشخصية السياسية الفلسطينية، المؤهلة لقيادة المقاومة والكفاح الشعبي، القادر على إقناع العالم بأن هناك شعباً فلسطينياً لا يمكن تجاوزه، ولذلك من الضروري إجراء عملية تقييم حقيقية وشاملة، لمسار الثورة الفلسطينية منذ انطلاقتها في العام 1965 وحتى الآن، يطل القيادة الرسمية الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، وكل الفصائل وعموم الحركة الوطنية

# بين نهج المقاومة ونهج أوصلو التصفوي قراءة مقارنة

عليان عليان - كاتب وباحث متخصص بالقضية الفلسطينية وبالصرام العربي الصهيوني/ الأردن



«المقاومة الفلسطينية الأداة الحاسمة في معادلة الصراع مع العدو الصهيوني»  
«الثورة الفلسطينية قامت لتحقيق المستحيل لا



الممكن»  
«إن النضال ضد المشروع الصهيوني قد يستمر 100 عام أو أكثر، فعلى قصيري النفس أن يتنحوا جانباً».  
حكيم الثورة د. جورج حبش

26

حق الشعوب الخاضع للاحتلال استخدام كل أشكال المقاومة، مع ضرورة الإشارة هنا إلى أن أصحاب هذا النهج يتشدقون بالمقاومة الشعبية، في حين أنهم في الممارسة يعادونها، وفي الذاكرة مع فعلت مخابرات السلطة وأجهزتها الأمنية مع الهبة الشعبية في الضفة الغربية، والتي انطلقت في تشرين أول 2015، حين راحت مخابرات السلطة الفلسطينية تتباهى بأنها أجهضت 200 عملية للمقاومة إبان هذه الهبة، وباعتقال (100) مناضل فلسطيني، وموقف أبو مازن من استخدام سلاح السكاكين والدهس ضد المستوطنين، وفي الذاكرة أيضاً تصريح وزير الداخلية الأسبق عبد الرزاق يحيى، الذي أدان فيه استخدام سلاح الحجارة ضد جنود الاحتلال والمستوطنين.

## قراءة مقارنة بين نهجين

وهنا ومن خلال قراءة مقارنة مكثفة، بين نهج المقاومة وإنجازاته من جهة، وبين نهج التسوية وإنجازاته، يمكن البرهنة بوضوح على الدور الجذري للنهج المقاوم في خدمة القضية وعلى الدور البائس للنهج الآخر الذي وضع قضيتنا على مذبح التصفية.

## أولاً: نهج المقاومة بكل أشكالها

المقاومة المسلحة، ولو دققنا في إنجازات المقاومة المسلحة بعد عام 1967، لاكتشفنا بسهولة مدى ما حققته على أكثر من صعيد: -فهذه المقاومة التي انطلقت بشكل رئيسي من مخيمات اللجوء في الضفة

الاحتلال مقدس!!  
فما طرحته وتطرحه قيادات النهج الأوسلوي وكتاب التدخل السريع لهذا النهج، لا يمت بصلة لأدبيات التحرر الوطني، ولا لتجارب حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، التي تمكنت بفعل المقاومة من حسم الصراع مع القوى الاستعمارية أو مع القوى الرجعية المرتبطة بالاستعمار، والشواهد هنا لا حصر لها من الجزائر إلى اليمن الجنوبي إلى فيتنام إلى كوبا وأنغولا وجنوب أفريقيا وناميبيا والقائمة تطول وتطول.

## النهج الأوسلوي والمرجعيات الوطنية والأهمية

كما أن أصحاب هذا النهج أداروا ظهرهم كلياً للاستراتيجية الفلسطينية الواردة أولاً في الميثاق القومي الفلسطيني، أو في ميثاق المنظمة المعدل «الوطني» عام 1968، فالميثاق حدد الهدف ممثلاً بتحرير فلسطين من الاغتصاب الصهيوني، وحدد أساليب العمل وعلى رأسها الكفاح المسلح، وهم من شجعوا لاحقاً على إلغاء جوهر الميثاق في دورة المجلس الوطني في غزة لعام 1996، يضاف إلى ذلك أنهم حولوا التكتيك إلى استراتيجية، عندما رفعوا شعار حل الدولتين كمخرج وحل للصراع مع العدو الصهيوني.

يضاف إلى ما تقدم، فإن أصحاب هذا النهج، عملوا ولا زالوا يعملون على «تخسير» القضية الفلسطينية مرجعية الأم المتحدة وميثاقها الذي ينص على

شهدت الساحة الفلسطينية منذ توقيع اتفاقيات أوصلو، طروحات تقلل من شأن المقاومة الفلسطينية، وخاصة أسلوب الكفاح المسلح والانتفاضة الشعبية، في حسم الصراع مع العدو الصهيوني، أو في تحقيق إنجازات سياسية في مختلف المراحل التي مرّت بها القضية الفلسطينية منذ نشوء منظمة التحرير الفلسطينية، أو منذ هزيمة عام 1967. ولم يكتف أصحاب هذه الطروحات الإحباطية والمضللة، بالتقليل بل والطمع بجدوى المقاومة المسلحة والفعل الانتفاضي، بل راحوا يحملوا المقاومة مسؤولية زيادة رقعة الاستيطان في الضفة الغربية، ومسؤولية ازدياد عدد الشهداء وأعداد الأسرى في معتقلات الاحتلال والدمار الاقتصادي في الداخل، وهم في التزامهم برفض المقاومة وبتبخيس دورها يستندون (أولاً) إلى البرنامج السياسي للسلطة الفلسطينية القائم على اتفاقيات أوصلو الذي ينطوي على بندين في غاية الخطورة، وهما الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ونبذ الإرهاب، إضافة إلى أن أوصلو ومشتقاتها «واي ريفر، خارطة الطريق، أنابوليس» نصت على التنسيق الأمني بمفردات مختلفة، ومستندين (ثانياً) إلى طروحات الرئيس الفلسطيني الذي أعلن على رؤوس الأشهاد أنه ضد اندلاع انتفاضة جديدة، وأن الحروب مع إسرائيل ونهج الكفاح المسلح الفلسطيني لم يجد نفعاً لصالح القضية، وأن التنسيق الأمني مع



المشروعة، وأن قضية اللاجئين جزءاً لا يتجزأ من هذه الحقوق غير القابلة للتصرف، حيث تجلّى ذلك في قرار الأمم المتحدة الشهير رقم 2336 بتاريخ 22-11-1974، الذي أكد في البند (2) منه «على حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها والمطالبة بإعادتهم».

6- وبفعل المقاومة المسلحة صدرت قرارات أممية من مجلس الأمن، تؤكد على عدم شرعية الاستيطان في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، وتطالب إسرائيل بتفكيك المستوطنات القائمة،

الغربية وقطاع غزة وسوريا والأردن، شكلت الردّ العملي على هزيمة 1967 وعلى القرار 242 الذي أخضع قضية اللاجئين للمساومة، وأعطى شرعية زائفة للكيان الصهيوني على 78 في المائة من فلسطين التاريخية، كما أنها أعادت الاعتبار للقضية الفلسطينية بوصفها قضية حقوق وطنية مشروعة للشعب الفلسطيني، ووضعت قضية اللاجئين في إطارها السياسي والقانوني الصحيح بوصفها جوهر الصراع الفلسطيني- الصهيوني ولب القضية الفلسطينية.

2- وبفعل نهج المقاومة المسلحة، أصبح للقضية الفلسطينية حضورها الأممي، إذ صدرت قرارات من الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترة ما بين 1969-1973، تؤكد على حق اللاجئين في العودة وتؤكد أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ناجمة عن إنكار حقهم في العودة، وعن التنكر لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

3- وبفعل المقاومة المسلحة والتضامن الأممي مع الشعب الفلسطيني، تم الإعلان الواضح والصريح من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية وذلك في قرارها رقم 3379 (الدورة 30) بتاريخ 10 نوفمبر/ تشرين الثاني 1975. 3- وبفعل نهج المقاومة المسلحة أصبحت الثورة الفلسطينية حركة التحرر رقم (1) بعد انتصار الثورة الفيتنامية عام 1974، وأصبح لمنظمة التحرير حاضنة شعبية عربية، وعمقا تحالفياً على مستوى القوى التقدمية في العالم أجمع، وبخاصة في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

4- وبفعل نهج المقاومة المسلحة اكتسبت منظمة التحرير الفلسطينية صفة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في قرارات قمة الرباط عام 1974، ما مكنها من الحصول على العضوية الكاملة في مختلف المنظمات القارية والإقليمية: «منظمة مؤتمر عدم الانحياز، منظمة المؤتمر الإسلامي، وفي المؤتمرات البرلمانية المختلفة، وحصلت على موقع عضو مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ما مكن أبو عمار من إلقاء خطابه الشهير في الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني / نوفمبر 1974.

5- كما أنه بفعل المقاومة المسلحة، أعيد الاعتبار للقضية الفلسطينية؛ بوصفها قضية شعب له حقوقه الوطنية

(سافوي) في قلب تل أبيب في آذار (مارس) (1975)، و«عملية (الثلاجة) في القدس المحتلة في تموز/ يوليو 1975»، والتي كانت من أهم العمليات العسكرية للمقاومة، وتقتضي الموضوعية أيضاً أن نشير إلى أن الفصائل جميعها خاضت عام 1978 حرب الدفاع عن المقاومة في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي الأول، وخاضت التصدي للعدوان الصهيوني على لبنان عام 1981، وخاضت بقوة حرب الثلاثة شهور عام 1982 في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي وحصار بيروت.

انتفاضة الحجارة (1987-1993) هذه الانتفاضة التي وحدت الشعب حول نهجها وأهدافها، وانخرط فيها أبناء شعبنا من مختلف طبقاته، وتميزت بشموليتها الجغرافية والديمقراطية والطبقية، أنجزت الكثير، إن على صعيد تحطيمها لمعنويات جيش الاحتلال الذي تم جره من قبل أطفال الانتفاضة إلى حواري وأزقة المدن والقرى في معارك لا تتوقف بين كر وفر، وإن على صعيد التضامن الشعبي العربي والعالمي غير المسبوق مع الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه الوطنية المشروعة، وإن على صعيد تحويل الكيان الصهيوني إلى كيان معزول دولياً.

والتوقف عن تخطيط وبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس وعلى عدم شرعية ضم القدس وبطلان الإجراءات الإسرائيلية لتغيير طابعها، وعدم عدم الاعتراف بالقانون الإسرائيلي بشأن القدس، ودعوة الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة، نذكر منها على سبيل المثال القرار 465 لعام 1980، والقرار 476 لعام 1980، والقرار 478 لعام 1980، كما صدرت قرارات عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ثمانينات القرن الماضي، صبت في ذات الاتجاه نذكر منها القرار 2253 والقرار 36/1، وتقتضي الموضوعية هنا ونحن نتحدث عن إنجازات المقاومة، بأن الخلاف الحاد بين «التيار الواقعي - المرحلي» وبين «تيار الرفض» بعد إقرار برنامج النقاط العشر في دورة المجلس الوطني رقم (12) لعام 1974، لم يحل دون تصعيد الكفاح المسلح من قبل فصائل التيارين، حيث جرى تنفيذ عمليات فدائية خاصة ونوعية، نذكر منها على سبيل المثال: عملية الخالصة «كريات شمونة» في نيسان (أبريل) 1974، وعملية معالوت (ترشيفا) في أيار (مايو) 1974، وعملية (أم العقارب) في حزيران (يونيو) 1974، وعملية

وما يجب الإشارة إليه هنا، أن النهج التسووي الذي تبلور يشكل خطير في اتفاق شباط 1985، وفي المبادرة السياسية الناجمة عن المجلس الوطني التاسع عشر عام 1988 التي جرى النزول دونها لاحقاً وصولاً لاتفاق أوسلو، هذا النهج خذل شعب الانتفاضة الذي قدم خلالها (1300) شهيد و (90) ألف جريح، و (60) ألف معتقل، وقبر الانتفاضة والنتائج الكبيرة التي كان يمكن الحصول عليها، والتي سبق وأن أشار إليها الدكتور حبش: «بأنها نقلت الحقوق الوطنية الفلسطينية من دائرة الإمكانية التاريخية إلى حيز الإمكانية الواقعية».

### انتفاضة الأقصى عام 2000

لقد حققت إنجازات هائلة جمعها بين الشكل الجماهيري للمقاومة والمقاومة المسلحة، مع ضرورة الإشارة هنا إلى أن العدو الإسرائيلي هو من استخدم النار بشكل مفرط ضد الجماهير الفلسطينية، ما دفع المقاومة لاستخدام السلاح لحماية الجماهير المنتفضة... وأبرز إنجازاتها:

1- نجحت في خلق توازن نسبي للردع وجر العدو إلى ما جرى الاصطلاح عليه «بالتوتر المنخفض»، حيث قتل خلال سنواتها الخمس 1069 جندياً إسرائيلياً ومستوطنياً وأصيب 4500 آخرون، في حين ارتقى خلالها 4412 شهيداً وأصيب أكثر من 50 ألف مواطن فلسطيني.

2- نزوح هائل للمستوطنين من الضفة الغربية والقدس للمناطق الأكثر أمناً في مدن الساحل.

3- هجرة مضادة لليهود من الكيان الصهيوني إلى الخارج، وتوقف الهجرة اليهودية بشكل شبه كامل من الخارج إلى (إسرائيل).

4- طرحت على قيادات الكيان الصهيوني بمختلف مستوياته ووسائل إعلامه ولأول مرة «سؤال شرعية الوجود».

هذه الانتفاضة بإنجازاتها ومفاعلهما جرى التأمير عليها وإجهاضها بخطة خارطة الطريق عام 2003، وفي ضوء تفاهات ميتشيل - تينيت، لقد واصل الشعب الفلسطيني الفعل الانتفاضي وفي الذكرة الغربية «هبة الدهس والسكاكين» عام 2015، وهبة القدس 2017 التي أجبرت العدو الصهيوني على التراجع عن إقامة البوابات الالكترونية في مداخل المسجد الأقصى، كما ابتكر نمطا جديداً في المقاومة الشعبية في قطاع غزة ممثلاً بمسيرات العودة التي

أربكت العدو وأعادت الاعتبار للقضية الفلسطينية وشكلت رداً شعبياً على صفقة القرن التصفوية، كما تقتضي الإشارة هنا إلى أن قطاع غزة الأشم تصدى لثلاث حروب عدوانية إسرائيلية في الأعوام 2008، 2012، 2014، وحققت قوة ردع لا يستهان بها، بعد أن تمكنت فصائل المقاومة من خلق توازن غير مسبوق في الردع مع العدو الصهيوني، من خلال قصفها عمق الكيان الصهيوني بالصواريخ، كما أن العمليات الفدائية النوعية في الضفة الغربية تؤكد أن الشعب في الضفة الفلسطينية يحتزن طاقة نضالية هائلة يجري كبحها من قبل السلطة الفلسطينية.

### ثانياً: نهج أوسلو التفريطي

ويبقى السؤال: ماذا حقق نهج أوسلو التفريطي الذي لا يزال كتاب التدخل السريع يدافعون عنه، وهل كان له دور في معادلة الصراع وإدارة الصراع مع العدو الصهيوني؟

أعتقد أنه لا داع للتوسع في الحديث، عن اتفاقات أوسلو وتوابعها، فقد أشبعت بحثاً على مدى أكثر من (27) عاماً، من زاوية أنها أدت إلى انقسام عمودي وأفقي في الساحة الفلسطينية وأنها انطوت على تفريط بثوابت القضية الفلسطينية، وأنها وفرت الغطاء السياسي للعدو الصهيوني، في مصادرتة للأرض والاستيطان، من خلال إشاعة الوهم، أمام المجتمع الدولي، بوجود إمكانية عبر المفاوضات التي تمت وتتم، لحل القضية الفلسطينية، بشكل عادل، وبما يضمن الانسحاب من الأراضي المحتلة، مما سهل مهمة العدو الصهيوني في فرض الوقائع الجديدة على الأرض، من استيطان وجدار وتهويد للقدس، وتحويل الضفة الغربية، إلى مجرد كانتونات معزولة، بحيث أصبحت أشبه ما تكون بالحبيبة السويسرية التي تملأها الثقوب، ووفقاً لمركز الإحصاء الفلسطيني، «بلغ عدد المستوطنات بالضفة الغربية والقدس حتى نهاية العام الماضي 503 مستوطنة، منها 474 مستوطنة في الضفة الغربية، و29 مستوطنة في القدس المحتلة، يقطنها قرابة 653,620 مستوطناً»، بعد أن كان عددها وفقاً لتقرير لمركز أبحاث عرب 1948 (144) مستوطنة قبل توقيع اتفاقيات أوسلو عام 1993.

وبخصوص التنازلات والخطايا التي انطوت عليها اتفاقات أوسلو وتوابعها، يمكن الإشارة باختصار إلى ما يلي:

1- أنها اعتبرت الأراضي المحتلة أراض متنازع عليها، وحصرت صلاحيات الحكم الذاتي في السيادة على الشعب دون الأرض، وجعلت من الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، ورحلت قضايا القدس والاستيطان والحدود واللجئين لمفاوضات الحل النهائي دون إسنادها بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وجعلت مرجعيتها المفاوضات، وميزان القوى والمتغيرات التي جميعها تصب في مصلحة الكيان الصهيوني، ما سهل مهمة الكيان الصهيوني والإدارة الأمريكية في فرض سياسة الأمر الواقع في القضايا سالفة الذكر.

2- أن اتفاقات أوسلو 2 لم تتنازل فقط عن 75 في المائة من مساحة فلسطين التاريخية، بل أكثر من ذلك بكثير، حين قبلت بتقسيم مناطق الحكم الذاتي إلى (أ - ب - ج)، بحيث تكون ج التي تشكل مساحتها 60 في المائة من الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية.

3- أنها نصت في بنودها ومفردات الاتفاقيات اللاحقة (اتفاق الخليل، واي ريفر، خارطة الطريق، أنابوليس) على توفير الجانب الأمني للكيان الصهيوني «التنسيق الأمني».

4- أن القيادة المتنفذة للمنظمة والسلطة الفلسطينية، وضعت كل البيض في السلة الأمريكية ولم تأخذ بتوجهات بقية الفصائل، بنقل ملف القضية إلى الأمم المتحدة.

وهذه التنازلات في مجموعها، سهلت مهمة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ورئيس «وزراء العدو الصهيوني بنيامين نتنياهو» في طرح صفقة القرن التصفوية.

### نقاط على الحروف

في ضوء هذا الاستعراض المقارن والمكثف بين نهج المقاومة ونهج التسوية الأوسلوي، نشير إلى ما يلي:

1- باختصار شديد فإن نهج أوسلو لا يندرج كعمل نضالي في إطار إدارة الصراع مع العدو الصهيوني، بل اندرج ويندرج في إطار أنه وضع القضية الفلسطينية على مذبح التصفية، سواء فيما يتعلق بالتنازل عن الثوابت الاستراتيجية، أو اعتبار الأراضي المحتلة أراض متنازع عليها، ناهيك أنه حول القضية الفلسطينية إلى قضية أمنية إسرائيلية، وجعل من السلطة الفلسطينية وكيلاً أميناً للاحتلال، ناهيك أنه في التحليل النهائي أوقع

## المقاومة

خاص الهدف



المقاومة هي نقيض للهزيمة، تخرج من رحمها، كطريق لتحقيق نصر قد استحال في معركة غير متكافئة، وفي الحالة الفلسطينية كان تفجير المقاومة المسلحة وتنظيمها، هو الاستجابة الكبرى من هذا الشعب على الغزو الاستعماري منذ بدايته، وعنوان لانطلاق الثورة الفلسطينية الحديثة، وطريق للتحريب في أديبات هذه الثورة وفصائلها. وإذ يبدو رهان العدو على تحطيم إرادة القتال لدى مجموع الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، محكوم بطبيعة العلاقة الصراعية، فإن الهجوم على المقاومة كبنية أو فكرة، يرتبط بمساحة أوسع من السلة المباشرة للاعداء، فمن يلحق بهم العدو الهزيمة النفسية هم مؤهلين لحمل خطاب الهزيمة واليأس من أي فرصة للانتصار، والانضمام لمحاولات تضخيم المخاوف والاستثمار في سمعة العدو الإجرامية المعروفة كأداة لنشر الرعب والفرع. ورغم أن للمقاومة الفلسطينية كما أي عمل ثوري عيوبها، قلت أو كثرت، لكن هذه الإشكاليات والعيوب ليست موضع لحسابات شخصية، بل شأن وطني عام يتم مقارنته بوعي كامل بموقع هذه المقاومة في معادلة الصراع مع العدو، وعلى قاعدة الحاجة الدائمة لتطوير المقاومة كأطار وطني لردع العدو الصهيوني ووضع حد لجرائمه وصولاً لإلحاق الهزيمة به. ولعل هذه الأخيرة أي مقارنة الشأن العام وبناء المواقف فيه حسب الأهواء والانحيازات والمزاجات الشخصية، ظلت سمة فتاكة عصفت بالفعل الثوري الفلسطيني عبر مراحلها الطويلة وألحقت به أضراراً عميقة، وتركت تبعاتها على العديد من جوانبه، وشكلت أداة للعدو للنفوذ والإضرار بالمقاومة والاستخدام الدعائي ضدها. مع ذلك فقد أثبت شعبنا قدرته على تطوير الفعل المقاوم، وصيانة مساره على نحو مستدام، ولفظ كل الطفيليات والمتسلقين وأصحاب النزعات الذاتية، والتقدير السليم الذي يميز بين الحرص الوطني وأصواته النقدية المطلوبة، وبين تلك النزعات الذاتية الهدامة، ودورها في خدمة مصالح أصحابها أو مشاريع العدو.

أخيراً.. يبدو أن قرار العدو في السنوات الأخيرة وبعد أن عجز عن هزيمة المقاومة في ساحات الفعل وميادين القتال، وباتت الانتصارات السريعة السهلة أحلام بعيدة المنال، بات قرار العدو هو الاستثمار في عامل الرعب والهيمنة على الوعي العربي والفلسطيني، وهو سلاح يوقع ضحايا بين الفلسطينيين وحتى في صفوف المقاومة، فهناك من يصرع هذا السلاح عقله، ويتمكن منه، فتصبح خبرته بشأن العدو مجرد أداة لنقل تهديداته، وتسريبها لوعي الجمهور الفلسطيني على أنها حقائق نهائية مسلم بها، فيما يبدو واقع الحال أن العدو يقوم فعلياً وبشكل يومي بأقصى ما في طاقته، في مواجهة الأنفاق والصواريخ والقدرات البرية والبحرية للمقاومة، على جبهة غزة، كما في جنوب سوريا ولبنان، ولكن النتيجة الحقيقية التي تظهرها استعدادات المقاومة، وتعميق وحدة قواها، تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن المفاجآت والرعب قد يكون من نصيب العدو، فيما ستبقى وحشيته جزءاً من هويته المعروفة التي لن تستدعي من شعبنا؛ إلا مزيداً من الصمود.

القضية الفلسطينية في عزلة دولية، ولم تعد عملياً على جدول الأعمال المجتمع الدولي، في حين رفع العزلة عن الكيان الصهيوني، ما مكنه من إقامة علاقات دبلوماسية مع عشرات الدول التي كانت ترفض إقامة علاقات معه، مبررة ذلك باعترا ف منظمة التحرير ( بإسرائيل ) ورافعة شعار : «لسنا ملكيين أكثر من الملك، ولسنا بكاثوليك أكثر من البابا» .

2- أن نهج المقاومة بشقيه المسلح والشعبي وذروته الانتفاضة، وضع القضية الفلسطينية على قمة أعمال المجتمع الدولي، وحقق لها أكبر رصيد من التحالفات، ومكنها من تحقيق أكبر الانجازات ووفر لها العمق الشعبي العربي، وأعاد القضية الفلسطينية إلى مكانتها الطبيعية بأنها قضية قومية بامتياز .

3- أن لا قيمة عملية لأي عمل سياسي أو دبلوماسي أو أممي في الأمم المتحدة وغيرها، إذا لم يستند إلى المقاومة ومخرجاتها على الأرض (أولاً) وإذا لم يستند (ثانياً) إلى الوحدة الوطنية، كل ذلك في إطار برنامج إجماع وطني .

4- إن دحر الاحتلال لن يتحقق بتوسل العدو الصهيوني والمجتمع الدولي، بل يتحقق برفع الكلفة البشرية والاقتصادية والسياسية للاحتلال .

في ضوء ما تقدم، فإن إدارة الصراع مع العدو الصهيوني وحلفائه التقليديين «أمريكا ودول الغرب الرأسمالي» والرجعيات العربية، وحلفائه الجدد في معسكر التطبيع والخيانة، تقتضي مايلي :

-إعادة الاعتبار لنهج المقاومة بكل أشكالها، وعدم حصرها في شكل واحد، مع إعطاء أهمية استثنائية للكفاح المسلح .

- إعادة الاعتبار للميثاق الفلسطيني على صعيد الخطة والأهداف، بشرط مراعاة المتغيرات الكثيرة التي عصفت بالمنطقة والعالم، منذ خروج مصر من معادلة الصراع مع العدو الصهيوني وفق اتفاقيات كامب ديفيد، وما آلت إليه الأمور في العراق بعد العدوان الثلاثيني عليه عام 1991 وعدوان 2003، وانهياء الاتحاد السوفياتي، والخريف العربي الذي عصف بالكثير من البلدان العربية، والمؤامرة المستمرة على سورية منذ عام 2011 وتشكل محور المقاومة، واندلاق أطراف عديدة من النظام العربي الرسمي على التطبيع مع العدو الصهيوني .

## الجبهة العربية التقدمية وتحديات اللحظة الراهنة

د. علي بو طوالة - الكاتب العام لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي والناطق الرسمي للجبهة العربية التقدمية/ المغرب



30

### «من يكرم الشهيد يتبع خطاه»

من القصيدة الغنائية شوارع المخيم للشاعر الكبير أحمد دحبور التي غنتها فرقة أغاني العاشقين الفلسطينية.

كانون الأول سنة 2015 في لقاء لعدد من القوى والأحزاب اليسارية والقومية والشخصيات القومية التقدمية، بعد مشاورات دامت ستة أشهر، أي منذ «إعلان تونس» لـ 25 تموز/يوليو 2015. وقد تمكنت هذه الجبهة من المساهمة الفعالة في تنظيم ملتقى دمشق للتصدي للمخطط الصهيوني الإمبريالي الرجعي في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني 2017، وعقد مؤتمرها العام الأول بمدينة طنجة المغربية في استضافة حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي في نهاية شهر أكتوبر/تشرين الأول 2019.

في هذا المقال، سنحاول بقدر ما يسمح به المجال استحضار التحديات التي تواجه هذه الجبهة، بعد التذكير بمبتلقات وبرهانات التأسيس، وتشخيص طبيعة المرحلة الراهنة.

**أولاً، ماذا يجري في العالم، وإلى أين نسير؟**  
من مقدمات التشخيص الاستراتيجي،

بالعكس في هذا الطرف بالذات تبرز الحاجة لحركة قومية وحدوية تقدمية تحافظ على الثوابت، وتفتح أفقاً واعداً لاستئناف مسيرة الشعوب العربية نحور التحرر والوحدة والتقدم بعدما تأكد إفلاس المشاريع القطرية المنغلقة على نفسها والعاجزة على مواكبة الإيقاع السريع لتطور البشرية نحو عالم جديد، يطبعه التوازن والتنافس بين المجموعات القارية الكبرى. لمعابنة هذه الحقيقة تكفي نظرة بسيطة للخريطة الجيو-استراتيجية لعالم اليوم وتوقع آفاق تطورها الحتمي في القرن الواحد والعشرين.

استجابة لهذا التحدي التاريخي، تأسست منذ خمس سنوات الجبهة العربية التقدمية بتونس أيام 2-3 و4

في الذكرى 13 لحكيم الثورة الفلسطينية، وأبرز مؤسسي حركة القوميين العرب، الدكتور جورج حبش، أعتقد أن إحدى صيغ التعبير عن الوفاء له، ولشهداء الشعب الفلسطيني والأمة العربية، التشبث بمشروعه الوحدوي والثوري خاصة في هذا الطرف العصيب المطبوع بجائحتين، جائحة كورونا وجائحة تطبيع الأنظمة العربية الرجعية مع الكيان الصهيوني. قد يتساءل السفهاء من الأعراب عن الجدوى من محاولة إحياء المشروع القومي الوحدوي، بعدما أصبحت سيادة الأقطار العربية نفسها في خبر كان وبعدها تحول جل القادة العرب إلى مجرد وكلاء لدى المراكز الإمبريالية؟ جواباً على هذا السؤال، نقول، أن

إلى العودة إلى التاريخ الحضاري، بعد خروجها منه منذ قرون.

### ثانياً: لطبي صفحة الماضي، لا بد من قراءتها جيداً

يعتبر الكاتب اللبناني الشهير وعضو الأكاديمية الفرنسية، أمين معلوف، في كتابه «غرق الحضارات» أن مأساة العرب الكبرى، بدأت مع نكسة 1967، والتي مثلت تحولاً حاسماً على طريق طويل من الهزائم والخسارات، ولكنها وحدها لا تفسر كل ما حصل من انجراف متواصل، وتراجعات خطيرة، ويؤكد أن هذا المسار المأساوي لن يتوقف إلا إذا تمكن العرب من التخلص من عار الهزيمة في صراعهم مع الكيان الصهيوني، واستعادة كرامتهم المهدورة كما حدث للأمم التي تعرضت لهزائم كبرى ومذلة مع عدوها التاريخي، مثل فرنسا والاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية في مواجهة النازية، والصين مع الإمبريالية اليابانية في نفس الفترة. هذه حقيقة أكدت تجارب شعوب أخرى عبر العصور، حيث لا يمكن لأمة أن تنهض وتستعيد مسيرتها الحضارية إلا بعد إلحاق الهزيمة بأعدائها الذين يجمعها معهم صراع وجودي؛ ومن سوء حظ العرب أن هزيمتهم تزامنت مع زحف «الثورة المحافظة» في نهاية سبعينات القرن الماضي في معظم البلدان الغربية، بداية مع تانتشر في بريطانيا، ومروراً بإدارة المحافظين الجدد مع ريغان في الولايات المتحدة الأمريكية، وانتهاءً بانتهاء جدار برلين والاتحاد السوفياتي. هذا الزلزال السياسي والإيديولوجي غير الخريطة الجيو-استراتيجية في العالم، وحرّم القوى التقدمية العربية من سندها القوي، الذي طالما وفر لها الدعم والحماية منذ حرب السويس سنة 1956 إلى منتصف الثمانينات.

إضافة لهذا العامل الخارجي المؤثر، دشنت اتفاقية كامب ديفيد المشؤومة بداية مسلسل الاستسلام المذل والمهين للنظام الرسمي العربي، بما في ذلك قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من هذا النظام، بعد إخراجها من بيروت سنة 1982، وقبولها مرغمة بمشروع الملك فهد للتسوية مع الكيان الصهيوني، والذي تبنته القمة العربية المنعقدة بمدينة فاس المغربية بين 6 و9 أيلول 1982.

دول آسيا الصاعدة وخاصة الصين. في سياق هذا التحليل نستنتج أننا نمر بمرحلة تحول كبرى و نوعية، شبيهة بما مر العالم والمنطقة منذ حوالي قرن، بعد انهيار ثلاث إمبراطوريات كبرى في نهاية الحرب العالمية الأولى، هي الإمبراطورية الروسية، والإمبراطورية النمساوية/الهنغارية، والإمبراطورية العثمانية. تداعيات انهيار هذه الأخيرة على الوطن العربي أصبحت معروفة، وبتناج متناقضة، إذ بقدر ما ساعدت على انطلاق وتطور حركة التحرر الوطني العربية بفصائلها القطرية، بقدر ما أدى تنفيذ اتفاقية سايس بيكو الاستعمارية إلى زرع ألقام وبذور تفتيت وتشتيت الأمة العربية، وغرس الكيان الصهيوني العنصري، لإدامة الانقسام والاستغلال الإمبريالي لها.

لقد شهدنا في العقد الأخيرين تحولات كبرى ومذهلة في مجالات كبرى مثل البيوتكنولوجيا، والهندسة الوراثية، والطاقت المتجددة، وخاصة ما أصبح يعرف بالثورة الرقمية. هذه الثورة تذكرنا أيضاً بتداعيات الثورة الصناعية الثانية التي اعتمدت الكهرباء والبتزل والغاز، ووسائل النقل الجديدة، والتجهيزات المنزلية إلى غير ذلك من الاختراعات والابتكارات التي غيرت بشكل جذري طبيعة الحياة البشرية. وأخيراً جاءت جائحة كورونا لتعطي لهذه الثورة أبعاداً جديدة وغير مألوفة كالعمل عن بعد، وعقد الاجتماعات والأنشطة، والمؤتمرات عن بعد، وتحويل المطبوعات من ورقية إلى رقمية، بل أن حتى العملات الرقمية مثل البتكوين أصبحت تعوض العملات الورقية في المعاملات التجارية. وفي إطار تدبير القوى العظمى لجائحة كورونا والسباق نحو صنع لقاح فعال لها، فرضت دول آسيا تميزها، وسجلت سبقاً في مجال الذكاء الاصطناعي، مما أصاب القوى الغربية بالذعر من فقدان زمام المبادرة على المستوى الدولي، ودفع إدارة ترامب إلى تصعيد حدة المنافسة والتوتر مع الصين وروسيا فيما يشبه حرباً باردة جديدة. للأسف تبقى المنطقة العربية بتخلفها وتمزقها، منطقة تنافس وصراع القوى العظمى الكبرى، ولذلك يبرز المشروع القومي الوجودي ليس فقط البديل الأفضل من بين البدائل القطرية، والجهوية، بل البديل الوحيد الذي سيمكن شعوبنا

تحديد نقط القوة ونقط الضعف للمنظمة أو الإطار المعني، وتحليل ما يحبل به محيطها العام من مخاطر محدقة، وإمكانيات وفرص متاحة. من هذا المنطلق، ينبغي التذكير، أن اللحظة الراهنة هي نتاج لكل ما سبقها من تطورات وتراكمات عبر العقود الماضية، وأدت إلى ما نلاحظه من مواقف وقرارات صادمة لعدد من الدول العربية، لدرجة تدفع المراقبين للتساؤل، أي دولة عربية يمكنها أن تصمد في مقاومة الإعصار الإمبريالي الصهيوني-أمريكي الذي يضرب المنطقة في السنوات الأخيرة، وبالتحديد منذ انفجار ما عرف بالربيع العربي؟ الحقيقة التي تناسها الكثيرون، أنه بعد أول هزيمة حقيقة للعدو الصهيوني على يد المقاومة اللبنانية سنة 2006، واندلاع أزمة مالية واقتصادية غير مسبوقة في الولايات المتحدة الأمريكية، وباقي البلدان الغربية سنة 2008، سعى التحالف الصهيوني الإمبريالي الرجعي إلى وضع خطط لتجاوز حالة الاختناق التي أصبحت تواجهها قوى الرأسمال الإمبريالي المعولم بتوظيف واستنزاف ما تتوفر عليه المنطقة العربية من إمكانيات وثروات ضخمة، وأسواق كبيرة لبيع الأسلحة وباقي المنتجات الصناعية والتي (الأسواق) أصبحت تغزوها الصين تدريجياً. في هذا السياق غيرت الإدارة الأمريكية تكتيكاتها تحت إدارة باراك أوباما، وذلك بالمرآنة على دور قوى الإسلام السياسي التي دفعت بها لاحتلال مقدمة المشهد السياسي في عدة بلدان عربية، خاصة بعدما أتيحت لها فرصة الحراكات الشعبية الفاعلة لقيادة قومية تحررية، وما تبعها من حركات 2011 في تونس والمغرب، وليبيا، وسوريا واليمن، ومصر كاف لكشف وإسقاط كل الأوهام والمغالطات التي روجتها قنوات البترودولار الخليجية، وظللت بها الشعوب العربية خلال السنوات الماضية، ولم يعمل ترامب وإدارته الفاشية والعنصرية سوى الاستفادة بأكبر قدر ممكن من أوضاع المنطقة، واستغلال مشاكلها وتناقضاتها للإجهاز على القضية المركزية الوحيدة التي لازالت تجمع الشعوب العربية، وهي القضية الفلسطينية، لفتح كل البلدان العربية أمام الرأسمال الصهيوني-أمريكي لاستنزاف ثرواتها، وقطع الطريق على

وكان تبني تلك الخطة بمثابة إلغاء رسمي لقرارات مؤتمر الخرطوم المعروفة باللاءات الثلاث، «لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف». هكذا وطيلة عقد من الزمن، توالت الكوارث: اتفاقية كامب ديفيد، والاحتياح الإسرائيلي للبنان، والحرب العراقية الإيرانية، وأنقلاب عمر البشير على الثورة السودانية، والحرب على العراق لإخراجه من الكويت سنة 1991، وانهيار الحليف الدولي، المتمثل في المعسكر الاشتراكي؛ تلك كانت العوامل الحاسمة في المسار الاستسلامي التراجعي الذي أدى إلى اقبار المشروع القومي التقدمي، وبالتزامن، الصعود الموازي لحركات الإسلام السياسي التي لقيت الدعم المالي القوي من الأنظمة الخليجية بتوجيه من المخابرات الغربية والأمريكية على الخصوص.

على المستوى الشعبي، عبرت الشعوب العربية عن رفضها وغضبها لعجز الأنظمة القائمة وفشلها الذريع، سواء في حماية سيادة بلدانها أو في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحسين الأوضاع المعيشية. وهكذا اندلعت على التوالي، انتفاضات عارمة في المغرب، والسودان، والجزائر، وكانت أبرزها وأقواها انتفاضة الشعب الفلسطيني الكبرى، والتي دفعت الكيان الصهيوني للبحث عن مخرج من المأزق التاريخي الذي وجد نفسه فيه، في مواجهة أطفال الحجارة. والمفارقة أن تلك الانتفاضة بالذات هي التي غيرت نسبيا ميزان القوى لصالح منظمة التحرير الفلسطينية، وشجعت قيادتها على المخاطرة بالتفاوض السري مع العدو الصهيوني، والتوصل بوساطة أمريكية وضغوط عربية إلى اتفاق أوسلو، الذي استغلته بعض الأنظمة العربية كمبرر للشروع في تطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني بدعوى انه لا يمكن أن نكون فلسطينيين أكثر من منظمة التحرير الفلسطينية نفسها.

بعدها بدى أن الأحادية القطبية فرضت الخضوع على الجميع، وقبل مرور أقل من سنة على عودة المحافظين الجدد إلى قيادة الولايات المتحدة الأمريكية مع جورج دبليو بوش، وقعت أحداث 11 سبتمبر 2001، التي أرعبت الغرب، وأذهلت العالم، فوجدت فيها إدارة بوش الذريعة المثلى لاحتلال أفغانستان، في إطار ما سمته الحرب على الإرهاب، ثم غزو العراق بمبرر توفره على أسلحة

الدمار الشامل رغم رفض المنتظم الدولي تزكية تلك الحرب. في هذا السياق وجد الكيان الصهيوني بزعامة الفاشي والعنصري شارون الفرصة سانحة للتصل من كل تعهدات الكيان الصهيوني السابقة، ومواجهة انتفاضة 2000 للشعب الفلسطيني بعنف شرس، بل وتدبير اغتيال الشهيد ياسر عرفات في تجاوز سافر لكل للأعراف والقوانين الدولية. وزاد من تدهور الأوضاع، حدوث الانقسام في الساحة الفلسطينية بين فتح وحماس وتحولت السلطة الفلسطينية إلى سلطتين عمليا، الأولى في الضفة الغربية، والثانية في غزة، مما شجع العدو الصهيوني على شن أربعة حروب على غزة في 2008 / 2012 / 2014 و2019 في محاولاته المتكررة للقضاء على المقاومة الفلسطينية المسلحة التي استفادت من المقاومة اللبنانية، وطورت أسلحة الدفاع والردع، وتمكنت من الصمود، وصد هجمات العدو الصهيوني وإفشال مخططاته. هكذا وفي تطور مفارق تزامن انهيار النظام الرسمي العربي بصمود وانتصارات أطراف محور المقاومة في سوريا على أخطر حرب دولية استهدفت تفتيتها أرضا وشعبا ودولة، وفي العراق، وفي اليمن وفي فلسطين، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. رداً على تلك الانتصارات، ألفت إدارة ترامب الاتفاق النووي بين إيران والدول الغربية لأنها انتصرت لوجهة نظر تنتهاه، واعتبرت أن إيران مستفيدة منه، وشدت من حصارها عليها، محملة إياها مسؤولية فشل مخططاتها في منطقة الشرق الأوسط بسبب دعمها لقوى المقاومة. ولجأت في الأخير إلى اغتيال اللواء قاسم سليمان قائد فيلق القدس، مع أبو مهدي المهندس، نائب رئيس الحشد الشعبي العراقي، لاعتقادها أنها بذلك توجه ضربة قاضية للمقاومة، سيرا على النهج الصهيوني - أمريكي باغتيال قادة فصائل المقاومة الفلسطينية والحركات الثورية في القارات الثلاث، آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

القراءة الموضوعية لهذا المسار الحافل بالمواعجات، بالهزائم وبالانتصارات بين قوى التحرر والمقاومة من جهة، وبين قوى المحور الصهيوني الإمبريالي الرجعي من جهة أخرى، هي التي دفعت وحفزت الأحزاب والقوى والشخصيات العربية على اتخاذ مبادرة تأسيس

الجبهة العربية التقدمية في دجنبر/ كانون الأول 2015.

ثالثا: المشروع المجتمعي، الرؤية الاستراتيجية والمهام المرحلية للجبهة وقفت الورقة السياسية الصادرة عن اللقاء التأسيسي للجبهة العربية التقدمية على تحليل الأوضاع السائدة في الوطن العربي «والتي تؤشر لبداية مرحلة جديدة أخطر من كل ما سبقها منذ اتفاقية سايس بيكو الاستعمارية، والمطبوعة بتصادم قوي بين إرادة الشعوب العربية الطامحة إلى التحرر الوطني والانعتاق الاجتماعي، عبر انتفاضات وحركات اجتماعية غير مسبوقة ضد أنظمة مستبدة وفاسدة وتابعة، ومن جهة أخرى، إرادة القوى الاستعمارية والرجعية، التي عملت وتعمل على إعادة تقسيم الوطن العربي على أسس عرقية وطائفية ومذهبية مقيتة، باستخدام العنف والإرهاب والحروب الأهلية المدمرة، بتمويل وتسليح القوى الاستعمارية الغربية والكيان الصهيوني والأنظمة الخليجية، وتوظف فيها إلى جانب التدخل العسكري المباشر، حركات وجماعات ظلامية إجرامية متعددة التسميات تكريسا لمشروع الشرق الأوسط الجديد، وأن الهدف من هذه الحملات والأعمال الإجرامية، والحروب الأهلية هو إجهاض المسارات الثورية، وتدمير الدولة الوطنية وتفكيكها وضرب وحدة المجتمعات وبعث كيانات طائفية وعرقية مكانها، وتخريب كل المكتسبات العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية المحققة في إطارها، وتدمير الذاكرة الحضارية للأمم، والزج بالشعوب العربية في أنفاق مظلمة منعا لنهوضها وتحقيق طموحها إلى الوحدة وبناء ذاتها على أسس الحرية والمساواة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني، وتهميشا لقضية العرب الأولى والمركزية، القضية الفلسطينية بهدف قهرها، وفتح المجال للصهاينة لتحقيق مشروعهم التاريخي في بناء دولة دينية وعنصرية، وتسهيلا لمواصلة السيطرة على مقدرات العرب الاقتصادية وثروتهم النفطية.»

وتخلص الورقة بعد هذا التشخيص لطبيعة التناقض الرئيسي في هذه المرحلة، إلى أن «الطريق الوحيد الفعال والناجح لمواجهة التحديات الخطيرة





في صيغتها العربية والإسلامية، وبناء علاقات تعاون مع البلدان والدول التي تساند القضايا الأساسية لشعوبنا، وتلتقي مصالحها مع المصالح العليا للأمة العربية.

### خاتمة

استحضاراً للمقاربة الصينية للأزمة، التي تعتبر أن كل أزمة في طيها فرصة، نرى أنه رغم ما يحبل به الواقع الراهن من عوامل ومعطيات تدفع لليأس والتشاؤم، فإن مؤشرات دخول العالم مرحلة جديدة، يطبعها الانتقال الحتمي من الأحادية القطبية إلى تعددية قطبية، بما يعني ذلك من تراجع ملحوظ للسيطرة الغربية وتحكمها في القرارات والمؤسسات الدولية، قد أصبحت واضحة ومؤكدة، وهذا ما يفسر الهجمة الصهيونية - أمريكية على المنطقة العربية بفرض علاقات التطبيع مع العدو الصهيوني على الأنظمة الخاضعة والتابعة للإمبريالية الأمريكية، لأنها تسعى لتأمين مستقبل الكيان الغاصب لأطول مدة ممكنة، وجعل المنطقة بما تتوفر عليه من ثروات، وأسواق احتياطا استراتيجياً لأمريكا في مواجهة القوى العظمى الصاعدة في آسيا وخاصة الصين وتحديد القوى الإقليمية مثل إيران . هناك إذن في تقديرنا فرصة تاريخية لإحياء وتطوير المشروع القومي التقدمي بالاستفادة طبعاً من دروس الماضي، وتجنب السقوط مجدداً في أخطائه القاتلة، ومنها تضخيم التناقضات الثانوية، واستبدال التعاون بالصراع على الريادة بين مكونات الصف الوطني والتقدمي. فهل ستكون مكونات الجبهة العربية التقدمية في مستوى تحديات اللحظة ؟ ذلك ما نتمناه .

والقومي، في إطار سياسي مشترك موحد للقوى الوطنية الديمقراطية والتقدمية، يتجاوز الطابع الشكلي والمناسباتي لمجموعات الخطابة المنبرية التي لم تعد متجاوزة فحسب، بل معرقله لخلق ديناميكية نضالية جديدة كفيلة بتحقيق تراكمات إيجابية في أفق إنجاز التحول النوعي المنشود في ميزان القوى لصالح قوى التحرر الوطني والتغيير الديمقراطي . وفي هذا السياق، يجب على الجبهة العربية التقدمية ومكوناتها إنجاز المهام المستعجلة الآتية:

• دعم المقاومة الوطنية والقومية، وفي مقدمتها مقاومة الشعب الفلسطيني بكل الوسائل الممكنة حتى استرجاع حقوقه التاريخية والمشروعة في التحرير وعودة اللاجئين وبناء دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس .

• محاربة كل المشاريع التكفيرية والطائفية بمختلف أشكالها وعناوينها باعتبارها الوجه الآخر للاستعمار والصهيونية لما تمارسه من تخريب للأوطان وتفتيت للشعوب وتدميراً للطاقات، وإحياء للعبودية والاستبداد .

• محاربة العولمة الليبرالية المتوحشة وكافة أشكال السيطرة والنهب والاستغلال التي تمارسه الدول الامبريالية، والشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات المالية الدولية ووكلائها المحليون .

• محاربة التطبيع مع العدو الصهيوني ودعم مقاطعته الاقتصادية (BDS)، ونشر ثقافة مقاومة الصهيونية والامبريالية والرجعية .

• إقامة تحالفات، ونسج علاقات مع القوى التقدمية المعادية للإمبريالية والصهيونية والرجعية في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك قوى لاهوت التحرير

للمرحلة الجديدة، هو طريق النضال والمقاومة الوطنية والقومية، التي تمثل وحدة القوى الوطنية والثورية والديمقراطية العربية وتكتلها ضمن جبهة عربية شعبية تقدمية واسعة، أكبر ضمان للسير فيها بنجاح، والشرط الأول والأساسي لتعبئة الشعوب العربية حول مشروع نهوض جديد يحقق أحلامها وطموحاتها، وتؤكد الورقة «أن غياب هذا المشروع القومي التقدمي إلى حد الآن، واستمرار تشتت القوى الوطنية والتقدمية، هما العائقان الأساسيان أمام بروز البديل الذي يفتح آفاق التغيير للشعوب العربية، ويحدد لنضالها الوطني والديمقراطي والاجتماعي هدفاً واضحاً» .

### من القراءة المتأنية لأوراق المؤتمر الأول للجبهة العربية التقدمية أن الخطوط العريضة لمشروعها المجتمعي هي:

• اعتماد الحرية والديمقراطية، صمام أمان لبلوغ الأوطان غايتها في التقدم والنهوض الحضاري، ونبذ كل أشكال التمييز على أساس ديني أو عرقي أو جنسي أو ثقافي، وضمان التعددية الفكرية والسياسية والتداول السلمي على السلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية، وفصل حقيقي السلط، وضمان توازنها، واستقلال القضاء وتكريس الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان، كمتكسبات حققتها الشعوب في البلدان المتقدمة بعد قرون من محاربة الاستبداد والاستغلال والاستلاب .

• تحقيق العدالة الاجتماعية بأفق اشتراكي عبر ضمان سيادة الشعوب على ثرواتها، وانتزاع حقها في إقرار الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تضمن الحياة الكريمة لكافة أفراد المجتمع. في هذا الأفق يتم نهج التنمية المستدامة والشاملة في احترام وحفاظ على البيئة كبعد جديد فرض نفسه على المستوى العالمي .

• صيانة الهوية الثقافية والحضارية للأمة العربية وتعزيزها وتطويرها في إطار التفاعل الخلاق والمتكافئ مع مختلف مكونات الحضارة الإنسانية في قيمها المشتركة ضد الكراهية والعنصرية والتعصب وكل أنواع التمييز .

إن الوصول لتكريس هذه الأهداف الكبرى يقتضي وضوحاً في الرؤية الاستراتيجية، وإبتكار البرامج النضالية الكفيلة بتوعية الجماهير الشعبية وتعبئتها على المستويين الوطني

## كيف ستواجه القوى الوطنية المغربية التطبيع مع العدو الصهيوني؟

التيبي الصيب - عضو الكتابة الوطنية لحزب النهج الديمقراطي المغربي / المغرب



في البداية دعوني أوضح أمرين:  
الأمر الأول: أن القوى الوطنية المغربية كانت في مواجهة مع العدو الصهيوني وكل محاولات اختراقه للساحة المغربية، وكان راجحاً لهذه الحركة المناصلة أن النظام المغربي الرجعي هو شريك مع الكيان الصهيوني في عدة مؤامرات في السر وفي العلن.  
الأمر الثاني: في ظل صفقة القرن ووليدها الأخير ترسيم العلاقات بين النظام المغربي والكيان الصهيوني برعاية الرئيس الأمريكي اليميني الأرعن ترامب، ظهرت مستجدات على الساحة المغربية تجلت أساساً في ربط التطبيع باعتراف ترامب بمغربية الصحراء الغربية، وثانياً توظيف حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإخواني في تسويق وإقرار والدفاع على التطبيع، مسنوداً بكمشة شوفينية تعتبر نفسها غير معنية بالصراع الفلسطيني الصهيوني.

وللعمل وبأن اليهود الصهاينة ذوو الأصول المغربية سيلعبون دوراً تاريخياً نظراً لعلاقتهم بالدولة المغربية. طبعاً هذا هو نفس الخطاب الذي قيل في مصر أيام السادات وفي الأردن أيام اتفاقيات وادي عربة. عكس ذلك تذهب كل التحليل الرصينة إلى أن المستفيد من فتح العلاقات مع الكيان الصهيوني هو اقتصاد هذا الكيان وتدفق منتجاته على السوق المغربية، والأهم من كل هذا، اختراق النسيج المجتمعي وضرب كل إرادة للتحرر الاقتصادي والسياسي من قبضة النظام الرجعي وهيمنة الامبريالية والصهيونية وعزل الشعب المغربي عن حليفه في النضال الشعب الفلسطيني.

**المدخل الثاني:** توظيف سياسة النظام حول الوحدة الترابية من أجل تحقيق إجماع وطني وتوقيف أو كبح الحركات الاحتجاجية ضد التطبيع. يسعى النظام من خلال هذه المقايضة بين اعتراف إدارة ترامب بمغربية الصحراء الغربية وبين ترسيم

الخليج لتمر من السودان وتصل إلى المغرب وباقي دول المنطقة . يحاول النظام المغربي التسويق لسياسته الخيانية عبر مذخلين :  
**المدخل الأول:** استغلال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والتي بات بموجبه أكثر من 20 مليون مواطن ومواطنة يعيشون في الفقر والجوع ولذلك يتم الترويج لخطاب ديماغوجي يعتبر أن صفقة القرن ستجلب الاستثمارات الهائلة وستتدفق المشاريع المدرة للدخل

بعد هذا التوضيح لا بد أن نقر بأن ما يقع بالمغرب من تطبيع وترسيم للعلاقات بين الدولة والمغربية والكيان الصهيوني جاء في شروط خاصة استغلها النظام، وهي كون الشعب المغربي وقواه الحية جد منشغلة بأثر ووقع جائحة كورونا التي أثقلت كاهل الجميع نظراً لتعمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، ومن جهة أخرى سعي الإدارة الأمريكية برئاسة ترامب إلى جر أنظمة شمال أفريقيا إلى صفقة القرن وكأننا أمام لعبة دومينو بدأت أحجارها تتساقط في



\* تشكيل فرق عمل لإنجاز التقارير والدراسات والمعلومات حول التغلغل الصهيوني .

\* يجب استحضار أهمية وسائل التواصل الاجتماعي في إنجاز خطة النضال من أجل إسقاط التطبيع في ظل الشروط الراهنة

\* خلق شبكة إعلامية قادرة على الدعاية للخطة والتحريض على إنجاز المهام وتجسيد الشعارات المرفوعة في كل فترة أو مرحلة .

\* ربط التحركات الشعبية المغربية بالحركة المناضلة على الصعيد المغاربي والعربي والدولي للضغط على الأنظمة المنخرطة في التطبيع من أجل وقفه وسن قوانين وتشريعات تجرمه .

أما من حيث أهم أساليب الخطة فإننا نعتبر كل أساليب النضال مطلوبة ولا يجب استبعاد أي منها . إن الانخراط في هذا الأسلوب أو ذلك تمليه الشروط الموضوعية وكذلك نضج الشروط الذاتية .

لعل أحد أهم هذه الأساليب وهو المقاطعة الشعبية وقد تدربت عليها الجماهير المغربية في عدة مناسبات وأصبحت بفضل التعبئة الجديدة عبر وسائل التواصل الاجتماعي أكثر الأسلحة فتكا وإحداث الخلل وتفجير التناقضات في صفوف الأعداء .

ولهذا الأسلوب من النضال شروطه ويجب أن يكون منظماً واعياً له أهداف يمكن القياس عبرها بنجاح أو فشل الشعارات والخطوات ويمكن عبر التقييم إعادة صياغة تفاصيل جديدة لخطة مناهضة التطبيع ببلادنا .

الثورية الفلسطينية بأن لها دوراً في التعرف على الهوية المتعددة الإبعاد للشعب المغربي والكف عن اختزالها أو حصرها في بعد واحد وهو البعد العربي . على رفاقنا في الثورة الفلسطينية أن يطلعوا على مكونات هوية شعبنا بالمغرب وعموما في المغرب الكبير وهي الهوية الأمازيغية العربية والإسلامية الإفريقية .

سيطلب أيضاً من القوى المناضلة ضد التطبيع فضح المقايضة بين الوضع في الصحراء الغربية وبين الاعتراف بالكيان الصهيوني وبأن ما يسمى بالجالية المغربية في فلسطين المحتلة هم صهاينة يخدمون المشروع الاستعماري ولا علاقة لهم بالشعب المغربي .

فمن أجل تحقيق الوضوح وتعميق القناعات بها وجب على القوى المناضلة القيام بالدراسات والتحليل والمحاضرات والندوات على أوسع نطاق شعبي وتشكيل منتديات وتجمعات وتنسيقيات بين كل المهتمين بمقاومة التطبيع . قضايا التغلغل الاقتصادية والثقافية والأكاديمية والإعلامية والسياسية ....

يمكننا إجمال أهداف الخطة التي على القوى المناضلة وضعها كجواب على المستجدات في ما يلي :

- التراجع عن اعتراف النظام المغربي بالكيان الصهيوني وقطع العلاقات الدبلوماسية والسياسية .

- تجريم التطبيع ورفضه شعبياً . وبلوغ هذه الأهداف يتعين ابتكار آليات التعبئة الحزبية والشعبية عبر :

العلاقات بين النظام المغربي والكيان الصهيوني إلى فرض سلم اجتماعي، وقد بدأت معالم ذلك بتكريت حزب العدالة والتنمية في الإشراف الرسمي على توقيع الاتفاقيات من العدو الصهيوني مما خلق نوعاً من الهرولة والتسابق بين الأحزاب البرلمانية سواء تلك المتواجدة في الأغلبية الحكومية أو في المعارضة والتي تعرف في المغرب بمعارضة «صاحب الجلالة» .

من خلال استعراضنا لهذين المذخلين يتضح أن مناهضة التطبيع بالمغرب دخلت مرحلة جديدة وتتطلب يقظة واستعدادات استثنائية ونوعية تقطع مع الأساليب والأشكال القديمة . تلك الأساليب التي كانت تعتمد على تحركات القوى السياسية والنقابية والجمعوية عبر البيانات والوقفات والمسيرات، طبعاً كانت لها أهميتها من حيث التعريف بالقضية الفلسطينية وبفضح التطبيع والمطالبة بتجريمه، لكننا اليوم نعتبر ان التطبيع ارتقى درجات وخطر التغلغل الصهيوني في المغرب أصبح أمراً محققاً .

لأجل مقاومة خطر التطبيع نعتقد أن على القوى المناضلة واجب وضع خطة متكاملة تحمي الشعب المغربي على المدى القصير أو البعيد .

وأول عناصر هذه الخطة يتجسد في واجب شرح وتوضيح أين يكمن الخطر والمخاطر من التواجد الصهيوني ببلادنا . وهذا يتطلب أن تقتنع الحركة الأمازيغية الديمقراطية - لأنه مستهدفة بشكل مباشر - بأن قضية فلسطين هي قضية شعب يرزح تحت الاستعمار الاستيطاني وأنه هو شعب أصيل يراد اقتلعه من أرضه . فالصراع في فلسطين هو صراع حول الأرض ومن أجل تقرير المصير . وكون الكيان الصهيوني هو كيان عنصري لا يمكنه أن يشكل حليفاً لأية قوى مناضلة من أجل الحرية والحق في الأرض . أنه كيان مغتصب لحقوق شعب هناك ويحاول هنا التحالف مع نظام رجعي وكتلة طبقية مستبدة واستغلالية . يجب أن تقتنع هذه الحركة بأن لها في الشعب الفلسطيني حليفاً موثقاً به . من جهة ثانية يجب أن تقتنع القوى

## التعليم الإلكتروني في الحالة الفلسطينية: الفرص والتحديات

إعداد: أ. فسان أبو صطب- منسق مركز دراسات التنمية-جامعة بيرزيت في قطاع غزة



مما لا شك فيه أن المعرفة المستدامة أصبحت في القرن الحادي والعشرين هي الأساس في التنمية بكل ما تتبحه من توسيع لخيارات وفرص وتنمية لقدرات وتقنيات ومهارات وكفايات تمكن طالب المعرفة من بناء حياة أفضل له ولمجتمع.

وقد بدأ الاستثمار في التعليم باعتباره الكنز الأمل منذ ستينيات القرن الماضي، فقد اشارت دراسة بعنوان: «التعليم ذلك الكنز المكنون» [Learning the Treasure Within] إلى أبرز ملامح التربية الدولية في القرن الحادي والعشرين وفق أربعة مبادئ وهي: التعليم للعيش المشترك / التعليم للكينونة العالمية / التعليم للمعرفة المستدامة / التعليم لأجل فرصة العمل. وتعتبر مواكبة التطورات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعامل معها بكفاءة أحد أهم عوامل ولوج عالم المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة لا سيما الهدف الرابع من أجندة التنمية العالمية 2030.

36

الفاعلة، مثل «فرق مايكروسوفت» و«غوتومييتنغ» و«زوم» و«بيكس» ، ويعرف باسم [E-learning]

### وللتعليم الإلكتروني أنواع منها:

**التعلم الممزوج:** ويتم فيه دمج استراتيجيات التعلم المباشر داخل الفصول التقليدية مع أدوات التعليم الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت.

**التعليم التزامني:** يدمج المعلم والمتعلم في الوقت نفسه المتواجدين على الشبكة باستخدام أدوات التعليم كالفصول الافتراضية، أو المحادثة الفورية، ونظام بلاك بورد كولا بورات، أو الدردشة النصية.

**التعليم المتنقل:** هو نظام يستخدم الأجهزة اللاسلكية الصغيرة والمحمولة كالحاسبات الشخصية الصغيرة والهواتف النقالة والهواتف الذكية.

**التعليم غير التزامني:** ويستخدم المحتوى التعليمي الرقمي، والموسوعات الخاصة، والبريد الإلكتروني، والشبكات الاجتماعية، والمننديات التعليمية، والمدونات.

وهناك فرق بين التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد حيث يتم استخدامهما بطريقة مترادفة مما يستوجب التوضيح:

**التعليم عن بُعد:** هو نظام تعليمي

ومحفزة ومرنة. وتتضمن تلك التقنيات المؤثرات المقرّوة والمسموعة والمرئية، كالكتب الإلكترونية والتسجيلات الصوتية والعروض التقديمية والصور الثابتة والمتحركة مثل أفلام الفيديو و«اليوتيوب». وتوظف هذه التقنيات في تنظيم الدورات القصيرة وبعض البرامج والمساقات. ويتطلب التعليم الإلكتروني توفر معلمين مؤهلين ومدربين على استخدامه بكفاءة، كما يتطلب توفر أجهزة حاسوب وشبكة إنترنت متطورة وكهرباء متصلة باستمرار، بالإضافة إلى وجود المنصات الإلكترونية، وتطبيقات التواصل

### ماهية التعليم الإلكتروني؟

التعليم الإلكتروني: هو أسلوب داعم للعملية التعليمية التعليمية يتواصل فيه المتعلمون مع المعلمين وجها لوجه (التعليم الواجهي) أو عبر الإنترنت (التعليم عن بعد). وقد لا يحدث أي تواصل بين الطرفين، كما في حالات التعلم المجاني الذاتي المحض الذي يُبحر فيه المتعلمون عبر الإنترنت باحثين بأنفسهم عن المعارف. يعتمد التعليم الإلكتروني على استخدام التقنيات والوسائط الإلكترونية المتعددة في تقديمه للمحتوى التعليمي للمتعلمين بطريقة تفاعلية

الدراسي . نتيجة لهذا التفاعل، يكتسب المتعلمون معلومات ومهارات وقيماً ومثلاً تساعدهم على التأمل في قضايا ثقافية إنسانية ومجتمعية، محلية وعالمية، مثل قضايا المسؤولية المجتمعية والبيئة وأسباب الحروب والصراعات .

وكل ذلك مهم وأساسي في تحديد المواقف والاتجاهات الفكرية التي تؤثر في سلوكهم وممارساتهم اليومية، ما يثقل شخصياتهم، ويحدد مستوى مساهماتهم، كمواطنين صالحين في تطوير مجتمعاتهم .

\* وقد يعمل على تعميق الميل إلى العزلة نتيجة للإدمان على الاستخدام المتواصل للتقنيات والتطبيقات المتوفرة عبر الإنترنت لأغراض التعلم والتسلية والمتعة، التي قد تصل حد الإدمان على ممارسة الألعاب ومشاهدة الأفلام . وقد تصل الآثار السلبية لهذه الظاهرة إلى التشتت وعدم التركيز، وإضعاف مستوى الدافعية نحو التعلم، خاصة إذا كانت المادة التعليمية جامدة ولا تستخدم المؤثرات المحفزة .

\* قد يؤدي إلى تعميق الفجوة في تلقي هذا النوع من الخدمات التعليمية بين الأرياف والمدن والمخيمات داخل حدود الدولة، كما وبين بلدان العالم غير المتكافئة .

\* يحتاج التعليم الإلكتروني إلى العديد من المتطلبات عالية الكلفة وبالعامة الصعوبة، خصوصاً في طور التأسيس . فتوفير البنى التحتية والكوادر الخبيرة وتدريب المعلمين والمتعلمين وإعداد المناهج الإلكترونية يتطلب ليس فقط الكثير من الجهد والمثابرة، وإنما تخصيص الكثير من الموارد المالية اللازمة .

\* يؤدي أحياناً إلى التباعد الاجتماعي الذي يعزز الشعور بالعزلة والانطواء والبحث عن الخلاص الفردي وتعظيم الذات في مقابلة الذوات .

\* أشار جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني لعام 2018م، أن 37% من العائلات الفلسطينية لديها جهاز حاسوب بواقع 41% في الضفة الغربية و 30% في قطاع غزة، كما أظهرت نتائج بيانات مسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية أن حوالي 36 ألف مشترك فلسطيني في خدمة الانترنت، حتى نهاية عام 2018م، ما يعني عدم جاهزية أغلبية المجتمع الفلسطيني لولوج هذا المسار تقنياً .

العالم للوصول إلى المواد التعليمية دون مغادرة بلادهم . كما يوفر للمتعلمين درجة عالية من المرونة، خاصة في حالة التعلم الإلكتروني غير المتزامن، في الرجوع لتلك المواد عدة مرات والتفاعل معها في الوقت والمكان والسرعة المناسبة لهم، ويمكنهم من الاستفادة القصوى منها كونها منظمة بطريقة سهلة .

يسمح التعليم الإلكتروني بتحديث المحتوى التعليمي ووسائل التقييم بسهولة ويسر، ويمكن المعلمين من الاستعانة بخبراء من كل العالم للمشاركة في التعليم وإثراء المحتوى التعليمي، خاصة في حالات التعليم الإلكتروني المتزامن .

يوفر التعليم الإلكتروني الجهد والوقت فهو يمكن المتعلمين، في حالة توفر البنية التحتية الضرورية، من الوصول للمصادر التعليمية، بأشكالها المقروءة والمسموعة والمرئية .

كما يساهم التعليم الإلكتروني في الحفاظ على البيئة، فلكونه لا يعتمد على استخدام الورق، فإن هذا النوع من التعليم يساعد في خفض درجة انبعاث ثاني أكسيد الكربون والمواد الكيماوية المضحية له، وبالتالي التخفيف من درجة تلوث الهواء والحفاظ على البيئة . يسمح هذا الأسلوب باستقبال التغذية الراجعة الفورية من المعلمين حول الاختبارات وأنشطة التقييم الإلكترونية التي يتقدم لها المتعلمون ويوفر المجال لتصحيح الأخطاء، ما يؤثر إيجابياً على مستويات إدراكهم وتحصيلهم .

تكثيف الجهود الإعلامية تجاه المجتمع للمساهمة في بث الثقافة الإلكترونية للتعليم الإلكتروني، فالثقافة المجتمعية عامل حاسم في نجاح هذا المسار وولوجه بفعالية .

التحديات الماثلة أمام ولوج هذا المسار :  
\* عدم كفايته في تحقيق أهداف التنشئة الاجتماعية والسياسية مقارنة بالتعليم الوجاهي، حيث أن عملية تعميق الشعور بالهوية الوطنية تتطلب التفاعلات الواجهية التي تحدث في مؤسسات التعليم النظامية كالمدرسة والجامعة، ويبقى أثر التعليم النظامي الوجيه أوسع وأعمق، إذ يتيح الفرصة، بشكل منهجي ولمدة زمنية طويلة ومتواصلة، للمتعلمين التفاعل والحوار مع المعلمين والزلاء، في مواضيع تقع خارج حدود المعارف والمهارات المتخصصة بالموضوع .

متكامل ينفصل فيه المتعلمون عن المعلمين جغرافياً . ويقوم هذا النظام على أساس إيصال المحتوى التعليمي للمتعلمين في مواقع إقاماتهم أو عملهم عبر وسائل الاتصال المتاحة كالبريد العادي والبريد الإلكتروني والإنترنت . فالتعلم هنا هو تعلم ذاتي نشط يستند إلى أساليب متعددة، وقد يستخدم تقنيات التعليم الإلكتروني، ولكنه غير مرتبط بها ولا يشترط الاعتماد عليها .

### الجائحة تستدعي المسار:

لقد سارعت جائحة كوفيد 19 باستدعاء العمل على مسار التعليم الإلكتروني كمر إجباري تطلبته ضرورات الخروج من الأزمة بأقل الخسائر، فقد أحدثت جائحة كورونا اضطرابات فورية وحادة في قطاع التعليم على مستوى العالم . وفي محاولة للسيطرة على حدة انتشار الجائحة، سارعت الدول إلى فرض إجراءات لعزل الناس عن بعضها البعض، وكان من بينها إغلاق المدارس والجامعات، ما تسبب في أزمة تعليمية غير مسبوقه تأثر بها سلباً أكثر من 1,57 مليار طفل وشاب في العالم . أثارت الأزمة تساؤلات كثيرة حول جدوى التعليم بصيغته الحالية، وسرعت في إعلاء الأصوات المطالبة بضرورة إدخال تعديلات عليه ليصبح أكثر مرونة واستجابة لمتطلبات المستقبل ولضمان استمرار العملية التعليمية، وفي ظل عدم وجود بدائل، اضطرت المؤسسات التعليمية لتبني التعليم الإلكتروني بغض النظر عن مدى جاهزيتها لتوظيفه، ما أثار جدلاً عميقاً بين المختصين، حيث انقسموا إلى مؤيدين ومعارضين للتعليم الإلكتروني، المؤيدين المختصين في التقنيات والحاسوب يدفعون باتجاه تبني هذا الأسلوب مستندين إلى الأثر الملموس لثورة المعلوماتية، التي تفجرت في ظل التطور المتسارع في التكنولوجيا الرقمية، على تفاصيل حياتنا اليومية بما فيها طرق تواصلنا وتعلمنا وتفكيرنا . بينما ينصح المعارضون من المختصين التربويين وعلماء الاجتماع والإنسانيات، بالنزوي وضرورة أخذ الحيطة بإجراء الدراسات وتحليلات البيئة، بما فيها الثوابت والمتغيرات، قبل أخذ القرارات حول جدوى تبني أسلوب التعليم الإلكتروني ومدى توظيفه وكيفية استخداماته .

### فرص الاستثمار بهذا المسار:

يتيح الفرصة للمتعلمين من جميع أنحاء

## الفلسطينيون في أوروبا بين الواقع والدور

صمدان الضميري - ناشط فلسطيني ومنسق الجالية الفلسطينية في بلجيكا



لآخر .

تختلف الأرقام حول أعداد الفلسطينيين في مجمل الدول الأوروبية، وهذا يعود لسببين: الأول وجود وثائق تعريفية مختلفة، تمنحها لهم الدول التي يقيمون بها، وببرزوها عند وصولهم القارة الأوروبية، والسبب الآخر فقدان الفلسطينيين لدولة ترعى شؤونهم وتعمل على توثيق المعلومات حولهم، وهذا رغم وجود سفارات وتمثيلات فلسطينية في الدول الأوروبية التي يعيشون فيها، رغم اختلاف التقديرات، لكن نستطيع القول أن العدد الإجمالي يتجاوز 600 ألف فلسطيني، وربما يقترب من 800 ألف في مختلف الدول الأوروبية، وهذا عدد كبير يجعل من فلسطيني أوروبا ثالث كتلة بشرية فلسطينية، بعد الكتلة الموجودة في فلسطين التاريخية المحتلة، وهي الأكبر والكتلة الثانية عددياً والمتواجدة في الأردن، وهذه الحقيقة تلزم فلسطينيي أوروبا التفكير بأخذ دورهم والقيام به على أحسن وجه .

في داخل هذا الوجود المهم كما ذكر، ورغم تفاوت الأعداد والتقديرات، لكن يبقى التأكيد بأن التواجد الأهم

قبل الحديث عن الفلسطينيين في الساحة الأوروبية، لا من التذكير بالعلاقة الملتبسة بين أوروبا والشعب الفلسطيني، خاصة مع تلك الدول ذات التاريخ الاستعماري، ودورها السياسي واللوجستي في بناء الكيان الصهيوني الغاصب على أرض فلسطين التاريخية، هذا الدور الذي أدى لولادة المأساة الفلسطينية، والتي ما زال شعب فلسطين يعيش نتائجها حتى يومنا هذا؛ نذكر باتفاق سايكس بيكو ووعد بلفور وقرار التقسيم، وغيرها من القرارات المجحفة بحق شعب مسالم كان يعيش طبعياً فوق ترابه الوطني، قبل بدء الدور الاستعماري الأوروبي، والذي أدى لحرمان الشعب الفلسطيني من العيش كباقي الشعوب فوق ترابه الوطني، هذه الحقيقة التاريخية تصنع على عاتق أوروبا مسؤولية تاريخية وسياسية وأخلاقية تجاه شعبنا الفلسطيني وتجاه القضية الفلسطينية، خاصة أمام المحافل والمؤسسات الدولية، وعلينا كفلسطينيين واجب التذكير الدائم بها.

بدأت الأعداد بالتزايد بشكل ملحوظ في مع سنوات الستينات من القرن الماضي، لذلك كان الاتحاد العام لطلبة فلسطين أول إطار جماهيري ينشط داخل الوجود الفلسطيني في الساحة الأوروبية، خاصة في إطار التعريف بالقضية الفلسطينية وتم إنشاء العديد من الفروع لهذه المنظمة الجماهيرية في دول أوروبية مختلفة .

لا يختلف اثنان عن حقيقة الزيادة المتصاعدة والهامة للوجود الفلسطيني في الساحة الأوروبية، وهو وجود يشمل كافة الدول الأوروبية بدون استثناء، وإن كان ذلك بأشكال وأعداد متفاوتة وفترات زمنية مختلفة من بلدٍ أوروبي

نجد بداية الوجود الفلسطيني في أوروبا مع بداية القرن العشرين، حيث مكث في بعض الجزر الإسبانية - جزر الكناري عشراً من العائلات الفلسطينية، والتي كانت في طريقها لقارة أمريكا اللاتينية، تلاها وفي سنوات الأربعينات بداية وجود لأعداد بسيطة من فلسطينيين في بريطانيا؛ إما للدراسة أو بسبب علاقة عمل ربطتهم بسلطة الانتداب البريطاني على أرض فلسطين، ثم تلا ذلك وفي أواخر سنوات الخمسينات بداية قدوم طلبة فلسطينيين للدراسة في جامعاتٍ أوروبية: مثل ألمانيا وبريطانيا والاتحاد السوفييتي لمنتسبين لأحزاب شيوعية؛



والذين تربطنا علاقات إنسانية واجتماعية ومهنية وشخصية بهم، ننقل لهم رؤيتنا كمعنيين بالقضية الفلسطينية؛ لأننا جزء من الشعب الفلسطيني وأصحاب هذه القضية: كيف نعيشها؟ وكيف عشناها؟ وماذا تمثل لنا ولأبنائنا؟ كيف نروي المأساة الفلسطينية؟ وكيف نحافظ عليها من التحوير والطمس، والعمل على إيصال الجوانب الجميلة من حياتنا الثقافية، عبر مختلف أشكالها؛ من موسيقى لرقص شعبي لوجبات فلسطينية معروفة، لترجمات لأدباء وفنانين أبدعوا وتركوا لنا إرثاً ثقافياً غنياً علينا التعريف به الأوساط الأوروبية؟

أما الفئة الثانية والهامة جداً، وهي المؤسسات والنشطاء التي تربطنا بهم علاقة مؤسساتية أو نشاطية، وتضم المئات من النشطاء الأوروبيين؛ حول هذه الفئة المهمة والنشطة في المجتمعات الأوروبية، نرى أهمية وجودنا داخل هذه المؤسسات والجمعيات، وهذا عامل مهم للتأثير على مواقفها من قضيتنا الوطنية وعلى توجهاتها، ونخص بالذكر لجان التضامن والصدقة مع فلسطين في أوروبا؛ نحن أصحاب القضية، ونحن الأقدر للحديث عنها؛ إضافة لهاتين الفئتين هناك عمل جاد ومدروس، تجاه الأجيال المولودة هنا في الدول الأوروبية، حيث آليات العمل معها تختلف عن آليات العمل في الأوساط الأوروبية، هذه الفئة المهمة والتميزية عليها دور مستقبلي هام، وعلينا توفير الأدوات المعرفية حول القضية الفلسطينية للأجيال المولودة هنا، لتقوم بدورها المستقبلي داخل البيئة الأوروبية الشعبية والمؤسساتية.

الفلسطينيين الدارسين في الجامعات الأوروبية.

فئة اللاجئين والتي بدأت وبشكل واسع بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، وخاصة من فلسطيني لبنان، وكانت وجهة هؤلاء ألمانيا والدول الاسكندنافية، ثم عرفت الساحة الأوروبية موجات من طالبي اللجوء من الفلسطينيين؛ مثلاً موجة التسعينات؛ بسبب حرب الخليج الأولى وتشمل فلسطينيين من الكويت أو من دول خليجية أخرى، وأخيراً الموجة الحالية والمستمرة وهي تشمل أعداداً من الفلسطينيين القادمين بشكل خاص من قطاع غزة ومن فلسطيني سوريا؛ بسبب الأوضاع التي تعرفها الساحة السورية منذ عشرة سنوات تقريباً.

الفئة الأخيرة والهامة جداً، وهي بتزايد متواصل هي الجيل المولود هنا في الدول الأوروبية والتي علينا مستقبلاً الوقوف أمامها وبشكل خاص دورها في المجتمعات الأوروبية، وما هو المطلوب لتعزيزه ليكون في المستقبل أحد روافع العمل السياسي الوطني والمؤسساتي الفلسطيني في الساحة الأوروبية؛ لأنهم يشكلون جزءاً من البيئة الأوروبية وبإمكانهم أن يكونوا فاعلين في الأحزاب السياسية، خاصة الداعمة والمتضامنة مع قضيتنا الوطنية.

**هناك مجموعة من المهام تقع على عاتق فلسطيني أوروبا**

**المهمة الأولى:** نقل الرواية الفلسطينية للبيئة الأوروبية الحاضنة للوجود الفلسطيني في القارة الأوروبية، وهنا نرى فئتين في أوروبا ننقل هذه الرواية لهما، الأولى عامة الأوروبيين

هو في كل من ألمانيا وهي الكتلة الأكثر عدداً، يليها الوجود الفلسطيني في الدول الاسكندنافية، أي السويد والدنمارك والنرويج، ثم بعد ذلك نجد وجوداً لجاليات أقل أهمية في كل من إسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا والمملكة المتحدة وفرنسا وقبرص، وربما فيدول أخرى وبأعداد أقل، وهنا وحتى نقترّب من الدقة، نقدم اقتراحاً للنشطاء الفلسطينيين، لكتابة أوراق حول الجاليات الفلسطينية في الدول التي يعيشون فيها، يذكروا فيها بعض المعطيات الرقمية والتاريخية للوجود الفلسطيني، وكذلك للمؤسسات في هذا الوجود مثل الجمعيات الفلسطينية في الجانب المهني: مثل أعداد الأطباء والمهندسين والمحققين والأكاديميين، في نفس الوقت على ممثلات فلسطين في هذه الدول عمل برامج لتوثيق هذا الوجود، أسوة بما تقوم به سفارات دول أخرى.

**يتشكل هذا الوجود من عدة فئات نلخصها بالتالي:**

فئة العمال التي قدمت في مرحلة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، وخاصة في ألمانيا والدانمرك وهولندا وبلجيكا.

فئة الطلبة وتعود بداياتها الجدية لمرحلة الستينات والسبعينات والثمانينات من القرن الماضي، واستمرت ولو بأعداد أقل في فترات لاحقة، وهنا يتم الحديث عن الطلبة القادمين من الخارج بهدف الدراسة، أما الجديد حول فئة الطلبة فهو الزيادة المتصاعدة بأعداد الطلبة الجامعيين المولودين في أوروبا من عائلات فلسطينية، وهي الشريحة الأكبر حالياً في أوساط الطلبة

**المهمة الثانية:** تتمثل في الدفاع عن القضية الفلسطينية في الأوساط والساحات والمدن الأوروبية، وهذا يتم عبر النشاطات والفعاليات والملفات والفيديوهات والوقفات، وهنا لا بد من وجود ومضاعفة وجود مؤسسات وجمعيات فلسطينية ناشطة وحاضرة عبر فعاليتها وهي في تزايد ملحوظ في الآونة الأخيرة، وهنا لا بد من القول أن هذه النشاطات والفعاليات نتوجه بها لأبناء جالياتنا كما نتوجه ببعضها للجمهور الأوروبي، مع العلم أن الآليات المعتمدة أحياناً تختلف بناءً على الجمهور المستهدف منها، بداية في اللغة، ووصولاً للخطاب المستعمل ومضمونه؛ التعريف بالثقافة الفلسطينية وهي غنية جداً بجانب التعريف بالحقوق والمطالب الفلسطينية، هما مضمون هذه الفعاليات والنشاطات، للنشطاء دور هام لتحقيق هذه المهمة الوطنية، ومنهم من يقوم به منذ سنوات طويلة، وهؤلاء راكموا خبرة واسعة، واستطاعوا بناء شبكة واسعة من العلاقات مع مؤسسات ونشطاء أوروبيين.

**المهمة الثالثة:** تتجسد بتقديم الدعم المادي لأهلنا على المستوى العائلي، وأحياناً عبر المشاركة في حملات تبرعية هنا أو هناك، وذلك لدعم صمودهم وبقائهم على أرض الوطن، ثم هناك الدعم المؤسساتي، أي العمل على تمويل مشاريع لمؤسسات فلسطينية جديّة، وهي موجودة وكثيرة في الوطن المحتل، بهدف دعم صمود شعبنا تحت الاحتلال، هنا في الدول الأوروبية تتوفر فرص لتمويل هكذا مشاريع لمؤسسات فلسطينية ناشطة وفاعلة في مجالات مختلفة، اجتماعية، طبية، نسائية، تنموية، وفي ميادين أخرى كثيرة ومتنوعة سواء في فلسطين أو في مخيمات الشتات الفلسطيني.

**المهمة الرابعة:** وهي تتعلق بدورنا في الساحة الفلسطينية، وتفاعلاً معها كجزء من الشعب الفلسطيني، لنا كامل الحق أن نعبر عن رأينا لما يدور حول قضيتنا الوطنية، وهنا ومن جهتنا نريد التأكيد على بعض الأمور المبدئية وهي: الشعب الفلسطيني ما زال في مرحلة التحرر الوطني وله كامل الحق باستخدام كافة الوسائل المتاحة له، لاسترجاع حقوقه الوطنية، وهذه المرحلة تتطلب الشراكة الوطنية في

مؤسسات وطنية جماعية؛ وحدة الشعب الفلسطيني عامل مهم لمعركته النضالية الوطنية، ويجب أن تكون دائماً في صلب تفكيرنا، لأن غير ذلك الفراغ والدمار الأكيد؛ منظمة التحرير هي البيت والإطار الجامع لشعبنا، يمر هذا الإطار بمرحلة قاسية، ويعرف حالة من التفكك والضعف، وتغيب لها ولمؤسساتها منذ سنوات طويلة، وهذا جزء من مخطط مدروس، تقف وراءه قوى دولية وعربية ونافذين في أوساط فلسطينية، هذا الوصف الموضوعي يحتم علينا أن نكون شركاء فاعلين في معركة إعادة الاعتبار للمنظمة، والمطالبة الدائمة لاستعادة الوحدة الوطنية، باعتبارها السلاح الأفضل في معركتنا التحررية؛ نعرف أن هناك مجموعة من الاتفاقيات وقعتها الأطراف الفلسطينية المختلفة، ولم يتم تنفيذها لحد الآن، وهذا لأسباب متعددة، منها ما هو ذاتي فلسطيني، ومنها ما هو متعلق بالعامل الخارجي الجيوسياسي؛ تطبيق هذه الاتفاقيات مقدمة للبدء بإعادة الاعتبار للمنظمة، وبالتالي استعادة دورها التاريخي مع التأكيد على الآليات الديمقراطية في تسيير المؤسسات الجماعية حفاظاً على وحدتها وعلى أداءها الفعال، كأحد روافع المشروع الوطني التحرري الفلسطيني.

### الوضع المؤسساتي الفلسطيني في أوروبا

عرف هذا الجانب توسعاً كبيراً منذ سنوات التسعينات، في السابق، كان للمنظمات الشعبية الفلسطينية دور هام في الساحة الأوروبية، وخاصة الاتحاد العام لطلبة فلسطين، وهنا لا بد من التأكيد أن مسار اتفاق أوسلو عمل على تهميش الوجود المؤسساتي، وتجميد دور المنظمات الشعبية الفلسطينية، هذه الحقيقة يضاف لها تنوع في القادمين للدول الأوروبية وزيادة أعدادهم ودخول التيار الديني على العمل والتواجد داخل هذه الجاليات، هذه العوامل مجتمعة تفسر الزيادة في أعداد الجمعيات الفلسطينية، وكذلك التنوع في ميادين ومجالات النشاطات التي تقوم بها في الدول الأوروبية؛ أعداد هذه المؤسسات بالآلاف، منها ما هو ناشط وعنده حضور ومنها مسميات غير فاعلة ويغلب على وجودها الطابع

الموسمي، أما الاتحادات والتي يغلب على تكوينها الطابع الفصائلي، فقد تحولت مع مرور السنين لهماكل غير فاعلة؛ تفتقد لرؤية ولمشروع، وتعيش حالة من التناحر بينها، يضاف لذلك عدم قدرتها على بناء أدوات تنسيقية بينها، لتكون حاضرة في البيئة الأوروبية مع المؤسساتية، وخاصة المتضامنة مع الشعب الفلسطيني، نستطيع أن نضيف أن هناك مؤسسات ذات طابع مهني؛ تشكلت في الساحة الأوروبية، مثل مؤسسات طبية تضم أطباء، تقدم خدماتها لمؤسسات فلسطينية طبية في الوطن المحتل بشكل خاص.

الوضع المؤسساتي الفلسطيني في أوروبا؛ يحتاج لعملية تقييم تهدف للإجابة على مجموعة من الأسئلة المرتبطة به مثل ما هو دورنا؟ وكيف نبني جسور بيننا؟ وما هي العناوين التي ننسق حولها؟ وكيف نتكامل مع المؤسسات الأوروبية الصديقة؟ وغيرها من الأسئلة المهمة والمرتبطة بالوجود الفلسطيني في الساحة الأوروبية.

نعم يشهد الوجود الفلسطيني بداية حراك منذ أشهر، وهذا عبر وجود مجموعات تنشط عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ومنها من بدأ بطرح أسئلة حول الدور الشعبي والمؤسساتي الفلسطيني في أوروبا، نحن أمام تجربة جديدة من التواصل بين نشطاء، قد تنجح في المستقبل بالدفع نحو بناء ثقافة جديدة تعمل على مغادرة الكثير من هذه المؤسسات نمط العمل الفردي وتغليب البحث عن عمل تنسيقي حول عناوين متفق عليها لخلق صوت فلسطيني أكثر حضوراً وأكثر فاعلية. أخيراً في هذا المجال، لا بد من التأكيد على أهمية بناء تكامل بين المؤسسات الفلسطينية ونظيرتها الأوروبية، وهذا يمر عبر حوار على مستوى البلد الواحد، وكذلك على مستوى القارة الأوروبية.

في النهاية لا بد من بناء علاقة بين الوجود الفلسطيني في أوروبا مع الشتات الفلسطيني في قارات أخرى مثل أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية، للدفاع عن حقوقنا وتمثيلنا داخل المؤسسات الوطنية الفلسطينية، في إطار مشروع وطني يعيد لمنظمة التحرير الفلسطينية دورها ومكانتها كمثل شرعي ووحيد لكل مكونات الشعب الفلسطيني.



## الركن الشديد نقاتل معا ونتنصر معا

خاص الهدف

من غزة المحاصرة، اختارت فلسطين أن تصدح بصوتها المقاوم، وتعيد تصويب بوصلة الكثيرين، فالخيار في مواجهة الاحتلال هي وحدة النضال والاصطفاف في الخندق الواحد، الهوية واضحة وهي فلسطين المقاتلة المكافحة ضد الصهيونية التي لن يعرف شعبها الاستسلام.

ربما لدى الكثير من الوطنيين مئات الملاحظات على المنظومة السياسية والبنية والأدوار الفصائلية، لكن المؤكد أن اليوم هو مفخرة لفلسطين وأهلها، إذ تنهض هذه البقعة المحاصرة لحوالي عقدين من الزمن، لتؤكد أسطورة مواجهة المظلومين المحاصرين وأبناء الشعوب المغفورة لطغيان الغزاة المستعمرين، فيقدر ما تمثل فلسطين نموذج لتراصف قوى الظلم والعدوان في هذا العالم، وما يمثله حصار غزة ومعاناة أهلها كشاهد على صلف القوى المهيمنة في هذا العالم، والضعف والتشرذم العربي، لقد أبحاث فكرة المقاومة والصمود والرفض لكل معادلات الاستسلام وشروط القوة الغاشمة، أبحاث هذا الوجود المعذب المحاصر في غزة لواحد من أبرز عناوين الصمود الفلسطيني والقدرة على المقارعة، المقاومة جدوى مستمرة، ليس مجرد عبارة اختطها شهيد من تخوم القدس المحتلة، ولكن معنى منتج وفاعل وعملائي وعقلاني، فيقدر ما يلتصق الفلسطيني بتشخيصه للاحتلال والمشروع الصهيوني كعدو أبدي نقيض للوجود الإنساني لشعب فلسطين، فإنه يقدم من خلال مقاومة هذا المشروع الكثير لا لأجل فلسطين الجغرافية فحسب، ولكن لأجل الإنسانية.

لقد حظت غزة كجغرافيا دحر عنها الوجود البري المباشر للاحتلال، بآمال الفلسطينيين ورهاناتهم، ولم يحتاج أهلها لإثبات شيء جديد، فقط تأكيدهم الدائم على حقيقة وجودهم الفلسطيني الإنساني الشجاع، ورفضهم الجذري للمشروع الصهيوني، وعلى هذا تضافر شعب فلسطين ومن آمن بقضيته، ليكون هذا الوجود المسلح، ويكتسب حيويته وإرادة قتاله، ويدرك ذاته أكثر وما يمثله ليس لفلسطين فحسب، بل لكل الشعوب المضطهدة.

إن مستقبل فلسطين المحتوم هو الانتصار على المشروع الصهيوني، لكن مدى تحقيق هذا الانتصار وكلفته مرهون بالحفاظ على هذه الوحدة التي جسدها المقاومة اليوم، وتجسيد الالتزام العميق تجاه جماهير هذا الشعب التي حملت عبء المقاومة وشكلت ولا زالت تشكل حاضنتها، وتدفع أثمانها، فما هذه الأسلحة والتجهيزات، إلا نتاج لرؤوس مرفوعة رفضت الانحناء أمام غطرسة وجبروت العدو، وانتفضت في وجه عوامل الإبادة وأدوات المجزرة، هذه الهامات ستبقى مرفوعة وهذه رؤوس لن تنكسر، بل ستزدهر إرادتها وتنشر إرادتها بالحرية أكثر، وتكرس ذاتها كهوية لفلسطين المستقبل، ونموذج لعالم أفضل يندر فيه الطغاة المستعمرين أمام إرادة الشعوب وصمودها، ذلك سيتحقق حتماً بإدراك أن الوحدة الوطنية الفلسطينية، ليس فقط بين المكونات الفصائلية، بل هي وحدة إرادة الانتصار والعيش الحر، وحدة حول مفهوم الكرامة، والإخاء، والإيمان بالحقوق الكاملة لكل فلسطيني، وكل إنسان.

## مجرد وجهة نظر إزاء أيام الزمن الجميل

طلال عوكل

كاتب ومصلل سياسي - فلسطين

يمضي قطار العمر، لجيل كامل من المناضلين، الذين يلوذون إلى الماضي للتغطية على عثرات وآلام الحاضر بعد أن استنفذنا ذخائرنا في تقديم النصح لبناء المستقبل.

في كل مرة، نودّع فيها شخصية تنتمي إلى ذلك الزمن الجميل، نكون قد غادرنا الشعور بالألم، ليجتاحنا الشعور بالأسى، المشفوع بأمل، في جيل موجود، وآخر قادم لكي يحمل الشعلة، ويخلق زمنه الجميل، يحدوناً أهل قوي وعميق بأن ثمة من سيستعيد الزمن الذي بدأه والطريق الذي رسمه، قادة الثورة المؤسسين الذين افتتحوا زمناً عظيماً، وهم في ريعان الشباب، ولم يكونوا يعيشون ضنك الحياة، والحاجة إلى لقمة العيش، لمناسبة رحيل الحكيم والطبيب جورج حبش الأمين العام لحركة القوميين العرب قبل أن يصبح أميناً عاماً للجهة الشعبية لتحرير فلسطين، لا قبل لنا لأن نعيد التذكير بعشرات أقرانه من الكبار، وكان بودنا لو أننا قادرون في هذه المساحة المحدودة، أن نتحدث فيما نعتقد أنه من الأخطاء المفصليّة، التي وقعت بها الحركة الوطنية آنذاك، ولا تقاس طبعاً بضخامة الإنجازات والايجابيات، ولكنها ضرورة للجيل الذي يحمل الراية لبناء المستقبل.

أكتفي في هذا السياق فقط بأمل مقفل ما لم يفتحه جيل قادم وهو ينطوي على حسرة، جوهرها: أن حبش ورفاقه الأوائل لو أنهم اختاروا استمرار حركة القوميين العرب مع ما اقتضى من تغييرات نحو التركيز على القضية الفلسطينية في إطار العمل القومي العربي، وتحولوا إلى الكفاح المسلح؛ طبعاً ليس في هذا تجاهل لأهمية المنهج العلمي الجدلي في التحليل، ولكنه اقتراب أكثر من خصائص البيئة الاجتماعية والثقافية الفلسطينية والعربية.

# في الهدف



## بين الفوضى المدمرة وانتظار المجهول: لبنان إلى أين؟

سركيس أبو زيد- صحفي وكاتب/ لبنان



احتفل لبنان بصمت بمناسبة إعلان الجنرال الفرنسي غورو عام 1920 إنشاء دولة لبنان الكبير، وفي ذكرى مؤيته يواجه لبنان أسئلة وجودية مصيرية من دون أجوبة واضحة. يشهد العالم اليوم مخاطر وباء كورونا، بينما لبنان يعاني بالإضافة إلى كوفيد 19 من وباء الأزمات الاقتصادية الاجتماعية المالية الخائفة؛ فضلاً عن وباء الفساد المستشري في الدولة والمجتمع. أمام هذه الحالة يقف المواطن حائراً صانعاً يخاف على مستقبله ويعيش في ظروف الفوضى المدمرة من دون أفق.

مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي وهو ما سيسمح بإدخال الدولارات إلى القطاع المصرفي وتحرير قسم من أموال «سيدر»، عندئذ من المتوقع أن يتم لجم التدهور الاجتماعي، وخصوصاً دينامية الفقر التي تطورت سلبياً بشكل سريع تخطى التوقعات. كما سيتمكن لبنان من وضع موازنة للعام 2022 لترجم الإصلاحات والواقع المالي العام للدولة اللبنانية مع بدء التفاوض مع مقرضي الدولة.

\* السيناريو الثالث وهو «ستاتيكو»، حيث سيستمر تآكل الوضع الاقتصادي والاجتماعي مع عناية دولية كي لا تؤول الأمور إلى حد فقدان السيطرة على الوضع، وهذا الأمر قد يستمر إلى فترة طويلة إلى حين تبدل في المعطيات الإقليمية والدولية.

### «مفاوضات ترسيم الحدود» مع العدو وصلت إلى طريق مسدود

برز تطور سلبي على صعيد موضوع ترسيم الحدود البحرية، حيث أبدت الولايات المتحدة الأميركية أسفها للطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات بين لبنان و«إسرائيل» في شأن ترسيم حدودهما البحرية، بعد أقل من 3 أشهر من انطلاقتها بوساطة أميركية وبرعاية الأمم المتحدة. وقال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو: «رغم وجود بعض النيات الحسنة للجانبين، فإن الطرفين لا يزالان متباعدين جداً»، مؤكداً أن واشنطن مستعدة للتوسط في مناقشات بناءة. وحض الطرفين على التفاوض على أساس مطالباتهما البحرية أمام الأمم المتحدة. ورحب وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتس، ببيان بومبيو الذي أوضح حقيقة أن المفاوضات من أجل حل وسط يتعلق بالخلاف المعروف بين الخطوط البحرية الإسرائيلية واللبنانية، كوديعة من قبل البلدين لدى الأمم المتحدة في عام 2010.

بعد انتهاء كل طرف من قول ما لديه على مدى أربع جولات بدا التباعد كبيراً، وهذا الشرخ أدى إلى أن يقترح الوسيط



سيناريوهات اقتصادية للعام 2021 بين الإقفال بسبب تفشي «كورونا» والأزمة الاقتصادية مروراً بالفقر المتزايد وضعف القدرة الشرائية وتراجع الليرة اللبنانية أمام الدولار الأميركي في السوق السوداء، أصبح المواطن اللبناني يعيش على وقع الأحداث التي تتحكم فيها «كورونا».

### أمام كل هذه المعطيات، تطرح تساؤلات عن السيناريوهات المحتملة التي سيواجهها لبنان في المرحلة المقبلة وهي ثلاثة:

\* السيناريو الأول تشاؤمي، وهو عبارة عن ترابط الأحداث السلبية مع عدم تشكيل حكومة أو تأليف حكومة لا تستوفي الشروط الدولية المطلوبة، هذا السيناريو يؤدي إلى استمرار المسار الانحداري للوضع الاقتصادي، والنقدي، والمالي، والاجتماعي إلى مستويات تصبح معها السيطرة على الغضب الشعبي صعبة جداً وهو ما قد يقود إلى فوضى أمنية...

\* السيناريو الثاني التفاؤلي، إذا ما تحقق أنه سيتم تشكيل حكومة تستوفي الشروط المفروضة من قبل المجتمع الدولي، وهنا ستعتمد هذه الحكومة إلى القيام بإصلاحات ضمن

دوما كان لبنان محكوم بالظروف الدولية والإقليمية والمحلية، خاصة الأطماع الإسرائيلية والتهديدات الأميركية. في هذه المقالة سوف أتوقف عند أبرز التحديات الداخلية؛ عوامل عدة تتحكم بالواقع اللبناني في المراحل المقبلة، ولا يمكن عزلها، وعلى الأرجح سنؤدي إلى خلط الأوراق والأدوار والمواقع في البلد، وأبرزها:

1-الضغط الأميركي خصوصاً، والدولي والعربي عموماً، على لبنان من أجل إضعاف حزب الله، ويتردد أن هذا الضغط سيشهد تصعيداً واسعاً ومباشراً في المرحلة المقبلة، ويستهدف الحزب وحلفاءه وسائر أركان السلطة والقوى السياسية على خلفية رضوخها لهذا النفوذ.

2-اقتراب الاستحقاقات الدستورية المفصلية في العام 2022 (الانتخابات الرئاسية والتيابية والبلدية، وطبعا حكومة جديدة)، وهذه الاستحقاقات ستكون ورقة ضغط في أيدي الأقوياء في الداخل، يستخدمونها للمساومة على كل شيء. وخلالها قد يصبح شعار كل طرف «يا رب نفسي»، وهذا ما يدفع أطراف التفاهم إلى إعادة ترتيب الأولويات التحالفية على أسس مصلحة جديدة.

3-كثيرون يتوقعون أن يتجه لبنان، في ضوء هذه التطورات والتحول في المنطقة، إلى مرحلة مفصلية يتغير فيها نظامه، أو حتى صيغته الحالية.. وفي هذه الحال، قد تستنفر العصبية الطوائفية والمذهبية، وتصبح لها الأولوية على التحالفات السياسية، مما يمكن أن يخلط الأوراق رأساً على عقب.

الرئيسين ميشال عون ونبيه بري في الدولة المدنية أيضا ليس جديداً، والرجلان يطالبان بها في كل مناسبة ومفصل .

وللتذكير، فإن بري دائماً ما يطالب ولا سيما في مهرجان ذكرى تغيب الإمام موسى الصدر كل عام، بإلغاء الطائفية السياسية عبر تشكيل اللجنة العليا لإلغاء الطائفية السياسية وتطبيق ما لم يطبق من اتفاق الطائف .

وترى مصادر في الحزب الاشتراكي أن المطلوب هو تطبيق الطائف والبدء بتشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية وإنشاء مجلس الشيوخ وإقرار قانون انتخابات خارج القيد الطائفي وصولاً إلى العلمانية التي طرحها كمال جنبلاط، على أن يتم ذلك بشكل تدريجي وصولاً لمناقشة قانون الأحوال الشخصية واللامركزية الإدارية، خصوصاً وأن هناك عملاً جدياً في موضوع استقلالية القضاء وضمان الشيوخ وقطع شوطاً كبيراً في اللجان النيابية المختصة . وتؤكد أن «ما نحن بحاجة إليه الآن هو برنامج اقتصادي - مالي لحل الأزمة وليس تغيير النظام كما يحاول أن يوحي البعض، وما طرح فيه من أفكار . مصادر في تيار المستقبل تؤكد أن دستور الطائف هو دستور مدني، ونحن طبعاً مع تطبيقه ومع قانون انتخابي خارج القيد الطائفي على أساس المحافظات كما

ورد في الطائف، وطبعاً هذا يرتبط مع إنشاء مجلس الشيوخ الوارد في الدستور . وتشير إلى أن الكلام عن الدولة المدنية يبقى كلاماً عاماً وربما البعض يقصد تحديداً قانون الأحوال الشخصية الذي قد يخلق مشكلة عند البحث به خصوصاً لدى المؤسسات الدينية .

أما القوات اللبنانية وأمثالها يعطون أولوية لسلاح المقاومة قبل البحث بأي نظام جديد . المطلوب حوار جدي وحقيقي بين اللبنانيين، وظروف وحيثيات هذا الحوار غير متوافرة في ظل أولويات متناقضة بين القوى السياسية . باختصار، الأزمة في لبنان مفتوحة على كل المجالات وظروف التسوية أو الحل غير ناضجة . ويبقى الغائب الأكبر كتلة وطنية شعبية فاعلة هي الرهان والخلاص .

انطلقت في إسرائيل حملة تشكك في جدية لبنان وتسوق لانهاء المفاوضات قبل أن تبدأ، ساعية إلى تحميل لبنان المسؤولية . مصادر مطلعة تؤكد أن المفاوضات مستمرة، لكنها حكماً ستتأثر بالمتغير الأميركي، الذي لم يعرف بعد كيف سينعكس على ملف الترسيم... وبالنتيجة، مفاوضات الناقورة متوقفة ولن تستأنف فعليا قبل تسلم الإدارة الأميركية الجديدة وتركيز أوضاعها، ولبنان بات جاهزاً لمفاوضات شاقة وطويلة .

### مستقبل النظام في لبنان

أحيا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مؤخراً فكرة إعادة النظر بالنظام السياسي القائم حالياً من خلال دعوته إلى عقد جديد، وكان السيد حسن نصرالله قد عرض هذه الفكرة في العام 2012 من خلال مؤتمر تأسيسي من دون الدخول في أي طرح تفصيلي .

وتكشف مصادر عن تشكيل لجان فرنسية - لبنانية لدراسة الملفات التي يمكن عرضها للنقاش والتطوير في النظام السياسي، بينما يحضر الرئيس عون لطاولة حوار في قصر بعبداء لاستمراج آراء رؤساء الكتل النيابية والمرجعيات الروحية بعد تشكيل الحكومة ونيلها الثقة مباشرة . وفكرة طاولة الحوار يتم تنضيجهما والتداول فيها بين مختلف المقار السياسية والحزبية، آخذين في الاعتبار أهمية التوقيت وما يمكن تطويره في النظام السياسي والدولة المدنية التي يكثر عنها الحديث . مع العلم أن أي تغيير لن يتم ابن ساعته ويلزمه تحضير وفترة تحضيرية للانتقال من مرحلة إلى أخرى، ومن نظام سياسي إلى آخر وما يستتبعه من تغيير في نظام الانتخاب ومقاربة الملفات المالية والاقتصادية والاجتماعية، وحتى إعادة النظر في مؤسسات الدولة ووظائفها والحاجة إلى مرافق وإدارة عامة جديدة .

ولعل أخطر ما كشفتته كارثة المرفأ عدا عناصر الدولة الفاشلة، هو سقوط هيكل النظام السياسي والاقتصادي بالكامل، وبالتالي لا بد من تغيير في هذا النظام الطائفي والإصلاح في طبيعة النظام السياسي وفقاً لما ورد في اتفاق الطائف والدستور، خاصة في بنوده الإصلاحية... وخوض

الأميركي استبدال جولة 2 كانون الأول بالتواصل المباشر مع قيادة البلدين . ومرة جديدة سمع الوسيط كلاماً واضحاً من رئيس الجمهورية بأن الوفد اللبناني مزود بالتعليمات اللازمة، مبدياً إصراره على الموقف اللبناني الذي عرض في الاجتماعات، والذي يخلص إلى إضافة نحو 1350 كلم مربعاً لمساحة الـ 860 كلم مربعاً التي كان لبنان يطالب فيها أثناء السعي إلى اتفاق الإطار، مع العلم أن واشنطن لا تزال متمسكة بعرضها للتسوية المبنية على «خط هوف» الذي يقسم المنطقة المتنازع عليها عند الحدود البحرية الجنوبية التي تمتد على مساحة 866 كيلومتراً مربعاً، ويعطي لبنان نحو 500 كيلومتر مربع، مقابل نحو 360 كيلومتراً مربعاً لإسرائيل . وقد تقاطع خط هوف مع الخط القبرصي بنسبة 60 في المئة نزولاً من التقاطع الإسرائيلي - القبرصي، وصولاً إلى التقاطع اللبناني - القبرصي، وترك نسبة ما يزيد على في المئة للبنان . في اللقاء الأخير للرئيس عون مع الوفد الأميركي الوسيط في المفاوضات السفير جون ديروشييه، أكد عون أن لبنان يريد أن تنجح مفاوضات الترسيم، وهو متمسك بسيادته على أرضه ومياهه . عون الذي اعتبر بأن الصعوبات التي برزت يمكن تذليلها من خلال بحث معمق يركز على الحقوق الدولية ومواد قانون البحار، أشار إلى خيارات عدة يمكن اللجوء إليها في حال فشل المفاوضات، من بينها التحكيم الدولي . فبعد أن طرح الأميركيون العودة إلى الخطوط السابقة (أي خط هوف) أبلغهم عون بأن لديه وثائق غربية تثبت حصة لبنان في المساحة التي يطالب بها 2200 كيلومتر مربع، وهي وثائق تعتمد على مسح جوي بريطاني قديم . وأشار إلى أنه في حالة النزاع، فإن لبنان لا يمانع الذهاب إلى التحكيم الدولي ولو من خلال الأمم المتحدة، بينما اعتبر الأميركيون بأن التحكيم سيستغرق سنوات وسينعكس سلباً على لبنان، وأن المفاوضات هي بديل عن التحكيم، وكان من بين الاقتراحات أيضاً طلب المساعدة من استشاريين دوليين من كبار الأساتذة العرب والأجانب، من خلال إعداد دراسات غير ملزمة .

بعد أن تأكد الوسيط الأميركي أن لبنان جاد في المضي قدماً بالمفاوضات انطلاقاً من المعايير التي أرساها الوفد،

## شرق أوسط قيد التكوين

د. حسن خليل - عضو المكتب السياسي ومسؤول العلاقات السياسية في الحزب الشيوعي اللبناني



احتفل لبنان بصمت بمناسبة إعلان الجنرال الفرنسي غورو عام 1920 إنشاء دولة لبنان الكبير، وفي ذكرى مؤيته يواجه لبنان أسئلة وجودية مصيرية من دون أجوبة واضحة. يشهد العالم اليوم مخاطر وباء كورونا، بينما لبنان يعاني بالإضافة إلى كوفيد 19 من وباء الأزمات الاقتصادية الاجتماعية المالية الخائقة؛ فضلاً عن وباء الفساد المستشري في الدولة والمجتمع. أمام هذه الحالة يقف المواطن حائراً صائغاً يخاف على مستقبله ويعيش في ظروف الفوضى المدمرة من دون أفق.

التبعية، وخسرت تلك المعركة قبل أن تبدأ لمصلحة نظم سياسية، ترتكب يوماً أبشع الجرائم، وعلى مرأى ومسمع من العالم كله.

هذا هو الناتج الطبيعي لعولمة مستبدة وقاتلة؛ جبلت طابع العالم بمنطقها المقلوب والسائر على رأسه، ولم يردعها منطق ولا أخلاق. هو حال العالم اليوم المتلاشية قيمه حد الحضيض لمصلحة «إمبراطورية شر» متمادية، بدورها، في غيها حد الإجمام الموصوف. فتلك المنظومة لم تتوان عن المجاهرة بنياتها لا بل، وبالعكس، تجاهر من دون أي خجل بما تفعل؛ تسيطر وتهيمن وتحاصر وعلى رؤوس الأشهاد، لا يردعها رادع. هو ذلك النهج المرتكب بحق البشرية، بمناخها وناسها ومياهاها وسلامها وعيشها وأمنها ومستقبلها، هو ذلك الإفراط في ارتكاب الجرائم بأوجهها كافة... هو ذلك العقل المتعالي، المقفل والأناني والأنوي المسيطر. هو ذلك الخطاب الذي يجمع في طياته كل الحقد والصلف والغطرسة والكراه والتشفي، إلى جانب الكذب والدجل واختلاق الذرائع والأسباب، والتي تكون في أكثريتها مفبركة: تغزو بقاع الأرض حاكمة ومتحكمة، لا يقف في وجهها حدود أو سدود، بل تراها جامحة في البراري.

أما فلسطين، بناسها وأرضها، تتلاشى، فتصيق عليها الجغرافيا حد الاختناق. قضية القرن من الزمن، والتي افتتحت مأسيتها مع ذلك الوعد الملعون، موضوعة اليوم على مشرحة التصفية، فيما شعبها موزع بين سلطة لا تحكم، ومقاومة، بعض منها، عينه على السلطة. التطبيع يتطاير في كل الاتجاهات، وبكبسة زر تتزاحم العواصم العربية لركوب قطاره، فيما الشعوب غافلة. بيانات الاستنكار كثيرة إلى جانب الشجب والتهديد والوعيد، إلا أن ذلك لن يغير قيد أنملة في المشهد السائد. لقد انقسمت «بلاد العرب أوطاني» إلى مضارب بخيام كثيرة، لا تقوى على حماية نفسها من حر الصيف ولا من قَر الشتاء، مكشوفة عارية، لا تستحي؛ حتى أن ورقة التوت لم تعد



لموقف كهذا بحيث جاءت نشأتها لتقوم بالوظيفة المفصلة على مقياس المهام المطلوبة منها. لقد استهلكت إمكانات وأجهضت انتفاضات، وأفقرت شعوباً وأذلتها... عصية على التغيير، بئر العمالة لا تنضب فيها. وبالتوازي، مشروع إمبريالي فالت، يطيح كل شيء من أمامه، تنزعه إمبراطورية القتل المتنقلة والتي تزداد شراسة وفاشية، مدعومة بالاقتصاد والعسكرة، تفرض إيقاعها على كل نواحي الحياة وميادينها. وستبقى، جبال الأطلس غرباً والهندوكوش شرقاً، حدين لمنطقة لم تهدأ ولم تستقر منذ بداية المئوية الراحلة وحتى اليوم؛ تبدلت نظم وحدود ومفاهيم وانحلت قيم وتلاشت، أما الثابت، فكان التغول المباح في كل اتجاه، إذ لم تستطع دول المنطقة استكمال معارك التحرر فوقعت في فخ

ثورة ووعد، تزامنت أحداثهما في وقت واحد، ولكن في أمكنة وأهداف مختلفة حد التناقض؛ ثورة أكتوبر الاشتراكية بقيادة لينين في روسيا في 25 أكتوبر 1917، ووعد بلفور المشؤوم، والذي سمي كذلك نسبة لقاضيه بلفور، في 2 نوفمبر 1917 بتأييد الحكومة البريطانية لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وذلك خلال حرب عالمية، امتدت على مساحات واسعة، وإن كان جُلها في القارة الأوروبية ومنطقة الشرق الأوسط، اشتركت فيها دول كثيرة وشعوب متعددة. هي مئة عام مرت، فماذا سنقول؟

...اليوم، ونحن نقف عند الطرف الآخر من المئوية، فلا نرى إلا رملاً متحركة في منطقة سريعة التحول؛ قطار التطبيع يجوب العواصم العربية، من دون خجل أو وجل. لقد أدخرت تلك الأنظمة

الضرب على الخاصرة ومن تحت الحزام ليس ممنوعاً، وبوابة الخروج من الأزمات المتلاحقة واضحة لا لبس فيها. فلتغلق بوابات التدخل الخارجي، من خلال إغلاق مسار دخولها: النظم السياسية المتحكمة، بطبيعتها ومكوناتها ووظيفتها، المنكئة على الوصايات والتماهي معها والمرتهنة لشروطها، السياسية منها والمالية... هي الباب المخلوع الذي لا يمكن إصلاحه بل يجب تغييره، وبذلك فقط نسد للفقير، المنتفض اليوم، ما له من دين في رقبة حكامه. فلسطين ستبقى القضية - المعيار وإليها سنعود لنحدد بوصلة الصراع واتجاهاته؛ فلطالما شكل شعار الوحدة العربية طريقاً لتحرير فلسطين، إلا أن ذلك الشعار لم يحقق، لا الوحدة ولا التحرير، فلنغير المعادلة بأن تشكل فلسطين طريقاً للوحدة العربية، وعلى قاعدة المقاومة لاستعادتها، ولمواجهة تلك الهجمة الإمبريالية الغربية في منطقتنا.

لذلك، فإن تعزيز المقاومة وتمتينها يبقى الخيار الأساس أمام شعوبنا العربية، مهما طالت المواجهة وصعبت. ولنا في تاريخ شعوبنا العربية أساساً للبناء عليه في تصعيد المقاومة واستنهاضها وتوحيد طاقاتها الشعبية في إطار حركة تحرر وطنية من نوع جديد، تضطلع بأشكال النضال كافة لإسقاط المشاريع الإمبريالية والأنظمة التابعة لها. لذلك، على اليسار العربي أن يعاود صوغ موقفه السياسي وتموضعه. أما التحجج بالتناقض الأيديولوجي فلا يجب أن يكون الشماعة التي تعلق عليها أسباب الانكفاء الموصول بعدم توافر الإمكانيات. خطوة إلى الوراء، أصبحت ضرورية لتبيان الصورة بشكل أوضح. فالتاريخ بماضيه وحاضره حمّال مهام مطلوبة والشعوب بدورها لن ترحم. والانكفاء عن الدور التاريخي لنشأة اليسار العربي، بشقيه الماركسي والقومي، أصبح اليوم لعنة إن لم نقل نقمة. فالتقدم ولو خطوة واحدة أفضل من هذا الجمود القاتل؛ ماذا لو قرر اليسار العربي تبني مقاومة عربية شاملة؟ الجواب سيكون بخطوتين إلى الأمام: واحدة في وجه المشروع الأساس لمواجهته، والأخرى باتجاه قوى تنصدر اليوم صفوف الاعتراض عليه وذلك لمحاورتها... ربما الأمر يستحق ذلك.

فعالية معينة بين دول الجوار والتي تشكل مجاًلاً حيوياً له. هذه «الخلطة»، الواقعة على حدود المصالح ووضع اليد على خطوط التجارة والصناعة والنفوذ، تجعل المشهد شديد التعقيد وصعب التفكيك، بحيث لا تسهل معه سلاسة الاختيار. إن غياب المشروع الوطني الجامع للشعوب العربية، بمعزل عن أنظمتها، ضيع بوصلة توجيه المواجهة وعمق مآرقها. فلم تستطع حركات التحرر الوطني العربية بلورة مشروع مزدوج الأهداف؛ نحو فلسطين ونحو أنظمة الاستتباع. لقد وقعت في قبضة أنظمة، نادت بالوحدة والاشتراكية والتحرر، ولكن بقابلية مفرطة للمساومة، في أي محطة من محطات التسويات التي تعاقبت أو تشابكت.

أما اليسار العربي فقد أوقع نفسه في فخ ازدواجية النظرة: بين المبدئية في أخذ الموقف وبين مغازلة الأنظمة القائمة والتي عملت، في أكثريتها، على سحله أو استيعابه تمهيداً لتدجينه في خدمة النظام، لقد اشتدت عليه كثرة الاتجاهات التي ينظر نحوها. لقد ضاع بين الموقف والهوية، والتي أصبحت بهويات كثيرة. لقد انقسمت قواه إلى مضارب متعددة، بين عروبة ووطنية وخصوصية و«استقلالية» مفرطة حد الإشتباه... ما جعله يكابد عناء الفهم الموحد لقضايا ولدت حروباً كثيرة وبشعارات مختلفة وبنادق متعددة. لم يبن خطة موحدة، فكانت التناقضات الملتبسة لاتجاهات مختلفة، بالسياسة والاقتصاد وأحياناً بالولاء؛ لقد ركب هياكل غير قادرة بطبيعتها على الإنتاج، ومسارات بوظيفتها غير قابلة للحياة. وعليه، سار جزءاً من الألفية الأولى، وها هو يدخل الثانية مدمى وغير قادر على المواجهة. فلأي مواجهة عليه أن يستعد؟

لعلها معركة واحدة هنا وهناك؛ لا أفق للمواجهة في بلد من دون المنطقة ككل، في وجه ذلك المشروع «الرنذيل»، الذي تتبدل قواه بينما أهدافه في حين تبقى ثابتة: أطل برأسه منذ قرن من الزمن ولمّا ينته بعد، بل بالعكس لا يزال يجد في هذه المنطقة من يسبح بحمده صبغاً وعشياً. شعوب المنطقة وقواها هي الكفيلة بذلك والأقدر عليه، فبهؤلاء الفقراء أسقطت المشاريع الاستعمارية وكانت المواجهة، ولن تستكمل إلا معهم وبهم ومن أجلهم.

تقبل بستر عورات قادتها وسياسيها البائنة على كل شاشات الدنيا، فهم يدرون ما يفعلون، ويغدقون الأموال من غير طائل إلى صاحب الأمر، وكفى المؤمنين شر القتال.

لقد أضحت منطقة الشرق الأوسط المترامية الأطراف خاضعة لمفاعيل إعادة التكوين، منطلقاً من سايكس بيكو. لقد تبدلت موازين القوى، وعليه، تجري إعادة تشكيل المنطقة من جديد بالعودة بها إلى الفدرلة المقنعة كشكل للحكم المطروح، وبالنتيجة ستزول دول لمصلحة دويلات بصفاء عرقي أو مذهبي أو طائفي، وبوظيفة في خدمة الاحتلال القائم وإدامته. هذا ما أنتجه قرن من الزمن، تزاخمت فيه القضايا حد التعارض واستكمالاً المراوحة. لقد وقع الشرق الأوسط على تقاطع مشروع إمبريالي موصوف ومشاريع إقليمية متوازية، تعبت من مشارب عديدة، وترسم أو تتوسل أدواراً محلية، ربما بذلك تصيب نصيباً من كعكة دولنا العربية ومقدراتها. لقد غاب المشروع العروبي الجامع والواضح، القائم على تلازم خطي المواجهة، بين التحرر وبناء الدولة الوطنية بكل مندرجاتها من جهة، وبين العمل لتصفية موجبات سايكس بيكو ووعدها المشؤوم من جهة أخرى. لم تتمكن النخب العربية من إتمام المواجهة، من مصر إلى سوريا إلى العراق إلى الجزائر واليمن... بأبعادها القومية والماركسية وبخطابها المتوجه نحو بناء الاشتراكية المنشودة في تلك البلاد... لتسقط في شرك الشعارات الخالية من التنفيذ، فأضحت نظاماً هجينة، تجانب المادية العلمية بالكلام وتمالق الدين بالممارسة، وتغازل دول النفط وأصحاب رأس المال... فخرست. المشروع مستمر، والمواجهة تأخذ أبعاداً متنوعة. إرهابات مخاض إعادة تشكله اليوم على تعددها، تُختبر في منطقتنا؛ التواجد الروسي - الصيني - الأوروبي إلى جانب الأميركي، يؤشر إلى إعادة النظر في مفاعيل معاهدة سايكس بيكو، التي كانت قد فصلت على مقاسات مختلفة. والاشتباك الحاصل وحدته، يعكس حجم القوى الموجودة وإمكاناتها إلى جانب أهدافها المعلنة منها أو المخفية. الأدوار الإقليمية والتي لا تقل تأثيراً عن الدولية، نرى أن جلها مرتبط بشكل أو بآخر بمصالح الدول الكبرى، وهو يفتش لنفسه عن

# قراءة في الانتخابات "الإسرائيلية" وإخفاق الجنرالات

شاكر شبات-كاتب مختص في الشأن "الإسرائيلي" / فلسطين



شهدت الساحة السياسية في إسرائيل منذ ديسمبر 2018 جموداً سياسياً، حيث جرت ثلاثة جولات انتخابية متتالية فشل فيها «تحالف أزرق أبيض» أو حزب «الليكود» في تشكيل الحكومة، وبعد آخر جولة انتخابات، التي جرت في مارس 2020 والتي لم تعط أيًا من الحزبين، القدرة على تشكيل حكومة بمعزل عن الحزب الآخر، فاجأ غانتس رئيس تحالف أزرق أبيض وحلفائه والطبقة السياسية في إسرائيل، بالموافقة على توقيع اتفاق مع نتنياهو وتشكيل حكومة وحدة، قرار غانتس المفاجئ أرخى بظلاله على استقرار تحالف أزرق أبيض من جانب، وعلى حضور واستقرار معسكر ما يسمى بالوسط واليسار من جانب آخر، المعسكر الذي اصطف خلفه بالتصويت كي يطيح بنتنياهو الفاسد من رئاسة الوزراء، وفي خطوة احتجاجية وكرد على ذهاب غانتس للتحالف مع نتنياهو، انسحب الشريك الأكبر حزب يهود مستقيل بزعامه يائير ليد من التحالف، وكذلك انسحب بوغي يعلون رئيس كتلة عوتسماه، هذه الانسحابات لم تثن غانتس من المضي قدماً في توقيع الاتفاق مع نتنياهو لتشكيل الحكومة، حيث برر غانتس دوافعه لهذا القرار بأنه ونتيجة لانسداد الأفق واستمرار حالة الجمود السياسي وتكرار الانتخابات دون تغيير في الخارطة الحزبية، فإنه بات من الضروري توفير حالة من الاستقرار السياسي في إسرائيل، وكذلك من أجل إصلاح الأضرار الاقتصادية التي تسببت بها جائحة كورونا كوفيد-19.

أولاً- تداعيات انهيار الحكومة «حكومة الاضطرار» على الخارطة الحزبية:

1- حل الحكومة والذهاب لانتخابات في شهر مارس، لم تكن رغبة نتنياهو في هذا التوقيت وهذا الطرف، حيث يتعرض نتنياهو لضغوط كبيرة، من احتجاجات أسبوعية في الشوارع ضد استمراره في الحكم، واستئناف محاكمته في شهر فبراير، ومواجهة جائحة كورونا التي تفشت في كل المدن، والتي كان لها تداعيات خطيرة على الاقتصاد والتعليم وكل نواحي الحياة، وكذلك مشاكل داخلية في حزب الليكود، وفي تعقيبها على حل الكنيست صرح نتنياهو للصحفيين، لم أكن أريد هذه الانتخابات، الليكود لم يكن يريد هذه الانتخابات، لقد صوتنا مرارا وتكراراً ضد الانتخابات لسوء الحظ، تراجع بيني غانتس عن اتفاقاته معنا.

2 - تقديم موعد الانتخابات شكل بيئة مناسبة لرفع الصوت عالياً في أروقة حزب الليكود الذي حوله نتنياهو إلى إقطاعية خاصة له ولعائلته والمقربين، نتنياهو بتجربته وما لديه من كاريزما وقدرات شخصية في العمل السياسي استطاع أن يتحكم ويمسك بتلابيب الحزب، أحكم سيطرته على كل مفاصل الحزب، شكل لوبي قوي في الفروع واللجنة المركزية، يصعد من يشاء ويسقط من يشاء، هذا النموذج الناجح الذي صنعه نتنياهو في الليكود حاول ونجح إلى حد بعيد في تعميمه على الحكومة ومؤسسات الدولة، فلقد تمكن من صناعة ثقافة سياسية في إسرائيل، بأن الدولة والمؤسسات هي نتنياهو وجعل من حضوره وزعامته ورئاسة الحكومة جزءاً من الثقافة السياسية الإسرائيلية وجزءاً من التكوين الاجتماعي والثقافي.

3 - الحراك وعدم الرضا الذي بدأ يتفاعل في أروقة الليكود احتجاجاً على نتنياهو، وعلى أسلوب إدارته للحزب والدولة ما هي إلا محاولات من بعض الطامحين في إزاحته، والحالمين بزعامه الحزب ورئاسة الحكومة، الحراك والاحتجاجات جاءت من شخصيات وازنة في الحزب، من قادة مؤسسين لهم بأع طویل في

«المواضيع السياسية والأمنية وقضايا الدين والدولة والبرنامج الاقتصادي ومعالجة القضايا الاجتماعية»، حكومة ائتلاف بين حزبين يقف كل منهما على الطرف الآخر من المتراس، لا يوجد بينهما قواسم مشتركة، فالخلاف بين الحزبين أكثر بكثير من نقاط الاتفاق، إذا هي حكومة فرضها واقع الأزمة من جانب، والتقاء في المصالح الشخصية لنتنياهو من جانب، وغانتس من جانب آخر.

- حكومة الاضطرار والهروب من أزمة الجمود السياسي والتقاء المصالح الشخصية حكومة هشية وضعيفة وإمكانية انهيارها أقرب من استمرارها وممكن أن تنفجر عند طرح أي ملف خلافي بين الحزبين، وهذا ما حصل، حيث أنهارت الحكومة وسقطت نتيجة لخلاف على إعداد موازنة عامة لمدة عامين، كما تم الاتفاق على ذلك في اتفاق الائتلاف.

- انهارت الحكومة وسقطت قبل أقل من عام على تشكيلها، حيث حلت الكنيست نفسها تلقائياً كما يقتضي القانون بعد انتهاء مهلة إقرار ميزانية الدولة لعام 2020، وبذلك سيعود الناخبون إلى صناديق الاقتراع في مارس بعد 12 شهراً فقط من الجولة الأخيرة.

هذه المبررات والمعطيات التي ساقها غانتس لا تعبر في الحقيقة عن النوايا والدوافع الحقيقية التي وقفت خلف هذا القرار، فلقد اشترى غانتس البضاعة الفاسدة التي سوقها له نتنياهو عندما أغراه بالتبادلية في منصب رئيس الحكومة الذي مثل ربحاً وفوزاً كبيراً من وجهة نظر غانتس الطامح في هذا المنصب، متناسياً النوايا الخبيثة التي مررها عليه نتنياهو والتي تهدف في الأساس إلى ضمان إفلاته من المثول أمام المحاكم، وكذلك تمزيق تحالف أزرق أبيض وإضعافه، وانتزاع شهادة براءة ذمة من خصمه، الذي انصبت حملته الانتخابية على تشويه صورة نتنياهو الجنائية.

- الاتفاق الحكومي الذي تشكل على خلفية الجمود السياسي، بات الخيار الوحيد أمام طرفي المنافسة للخروج من هذا المأزق بعني آخر أنه بات اتفاق الضرورة اتفاق آلا مفراً، اتفاق زواج العقل اتفاق الحسابات الشخصية، وإلا فإن الجمود سيبقي قائماً ونتنياهو سيبقى رئيس حكومة تصريف الأعمال حتى تشكيل الحكومة الجديدة وبقاء غانتس يقاتل دون جدوى للإطاحة بنتنياهو.

- حكومة الاضطرار أسقطت كل العناوين الأساسية، التي من شأنها أن تكون حجر عثرة في تشكيلها

التحالفات وهي ثقافة مخالفة لتلك السائدة في المؤسسة العسكرية .

- العمل في الجيش الإسرائيلي ونتيجةً للنظرة الإيجابية من المجتمع المدني في إسرائيل تجاه هذه المؤسسة، تؤهل الجنرالات بأن يكونوا محل احترام وتقدير بما يضمن انتخابهم، لكن ليس بالضرورة أن يكون هذا الجنرال لديه قدرة عند انخراطه في العمل السياسي على إدارة الدولة ومؤسساتها .

- عدم التوازن بين من يستطيع بوظيفته وعمله في الجيش أن يجعل الناس تنتخبه، وبين الشخص الذي لا يمتلك القدرة والكفاءة على إدارة وقيادة المؤسسات المدنية .

- الانتقال السريع من الجيش إلى الحياة المدنية والانخراط في المعترك السياسي الذي يحتاج إلى التدريب لرفع الكفاءة وصلل الخبرات وتنوعها، فمن الصعب أن يتمكن الجنرالات من النضوج إلا إذا دخل هذا المعترك السياسي بشكل تدريجي من عضو كنيست إلى رئيس لجنة برلمانية إلى وزير، ثم ينافس على رئاسة الحكومة .

- طبيعة الجيش وقيادته، حيث توجد ثلاث مركبات رئيسية للجيش :

- 1- الهرمية الواضحة .
- 2- تحديد صلاحيات المستويات المختلفة .
- 3- وجود آليات ونظم وقوانين بنيوية تضمن وصول هذا الشخص لرتبة جنرال أو رئيس أركان وفقاً لقواعد العمل والمهام .

- والجانب الآخر والمهم في إخفاق الجنرالات، حيث أشرنا سابقاً أن المسؤولية تقع أولاً على السياسة، نقول هنا أنه ثانياً تقع المسؤولية على الجيش، فالشخص الناجح في الجيش ليس بالضرورة أن يكون نجاحه نتيجة لجودته وتميزه الخاص، وإنما نتيجة لوجود مؤسسة الجيش بهيكلتها وصلاحيات وآليات اختيار الأشخاص ليكونوا جنرالات وقادة عسكريين .

- في المحصلة قد يكون السبب في إخفاق الجنرالات إلى :

- 1- قد يكون سبب فشل الجنرال يكمن في طبيعة السياسة بالدرجة الأولى .
- 2- أو في طبيعة تجربته ومهاراته السياسية أو في طبيعة شخصيته الإدارية .

قيادة كتلة الوسط واليسار، حيث بلغت الأحزاب التي تريد أن تمثل هذا القطاع الانتخابي 11 حزب وكتلة، أبرزها حزب جديد أعلن عن انطلاقه «رون خولدائي» رئيس بلدية تل أبيب يافا «حزب الإسرائيليين»، انضم لهذا الحزب الجديد البعض من أعضاء الكنيست الذين تركوا أزرق أبيض وبعض الشخصيات السياسية التي كانت محسوبة على حزب العمل المنهار والمختفي عن ساحة المنافسة في الانتخابات القادمة، حزب الإسرائيليين تشكل وفق اعتقاد خولدائي ليملأ الفراغ الذي خلفه انهيار أزرق أبيض واختفاء حزب العمل للحفاظ على الحيز السياسي لكتلة الوسط واليسار، وكذلك تشكيل حزب جديد يترأسه الوزير السابق ورئيس الموساد السابق داني ياتوم لخوض الانتخابات، إضافةً إلى حزب ميرتس وحزب عوفرشيلح المنشق عن حزب يوجد مستقبل، أحزاب قد يتجاوز بعضها نسبة الحسم وآخري ستفشل وستختفي .

### ثانياً- إخفاق الجنرالات.. لماذا؟

- 14 من أصل 21 رئيس أركان للجيش الإسرائيلي منذ إقامة إسرائيل دخلوا معترك الحياة السياسية، نجح 14 منهم في الوصول إل أن يكون عضو في الكنيست الإسرائيلي وعشرة شغلوا مناصب وزارية واثنان منهم فقط استطاعوا أن يصلوا الي منصب رئيس وزراء «اسحق رابين واليهود براك» .

- أثيرت في الآونة الأخيرة نقاشات وتساؤلات حول إخفاق الجنرالات من الوصول إلي منصب رئيس وزراء، علي الرغم من خوض الـ 14 الذين دخلوا معترك السياسة كمنافسين علي رئاسة الحكومة، النقاش حول هذا الموضوع جاء على خلفية الإخفاق والفشل الذي جلال تجربة الجنرالات بيني غانتس وجابي أشكنازي وموشيه بوجي يعالون .

- من رصد وقراءة التجارب، ممكن أن نقول أن المسؤولية واللوم أولاً تقع على عاتق السياسة ودهاليزها وأحابيلها وخدعها وطبيعتها أكثر مما تقع على الجنرالات، فالسياسة تتطلب ثقافة عالية المستوى من التجربة والقدرة على المناورة والدهاء وعقد الصفقات والأصطفاف وبناء

صناعة النجاح، شخصيات لم تعد قادرة على احتمال استمرار اختطاف نتنهاو للحزب، غير قادرين على الصمت طويلاً على استغلال الحزب كغطاء يتلحف به نتنهاو ليحيمه من دفع ثمن مخالفاته الجنائية، قادة وشخصيات قتل نتنهاو كل أحلامهم وطموحاتهم وسرق حقوقهم وهدد مستقبلهم في الاستمرار في الحياة السياسية .

4 - انشقاق أحد قادة الحزب جددون ساعر، الطامح في إزاحة نتنهاو وإسقاطه من رئاسة الحكومة في الانتخابات القادمة، انشقاق ساعر ومعه مجموعه من أعضاء الكنيست من ذوي التأثير سيمثل تحدياً سياسياً كبيراً لنتنهاو، فمن شأنه أن يجتذب الأصوات من كتلة نتنهاو، وسيلحق ضرراً بفرصه في تشكيل حكومة قادمة، ساعر وحزبه الجديد «الأمل» وفق ما جاءت عليه استطلاعات الرأي، تؤكد أن هذا الحزب سيحصل على عدد من المقاعد تتراوح من 16 إلى 20 مقعداً .

5 - دخول ساعر بحزب جديد العملية الانتخابية، سيؤثر على توزيع المقاعد في كتلة اليمين، فلقد استطاع أن يقطع أصوات ومقاعد من الليكود كما أسلفنا ومن حزب يمينا الذي يقوده نفتالي بينت، يميناً كان يحصل في الاستطلاعات قبل دخول حزب ساعر المنافسة في الاستطلاعات على أكثر من 18 مقعد .

6 - ومن تداعيات حل الكنيست والذهاب لانتخابات جديدة تفكك وانهايار حزب الجنرالات «أزرق أبيض»، حزب رئيسي الأركان السابقين غانتس وشريكه جابي اشكنازي، انهيار مدوي تمثل بانسحاب بعض أعضاء الكنيست وبعض الوزراء من الحزب، وانفضاض مصوتي الوسط واليسار الذين حملوه المسؤولية في خيانتهم وبيع أصواتهم لنتنهاو مقابل وعود كاذبة ووهمية .

7 - فشل وانهايار حزب أزرق ابيض يعود إلى ضحالة تجربة الجنرالات في العمل السياسي وانعدام خبرتهم في دسائس وألاعيب السياسيين .

8 - فشل حزب الجنرالات أزرق ابيض، ترك كتلة الوسط واليسار تتجاذبها مشاعر الإحباط والتفكك والانهايار، فلم تعد هذه الكتلة السياسية ومصوتوها قادرةً على منافسة كتلة اليمين في تشكيل الحكومة القادمة .

9 - انهيار أزرق أبيض، ترك فراغاً في


# المطبعون العرب «يحطمون الأواني» في خدمة سياسات وأمن وبقاء الكيان...!

نواف الزرو - كاتب صحفي وباحث في الشؤون "الإسرائيلية" / الأردن



وابتزاز أمريكي لتحقيق ذلك، هو التحول الجذري في مواقف وسياسات الأنظمة العربية من مواقف وسياسات رافضة لوجود «إسرائيل» إلى مواقف وسياسات تقبل بها وتطبع معها، وهناك في الكيان يطلقون على هذا التحول: تحول في البيئة الاستراتيجية العربية من بيئة معادية إلى بيئة صديقة...!

وفي هذا السياق يتحدثون هناك في جيش الاحتلال عن «تعاظم العمليات الإدراكية كمكمل للعمليات القتالية»، وفي المؤسسات السياسية والثقافية والإعلامية يعتبرون أن جبهة التطبيع مع العرب هي الجدار الأخير أمامهم، ولذلك تخوض «إسرائيل» حرباً إعلامية وثقافية شرسة متواصلة ضد الوعي الفلسطيني والعربي، وتوظف كل لوبياتها وعلاقاتها من أجل التأثير على الأنظمة والمؤسسات العربية المختلفة لإجبارهم أو جرهم إلى التطبيع الشامل مع «إسرائيل»، وقد حققت اختراقات كبيرة على هذا الصعيد، ولذلك أيضاً واصلت وتواصل لعبتها في المماطلة

كأن ما يجري في الدول العربية منذ بدايات «الربيع العربي»، وصولاً إلى المشهد الراهن من حروب داخلية طائفية وغزوات خارجية، ومن فوضى وتخريب، وتفكيك وانهيار للامن القطري والقومي العربي على حد سواء، إنما يلي مخططات ورغبات صهيونية قديمة كامنة، وكان ما يجري لآلة العربية في هذا الزمن، وبعد ثلاثة وسبعين عاماً من النكبة المفتوحة واغتصاب فلسطين، وأربعة وخمسين عاماً على هزيمة حزيران، من غياب وتغييب وفقدان للبوصلية والدور والوزن على المستوى الإقليمي والدولي، إنما يخدم تلك الأجندة الصهيونية، فما الذي بحثت عنه وأرادته الصهيونية منذ نشأتها، سوى هذا المشهد العربي المتفكك والضعيف والمجرد من عناصر القوة الاستراتيجية، لصالح الأمن القومي الإسرائيلي...؟! 

لا خيار أمامنا سوى حقن هذا القلب بالمزيد والمزيد من الحقن المنشطة، من أجل التغلب على هذا الرفض، مؤكداً: الأمر بالنسبة لنا حتمية حياتية-انتهى الاقتباس-، وكي يعيش هذا القلب المزروع لأطول فترة من الزمن في هذا المحيط الرفض، طور قادتهم ومنظروهم ما يمكن أن نطلق عليه نظريات ومرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي، التي تقوم بالأساس ليس فقط على تطوير القدرات العسكرية الإسرائيلية، وإنما أيضاً على تنظيف المنطقة من عناصر القوة العربية المهددة للوجود الصهيوني، ومن ضمن أهم وأخطر الآليات المعتمدة، وبتدخل

فمنذ أن كان مشروع «الوطن القومي لليهود في فلسطين» فكرة في رؤوس أقطاب الحركة الصهيونية والغرب الاستعماري، خططوا وأعدوا العدة لتهيئة المناخات المحلية والإقليمية والدولية لولادة غير طبيعية لذلك المولود الصهيوني، وكان ذلك يستلزم منهم في مقدمة ما يستلزم، العمل من أجل حياة وبقاء ذلك المولود، وذلك ما كان عبر عنه جنرالهم الأسبق موشيه ديان، في لقاء مع مجلة بمحنيه الناطقة بلسان الجيش الإسرائيلي قائلاً: «إننا/أي إسرائيل/ قلب مزروع في هذه المنطقة، غير أن الأعضاء الأخرى /العرب/ هناك ترفض قبول هذا القلب المزروع، ولذلك



الكيان حرية اتخاذ القرارات السيادية على كامل الضفة الغربية، وهكذا...! والواضح تمامًا أن الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية لا تعملان في هذه المرحلة من أجل تفكيك المقاطعة الاقتصادية العربية فقط، وإنما من أجل تحقيق التطبيع العربي بكافة أشكاله الثقافية والإعلامية والاجتماعية والتعليمية والسياسية.. الخ؛ فبالنسبة لهما فإن التطبيع يعني إقامة وإحلال علاقات طبيعية بين الأمة العربية وإسرائيل كبدلٍ للصراع الاستراتيجي، ومن هنا فإن الأصرار على التطبيع يحمل معنى القسر والإكراه والابتزاز لفرض نمط علاقة غير طبيعية، وبالتالي فإذا كان التطبيع يعني انتقالاً نوعياً لنمط العلاقة بين الطرفين المتصارعين، فإن النمط الجديد للعلاقة المطلوبة مع إسرائيل بالضرورة يخضع لموازين القوى القائمة، أما أشكال ومضامين التطبيع المطلوبة فهي كما كنا كتبنا وأشرنا في مقالات سابقة:

1- التطبيع السياسي والاعتراف بالدول العربية.  
2- التطبيع الاقتصادي - أي إنهاء المقاطعة الاقتصادية تمامًا وبناء علاقات اقتصادية في مختلف المجالات: زراعة - صناعة - خيرات - أيدي عاملة - استثمارات..

3- التطبيع السيكولوجي - النفسي، أي تطبيع وجود «إسرائيل» والقبول بها عربيًا رسميًا وشعبيًا والتعايش معها بوصفها دولة طبيعية مشروعة في المنطقة.

4- التطبيع الثقافي والفني، وهذا يعني إلغاء منظومة كاملة من المعتقدات والأفكار والمفاهيم التي نشأت عليها أجيال وأجيال فلسطينية وعربية، مع كل ما يتطلبه ذلك من تغيير في المناهج التعليمية والمطبوعات الفكرية والسياسية والثقافية والتاريخية والوسائل والخطابات الإعلامية والأنشطة الفنية.. الخ، وهذا النوع من التطبيع هو الأخطر في الجوهر، وما مسلسل «أم هارون» و«مخرج-7» إلا مثالين في هذا السياق، وربما يكون القادم أعظم وأخطر.. ولذلك يمكن القول أن «التطبيع» في المفهوم الأمريكي - الإسرائيلي ليس له علاقة بالتطبيع الإنساني الذي يقوم بين شعب وآخر

شيئاً للفلسطينيين، وقبل أي تسوية سياسية، كما أن الإدارات الأمريكية طالبت العرب على مدى السنوات الماضية بـ«التطبيع أولاً مع إسرائيل - وفقاً للشروط الإسرائيلية»، فمن الرئيس كارتر إلى كلينتون إلى جورج بوش الأب إلى بوش الابن، فالرئيس الأمريكي أوباما الذي تعهد لتنتياهو بالدفع بـ«مبادرة سلام» جديدة تتضمن دفع دول عربية للبدء بالتطبيع مع إسرائيل فوراً، وتطبيق المرحلة الأولى من خارطة الطريق، علاوة على تعهده بعدم السماح لإيران بحيازة أسلحة نووية»، وأخيراً وليس آخراً جاءنا الرئيس ترامب بصفقته القرنية التصفوية ليطالب العرب بالتطبيع الشامل أولاً مع «إسرائيل»، وقد حقق نجاحات كبيرة لم تخطر في بال أحد من «الفئران في جحورهم» في يوم من الأيام، حيث خرج هؤلاء الفئران من جحورهم إلى العلن بمنتهى الوقاحة الخيانية؟!!

وإسرائيلياً - وكما نتابع ونعرف، فإن هناك إجماعاً حزبياً سياسياً أمنياً إسرائيلياً على أن يقوم العرب بالتطبيع مع «إسرائيل»، قبل أي خطوة إسرائيلية...وها أن العرب يلبون الشروط الإسرائيلية منبطين على نحو مخجل جد...!، ونقول لو كان هذا التهاوت التطبيعي العربي مع الكيان جاء وفقاً -مثلاً- للمبادرة العربية (وأنا شخصياً أسجل بأنني ضد المبادرة وأي مبادرة تصفوية طرحت أو ستطرح)، أي بعد أن تلتزم «إسرائيل» بـ«إقامة الدولة الفلسطينية» و«الانسحاب من الأراضي المحتلة»، وحل «قضية اللاجئين وحق العودة»، واعتبار «القدس عاصمة للدولة الفلسطينية العتيدة»، لقلنا هي المبادرة هكذا «تطبيع مقابل دولة عاصمتها القدس»، ولكن هذا الذي يجري في هذه الأيام إنما هو تطبيع عربي انهزامي مرعب أمام الكيان، وجاء الرئيس ترامب ليتجاوز كافة الخطوط الحمراء المتعلقة بالقضية الفلسطينية، التي التزم بها رؤساء الولايات المتحدة في المراحل السابقة، ليحطم كل الأواني -عبر الوكلاء العرب الأعراب- وليعترف بالقدس الموحدة عاصمة لـ«إسرائيل»، وبالجلولان تحت السيادة الإسرائيلية، وليأتي لنا بصفقة القرن التي تلغي تماماً كافة المطالب والحقوق الوطنية الفلسطينية، وتمنح

والتأجيل والتجزئ والتهميش لكافة عناوين الصراع، وأصرت وتصر على نحو حصري على ربط قصة المفاوضات والتسوية، والدولة الفلسطينية بعملية التطبيع الشامل ما بينها وبين العالم العربي، أي أن تكون التسوية إقليمية أولاً بأن يطبع العالم العربي كله معها، وبعد ذلك يجري تسوية القضية الفلسطينية، والإقليمية هنا تعني أن يفتح العرب أبواب التطبيع الشامل على مصاريعها قبل تسوية القضية الفلسطينية، فهاهم أقطاب «إسرائيل» من بيريز إلى باراك وشارون وأولمرت وليفني ثم إلى نتنياهو، واصلوا لآعائهم واشترطاتهم المتعلقة بالتطبيع، بحيث تستكمل «إسرائيل» على ما يبدو تطبيع العرب وتدجينهم على نحو يسبق التسوية (التي لن تحدث أبداً برأيي) مع الفلسطينيين، التي بات واضحاً أنها لن تتمخض عن شيء حقيقي للفلسطينيين والعرب، فالاحتلال مستمر والاستيطان يتفوق ويتوسع كالسرطان، والاجتياحات والاعتقالات والحملات الحربية لا تتوقف ابداً، ناهيك عن الحصار والأطواق والحواجز والجدران.

والواضح اليوم وبعد نحو عشر سنوات على «الربيع العربي» النكوي نتابع التحول الاستراتيجي في البيئة العربية من زاوية وجبهة التطبيع، وفي هذا السياق أيضاً، وفي ضوء انضمام المغرب الرسمي لقافلة التطبيع مع الكيان الصهيوني، وتوقعات انضمام المزيد من المتهافتين العرب على التطبيع، نعود لدراما التهاوت التطبيعي العربي مرة ثانية وثالثة ورابعة، لأننا أمام انهيار للجدران العربية الرسمية لصالح أمن وبقاء وسياسات «إسرائيل»..!، وأمام تهاوت تطبيعي عربي رسمي، لم يخطر ببال آبائنا وأجدادنا أبداً... ولعلنا نطرح تساؤلنا الكبير هنا: هل نجحت الصهيونية ومن ورائها الإدارة الأمريكية بزرع فيروساتها التطبيعية في الجسم الرسمي العربي؟! أم أن هذه الفيروسات مزروعة منذ زمن طويل وحان وقت إعلانها -قطافها-؟!!

وقبل الدخول في جدلية التطبيع العربي، دعونا نسجل أولاً أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على مدى العقود الماضية كانت تطالب وتصر على التطبيع العربي الكامل، قبل أن تقدم

متحاربين، أو ما بين شعوب متوادة تحتاج إلى مثل هذا التطبيع، وإنما هو تطبيع ابتزازي يستند بوضوح إلى هذا الخلل المفجع في موازين القوى، وإلى هذه الانهزامية الاستسلامية من قبل بعض العرب، وهو تطبيع ابتزازي يهدف إلى تشريع وجود دولة قامت بصورة غير مشروعة، وعبر السطو المسلح على أنقاض شعب كان قائماً على امتداد مساحة وطن مشروع له عبر التاريخ، وهو تطبيع ابتزازي يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية، مما يؤدي في المحصلة إلى تحقيق وتكريس «أطلس الأعلام والأهداف الاستراتيجية الصهيونية».

مؤسف أن نعترف أن السياسات الأمريكية - الإسرائيلية الهجومية في جبهة التطبيع نجحت إلى حد مقلق في اختراق هذه الجبهة الأهم والأخطر في المواجهة العربية مع المشروع الصهيوني، كما نجحت على نحو أخطر في بث الفتن والجدالات الداخلية في الأوساط السياسية والأكاديمية والثقافية وغيرها في الدول والمجتمعات العربية، الأمر الذي ترك ويترك وراءه حالات من الصراعات والانشغالات الداخلية العربية في الوقت الذي كان يجب أن ينشغل العرب أكثر بالمضامين الحقيقية للصراع وبكيفية التصدي لهذا الهجوم الأمريكي - الإسرائيلي الذي يستهدف تفكيك أهم وأخطر جبهة مناهضة وممانعة عربية في وجه تطبيع «إسرائيل» في المنطقة...!

وخلاصة القول في المشهد: في ضوء هذا التهافت التطبيعي العربي مع العدو، يمكننا القول بمنتهى الوضوح، أن فيروسات التطبيع العربي كأنها فيروسات صهيونية زرعت في صلب هؤلاء الأعراب، إنه تطبيع عربي انهزامي غير طبيعي مع «إسرائيل» في زمن الحروب الاستعمارية الصهيونية - الأمريكية المفتوحة على فلسطين والأمة بكاملها...!

ونعتقد أن على كل القوى الحية القومية العربية أن تستيقظ وتستنف وتوحد جهودها في معركة واحدة رئيسية، وهي التصدي لهذا الانفلات التطبيعي العربي الخطير جداً، والذي لا يخدم استراتيجياً سوى أمن وبقاء وسياسات الاحتلال الكولونيالية البرتهايدية العنصرية.

## فوضى النظام السياسي في إسرائيل!

أكرم عطا الله - كاتب صحفي فلسطيني / بريطاني

ما زالت الفوضى هي المسيطرة على الحالة في العامين الأخيرين في إسرائيل، التي تستعد لإجراء الانتخابات العامة للمرة الرابعة، وفي كل مرة بدل أن تشكل تلك الانتخابات حالة استقرار، فإنها تفرز نتائج تمهد للاضطراب الذي يليه، والذي يصبح في كل مرة أكثر استعصاء من الذي يسبقه.



بات مكشوفاً للجميع، جميع رؤساء الكتل التي تنافس إذا ما أبعدنا فرع المتدينين في اليمين، ممثلاً بحركتي شاس ويهوديت هتورا، لذا فإن وضع نتניהو هذه المرة أكثر صعوبة من المرات السابقة، وبناءً عليه كان مفاجئاً في توجهه للجمهور العربي في إسرائيل، بما يعكس حالة اليأس من تشكيل الحكومة، فأن يتوجه نتניהو للعرب الذين حذر منهم ذات يوم بمقولات لن تنساها الذاكرة العربية بسهولة، مثل نداءه في انتخابات 2015 لليهود بالذهاب للانتخابات، لأن «العرب يجتاحون الصناديق» أو شعارات مثل «بيبي أو الطيبي» أو «غاننس سيشكل حكومة مع أيمن عودة»، فلنتنياهو مستشارون لحملة الانتخابية يحصون كل صوت، ولديهم استطلاعاتهم السرية ويظهر أن الأمر على تلك الدرجة من الصعوبة التي تجعل نتניהو يتجرع السم ويذهب للعرب مستجدياً أصوات . لكل من زعماء الكتل أزمة شخصية مع نتניהو، وتحديدًا رجال اليمين، وللمصادفة ثلاثتهم من الليكود، هذا عدا عن أزمة الفساد والملفات التي تحيط برئيس الحكومة، لكن الطابع الشخصي هو الذي يدفعهم للانتقام أو إسقاط نتניהو وتحديه بهذا الشكل السافر، وهم جدعون ساعر رئيس الحزب الحديث «أمل جديد»، والذي كان أحد أعمدة الليكود، فقد اعتزل العمل السياسي قبل خمس سنوات، وعاد العام الماضي لينافس بنيامين نتניהو على رئاسة الحزب، معتقداً أن الملفات التي تحيط

إسرائيل سهلة القراءة وصعبة في آن ولسبب واحد، وهي أنها تصدر استطلاعات رأي تقوم بها مراكز استطلاعات متخصصة، ويمكن إجراء عملية حسابية بسيطة، لمعرفة القادر على تشكيل حكومة للتنبؤ بشكل الحكومة ورئيسها، وهذا يستدعي معرفة مسبقة بطبيعة الأحزاب وبرامجها وتقارباتها، وصعبة لأن الاستطلاعات دائمة التغيير، ولأن الاستقطاب السياسي أصبح حاداً في السنوات الأخيرة حيث تصبح حركة بسيطة أو متغير بعضو أو عضوين لأية كتلة قادر على إعطاء نتيجة مغايرة، هذا ما يجعل الأمر يحتاج إلى قدر من التروي، حتى الأسبوع الأخير تكوّن الكتل قد استقرت إلى حد ما تسهل التقدير ما لم تحصل مفاجآت وان كانت قليلة.

حتى الآن وكتابة هذا المقال يفصلنا حوالي شهرين عن الانتخابات في إسرائيل، وتستعر الحرب هناك بين الكتل، وهي حرب تدور بين اليمين واليمين أي في البيت الواحد، بعد تراجع يسار الوسط والذي يجسده موت حزب العمل، الذي ينتحي عمير بيرتس عن قيادته، لأن حزبه التاريخي الذي أقام الدولة لن يجتاز نسبة الحسم، ويرفض قائده الذي أخذ ذات مرة نحو النصر في تسعينات القرن الماضي، حين هزم نتניהو في ولايته الأولى إيهود باراك أن يعود لقيادته، ويتوزع الوسط في إسرائيل على عدة قوى متناثرة جزء كبير منها لن يجتاز نسبة الحسم.

ولكن اليمين الذي يتناحر لقيادة الدولة، يخوض معركة واضحة، معركة شخصية عنوانها بنيامين نتניהو الذي تمكن آخر مرة بعد انتخابات العام الماضي من خداع الجنرال بني غانتس، ليشكل حكومته، يبدو أنه لن يجد هذه المرة من يخدعه فقد

## دمية الصهاينة: ثيوفولوس الثالث

خاص الهدف



لا زال ثيوفولوس الثالث يواصل تأمره على شعب فلسطين مع المنظومة الإرهابية الصهيونية، رامياً تسهيل استيلاء العدو الصهيوني على موارد مادية وإرث معنوي لهذا الشعب، مستخدماً موقعه الديني المدعى، خائناً لأبناء فلسطين من الأرثوذكس المسيحيين.

لا يمكن فهم هذه المعادلة

باعتبارها خلاف بين موقف خياني أو تفريطي وموقف وطني فلسطيني فحسب، بل شراكة من موظف أجنبي في مؤامرة تستهدف مصالح فلسطينية عليا، فهذا البطرک يتحكم بمجموعة من الأملاك والعقارات الفلسطينية، المملوكة جماعياً لشعب فلسطين، وموضوعة كوقف في خدمة الأرثوذكس الفلسطينيين، ففي الحقيقة لا يمكن النظر للوقف كملكية للجهة القيّمة على إدارته، بل كملكية عامة توضع تحت إدارة هذه الجهة في خدمة أغراض أو شرائح معينة، لذلك إن مسلكيات البيع والتأجير والتصرف في هذه الأملاك لا يمكن أن تكون مطلقة بيد هذه الجهة المؤتمنة، خصوصاً إذا ما أثبتت سلوك تأمري ثابت على غرار ما فعل ويفعل ثيوفولوس الثالث. إن المواقف الشجاعة والوطنية من الأرثوذكس الفلسطينيين، تعكس إدراكهم لموقعهم الوطني كجزء من هذا الشعب، و تموضعهم النضالي كجزء من الكفاح الإنساني والوطني في وجه الصهيونية، موقف يستحق الانتقاد الوطني والدعم وحمل هذه القضية كأولوية وطنية ونضالية، فيما يمثل القمع الأمني لتحركات هذه الفئة الوطنية انحياز لمؤامرة هذا البطرک مع العدو الصهيوني، وفتح للطريق أمام مواصلة هذا التآمر، فما أثبتته الشواهد والتجارب السابقة أن محاولة التفاوض أو التهديد مع ثيوفولوس الثالث لم تنتج الا تشجيعه على مزيد من التآمر، ظناً منه أن لا إمكانية فلسطينية لعقابه وتدفيعه ثمن جرائمه ووقفه عند حده.

استرداد مباني دير مار إلياس التي حولها هذا البطرک إلى فندق بإشراف شركة أوروبية مشبوهة، هو الأولوية الوطنية في هذه اللحظة، بجانب معاقبة وعزل هذا البطرک، وإخراجه من موضع التحكم في جزء من إرثنا الوطني الفلسطيني وذكرياتنا الحية، وهذا ينسحب أيضاً على سلوك الدوائر الوقفية الإسلامية التي عبثت ولا زالت تعبت بجزء من الأوقاف الفلسطينية الموكلة بإداراتها.

قد يكون الاستثمار الناجح للعقارات والأملاك الوقفية هدفاً مطلوباً، ولكن هذا لا يمكن أن يأتي على حساب الهوية الوطنية والارث الحضاري والثقافي لشعب فلسطين، أو أن يكون بمعزل عن استخدام كل مورد في تدعيم الصمود والنضال الوطني الفلسطيني، وتجزير الذاكرة الوطنية، وشعبنا لم يعدم الوسائل والخبرات والأدوات حتى يلجأ لتأجير أو تسليم موروثه وموارده لغزاة متكررين داعمين للصهاينة، أو يطلب إشرافهم على تدبره لاستخدام موارده الوطنية.

بنتنياهو كفيلة بإسقاطه، ولكن ساعر الذي حصل على حوالي 25% تعرض لحملة تنكيل شديدة من قبل نتنياهو، الذي حوله إلى خرقة بالية، فخرج ساعر لا يفكر سوى بالانتقام.

ليبرمان الذي يعلن منذ ثلاثة جولات انتخابية، أن هدفه إسقاط نتنياهو فقد قام نتنياهو بالتنكيل به في الحكومة الأخيرة التي شارك فيها ليبرمان وزيراً للدفاع التي، سقطت عام 2018 وجعله مدعاة للسخرية في صحيفة إسرائيل هيوم الموالية له الممولة من صديقه الملياردير شيلدون أدلسون، الذي فقد نتنياهو منتصف يناير، وكذلك نفتالي بينيت الذي كان مديراً لمكتب نتنياهو سابقاً، ونشب خلاف مع زوجة نتنياهو سارة التي قررت طرده من مكتب نتنياهو وثلاثتهم يشكلون مع يائير لبيد مركزاً مهماً، يوازي مركز نتنياهو وتحالفه.

الاستطلاع الأخير لمعهد ميدغام، يشير إلى إعادة إنتاج الفوضى، معطياً نتائج تجعل من الاستحالة على أي طرف تشكيل الحكومة، بل أن وضع نتنياهو أكثر صعوبة من وضع منافسيه، إذ يعطي نتنياهو وشاس ويهوديت هتوراة الذين تبقى معه 46 مقعد فقط وحتى إذا تنازل نفتالي بينيت، الذي يطمح لرئاسة الحكومة، وذهب مع نتنياهو فإن كل هذا التحالف يحصل فقط على 59 مقعداً، وهذا وضع صعب لنتنياهو.

وبالمقابل فإن وضع خصوم نتنياهو أو المعسكر المقابل له، وهو خليط من اليمين والوسط واليسار، تجمعهم كراهية نتنياهو ساعر وليبيد وليبرمان وميرتس وكحول لافان والإسرائيليون برئاسة جولداتي رئيس بلدية تل أبيب السابق، يحصلون على 65 مقعداً، ولكن طبيعة هذا الخليط تجعل من الصعوبة بمكان، جمع كل هذا التناقض من ميرتس اليساري إلى ساعر اليميني والأكثر تطرفاً حتى من نتنياهو نفسه واتضح ذلك عندما كان وزيراً للتعليم.

المظهر الأبرز للفوضى هو حجم التفسخات في الأحزاب الصغيرة التي خرجت من أحزاب أخرى، وبعضها قد تشكل للتو، ولكن تسعة من تلك الأحزاب لن تتجاوز نسبة الحسم، ما يفقد الانتخابات أكثر من عشرة مقاعد، بعد رفع نسبة الحسم التي استهدف فيها الحضور العربي هناك قبل أن يتوحد، متجاوزاً تلك النسبة بل ويحصل على نسبة أكبر من نسبته السابقة، قبل أن يهبط في الاستطلاعات الأخيرة بسبب الأزمة التي سببها عضو التيار الإسلامي منصور عباس بدعمه لنتنياهو والتقرب له.

### كيف ستتشكل الحكومة الإسرائيلية القادمة؟

حتى الآن ليس هناك حكومة ويمكن الجزم بذلك انطلاقاً من استطلاعات الرأي الأخيرة، قد تتغير أو يحدث انزياحات، لكن شبه الثابت أن هناك معسكرين أصبحا ثابتين في إسرائيل، وأن الانزياحات تحدث داخل المعسكر الواحد، ولكنها لا تنتقل للمعسكر الآخر، ما يعني أن الاستطلاعات التي تصدر حالياً قريبة من الواقع وقريبة من القول أن لا حكومة إلا إذا تمكن نتنياهو من استقطاب كتلتين كبيرتين فالليكود، والحزبين المتدينين يحتاجان من 15 - 17 مقعداً، وهذا لم يعد موجوداً في كتلة واحدة، أو ربما يصل لها جدهون ساعر لكنه الأشد رغبة بالانتقام ومن غير المتوقع أن يمد حبل النجاة لنتنياهو بعد أن أعلن أن لديه حبل المشنقة، وإن لم يستبعد ساعر المشاركة مع الليكود شريطة غياب نتنياهو.

هذه المرة الفوضى أكبر ولا حكومة على رأسها نتنياهو هذا ما يمكن قراءته الآن قبل الانتخابات بشهرين ولكن هل يتغير شيء؟ مستبعد بعد ثلاثة جولات أن نكون أمام تغير كبير، ومن الواضح أن أزمة نتنياهو تتعمق، فيما أن يغادر نتنياهو، أو انتخابات خامسة أو معجزة بات لشدة الإفلاس يبحث عن أصوات لليكود بين العرب...!!!

## الصحة النفسية لدونالد ترامب: الترجسية الخبيثة

أحمد مصطفى جابر - كاتب وباحث - محرر شؤون العدو في الهدف



عنوان هذا المقال ليس من عندنا، فهو موضوع نقاشات واسعة في الولايات المتحدة الأمريكية، منذ تسلم ترامب منصبه الرئاسي، وكان يعود باستمرار إلى تنوءات بيانية كبيرة عند كل موقف وقرار يتخذه الرئيس، لا يجد الناس تفسيراً له في عالم المنطق والحياة الطبيعية. هذا النقاش عاد بقوة، مع الانتخابات الأخيرة والمواقف والسلوك الذي سلكه ترامب في تعبيره عن آرائه بالانتخابات وبخصومه، أو ردود أفعاله على نتائجها المعلنة وصولاً إلى انفجار الموقف في الكونغرس والمدن الأمريكية، ما رأى المشرعون بما فيهم جمهوريون، وصحفيون وخبراء أن ترامب يتحمل شخصياً المسؤولية عنه.

حدود هذه المسؤولية، مختلف عليها، وهذا الاختلاف يقود إلى الاختلاف حول توصيف ترامب أو على الأقل ممارساته، هل هي ممارسات إجرامية تستدعي محاكم جنائية؟ أم هي نتاج لاضطرابه العقلي، أو النفسي الذي جعله يسلك بهذه الطريقة وصولاً إلى القول بأن ترامب نمط جديد معدل من الفاشية الكلاسيكية التي شاهدناها منذ وصول الحزبين النازي والفاشي إلى السلطة في ألمانيا وإيطاليا، وحلفاءهما أو مقلديهما في عديد من البلدان حول العالم؟

يكون لديهم موافقة لمناقشة الصحة العقلية لهذه الشخصية، وتم إنشاء هذه القاعدة من قبل الجمعية الأمريكية للطب النفسي في عام 1973 كرد فعل على الحملة الرئاسية بين باري جولدووتر وليندون جونسون في عام 1964، حيث قامت مجلة Fact Magazine بسؤال الأطباء النفسيين عما إذا كان Goldwater لائقاً نفسياً ليكون رئيساً، وأثارت آرائهم الجدل والنقد، وأدت إلى دعوى قضائية من قبل Goldwater. وتحولت القاعدة إلى التزام من قبل المتخصصين في الصحة العقلية، لكن لم يكن هذا الالتزام جمعياً، حيث أعرب آخرون عن معارضتهم وشاركوا وجهة نظرهم حول اللياقة العقلية للرئيس ترامب من خلال كتاب «الحالة الخطيرة لدونالد ترامب: 27 طبيباً نفسياً وخبراء في الصحة العقلية يقيمون رئيساً ومنصات أخرى. مرد هذا النقاش الأمريكي والعالمي نسبياً المحتدم هو أن دونالد ترامب قلب تماماً جميع الأفكار التقليدية حول القيادة والسياسة، ما جعل اهتماماً هائلاً ينصب على سماته الشخصية، وكذلك المشاعر التي يبثها

هذا النص هو الجزء الأول من مادة طويلة تناقش حالة الرئيس الأمريكي السابق بين ادعاءين أو افتراضين رئيسيين: المرض العقلي، والانحدار الفاشي، وفي هذا القسم نبحث قدر المستطاع الصحة النفسية لترامب نراجع المعطيات التي تحيل إلى توصيفه كمضطرب أو مريض نفسياً. على أن يخصص الجزء الثاني للإجابة عن سؤال: هل دونالد ترامب فاشي؟

### الصحة العقلية للرئيس

ممنوع طبعاً في أروقة الطب النفسي، ويكاد يكون مستحيلاً الوصول إلى تشخيص دقيق لحالة شخص معين بدون فحص سريري مكثف ومباشر وشخصي، ولكن رغم ذلك اتفقت أدبيات علم النفس على جملة من المحددات التي أثبتتها التجارب السريرية والتي يمكن تعميمها واستخدامها للحصول على مؤشرات بنسبة كبيرة من الثقة، الأمر الآخر في حالة الرئيس ترامب وإمكان تشخيصه هو قاعدة «غولدووتر» التي تنص على أن الأطباء النفسيين لا ينبغي لهم تشخيص شخصية عامة ما لم يكونوا درسوها شخصياً، أو أن

في الجمهور، عبر تشجيعه الفوضي وكسر القوانين الفيدرالية، وعدم ممانعته في استخدام العنف ورفض إدانة العنف الصادر عن مناصريه، بل امتناعه عن مطالبتهم بمغادرة الكونغرس بعد احتلاله، وتعطيل جلسة المصادقة على الانتخاب لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة، وقيل ذلك تاريخ طويل من الإحاطات العامة المعادية لفتات مختلفة من الجمهور وارتفاع معدل تغيير الموظفين والآراء الثقافية التي من شأنها أن تهدد وحدة الأمة، ما دفع الكثيرين إلى أن يصلوا لربط الصحة العقلية للرئيس باعتبارها أمراً يتعلق بالأمن القومي، حيث استشهد البعض بخطابه وسياساته كحافز لجرائم الكراهية، بينما يزعم آخرون أنه تم تصويره بشكل غير عادل



يقوم فيها الكثير من المتخصصين في الصحة العقلية بتشخيص شخص حي. واستنتجهم جاء استناداً إلى مئات الساعات من حوارات ترامب أمام الكاميرا والخطابة العلنية.

طبعاً يجب التذكير دائماً، في مجال حذر ودقيق كالتشخيص النفسي أن انحراف أي شخص بدرجة معيارية أو اثنتان عن الطبيعي لا يجعل منه خطيراً أو سيئاً أو عاجزاً، حيث من المعروف أن ملايين الناس يعنون من الاكتئاب بدرجات مختلفة، أو القلق والهوس الخفيف ومع ذلك يمارسون أعمالهم بشكل مقبول، ولكن بالذات وعكس العديد من الاضطرابات العقلية الأخرى، فإن النرجسية الخبيثة تجعل من يعانون منها يشكلون خطراً على الآخرين، فهي أقرب إلى الفصام الوهمي منها إلى القلق.

### فلماذا يكسر علماء النفس قاعدة غولدووتر الآن؟

كانت المشكلة الكبيرة أثناء سيناريو غولد ووتر الأصلي، أنه لم تكن هناك معايير موضوعية لتشخيص حالات الصحة العقلية في ذلك الوقت. استخدم المعالجون جميع أنواع المصطلحات، ومنذ ذلك الحين، ومع ذلك، وضع المجتمع معايير رسمية وموضوعية في الكتاب المقدس للصحة النفسية: الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات العقلية (DSM) باختصار ما يجعل من الممكن الاتفاق بالإجماع على التشخيصات.

ومع ذلك، فإن السبب الحقيقي للانفصال عن القاعدة هو المبدأ، حيث من المرجح

غولد ووتر - وهي إحدى قواعد الجمعية الأمريكية للطب النفسي المعتمدة إلى حد كبير لمنع إساءة استخدام الحزبيين للتشخيصات النفسية للتأثير بشكل غير ملائم على الانتخابات». لكن من الواضح ما يعرفه العديد من الأطباء النفسيين سراً، وقليل منهم قاله علناً.

### علامات اضطراب الشخصية أو المزاج

بالنسبة لأي طالب في سنته الأولى في علم النفس، فإن ليالي ترامب المليئة بالأرق والمليئة بالتفريجات الصاخبة تشير إلى الوفرة غير المنطقية وعدم السيطرة، وربما علامة على اضطراب المزاج الذي يسمى الهوس الخفيف. كما إن تاريخه الطويل في تجاهل الآخرين والخداع، إذا كان صحيحاً كما تم الإبلاغ عنه، هو سمة من سمات اضطراب الشخصية على الطيف النرجسي وحتى الاجتماعي.

### دونالد ترامب وتعريف الجنون

أجمع 58000 متخصص في مجال الصحة العقلية أن دونالد ترامب غير مستقر للغاية، بحيث لا يمكن أن يكون رئيساً، ولكن ما هي السمات التي تم تحديدها؟

يقول علماء النفس إن حالة ترامب هي مزيج من الاضطرابات العقلية التي تجعل المرء يشوه الواقع ويتخذ قرارات عنيفة ومندفعة وتشكل هذه الاضطرابات، وفقاً للطبيب الذي صاغ مصطلح النرجسية الخبيثة في الستينيات من القرن الماضي «أشد الأمراض وجذراً للدمار الأكثر شراسة. هذه هي المرة الأولى في التاريخ التي

من قبل الصحافة.

### طفولة الرئيس ترامب حسب علماء النفس

في تموز/ يوليو 2020، نشرت ابنة أخت الرئيس ترامب وأخصائية علم النفس الإكلينيكي ماري ترامب كتاباً صاخباً وجريئاً عن خالها، «كيف خلقت عائلتي الرجل الأكثر خطورة في العالم». كتبت ماري ترامب أن والدتها كانت تركز على نفسها وغائبة تماماً عن تربية طفلها، بينما كان والده يفتقر إلى العاطفة والتعاطف. وتجادل بأن ترامب لم يكن لديه نموذج يحتذى به في الضعف والتعاطف والمعاملة بالمثل، وأن إظهار هذه السمات كان أمراً خطيراً في منزل العائلة. وقد حاول الرئيس ترامب الحصول على رضا والده طوال حياته، وهو ما تدعي ماري ترامب أنه قد يوضح الطريقة التي يتعامل بها مع بعض قادة العالم اليوم.

### شخصية خطيرة

وصف علماء نفس شخصية الرئيس ترامب بأنها غريبة، متهورة، ومقاتلة - تفرض الانتباه والتحليل، خاصة منذ أن احتل سلطة هائلة. بالنسبة لعلماء النفس، تدعو شخصيته أيضاً إلى التفسير لأنها ترسم خرائط للعديد من التركيبات النفسية المعروفة جيداً. وقد صرح بعض المتخصصين في مجال الصحة العقلية علناً برأيهم بأن سلوك ترامب يتوافق مع معايير اضطراب الشخصية النرجسية واضطراب الشخصية المعادية للمجتمع واضطراب الشخصية بنجونة العظمة، وفقاً لـ DSM-5. وقيل أيضاً أن تاريخ الرئيس ترامب وسلوكه يشير إلى عمليات عقلية مدمرة تعرض أميركا للخطر، فهو ليس مجرد رجل صيباني يمر بنوبة غضب أو أناني لا يقبل الهزيمة؛ أفعاله تشكل خطراً على صحة أميركا وأمنها.

وفي تحليل لافيت قدمه الدكتور كينيث بول روزنبرغ ونورمان أورشنتاين الأول عالم نفس، والثاني عالم سياسي، قالاً بأنهما شهدا الفشل الذريع منذ الانتخابات بخوف متزايد، من منظورين مختلفين للغاية. ودعياً للتدخل الفوري مع الرئيس، حيث منذ انتخاب الرئيس دونالد ترامب، ناقش الوسط النفسي مسألة مرضه، وتقول جمعية الطب النفسي الأمريكية إنه «يجب علينا التزام الصمت خوفاً من انتهاك قاعدة

أن يتسبب شخص ما في السلطة مع النرجسية الخبيثة في قتل الناس، ويشعر علماء النفس الذين يعرفون ذلك بأنهم ملزمون أخلاقياً بالتحدث. وهذا له سابقة قانونية في قضية محكمة تسمى Tarasoff vs Regent ، والتي كان من الممكن فيها منع قتل امرأة إذا كان المعالج النفسي للقاتل قد حذرها أو الشرطة من أن الرجل قد يقتلها. نتج عن ذلك قاعدة Tarasoff : «عندما يقرر المعالج، أو وفقاً لمعايير مهنته، أن مريضه يمثل خطراً جسيماً من العنف ضد شخص آخر، فإنه يتحمل التزاماً باستخدام الرعاية المعقولة لحماية الضحية المقصودة ضد هذا الخطر». وبالإضافة إلى مجتمع الصحة العقلية، أعرب أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء الكونغرس من كلا الحزبين عن قلقهم بشأن الصحة العقلية لترامب. وسواء كانوا على حق أم لا، فإن لتصريحاتهم آثار هائلة.

### فك شفرة حالة دونالد ترامب العقلية

النرجسية الخبيثة Malignant narcissism، وفقاً لجون دي جارتنر، أحد كبار علماء النفس في الولايات المتحدة (درّس اضطرابات الشخصية في جامعة جونز هوبكنز لمدة 28 عاماً وشرح مشاكل بيل كلينتون العقلية في كتاب In Search of Bill Clinton: A Psychological Biography) هي في الأساس مزيج (متلازمة) من ثلاثة أمراض عقلية - اضطراب الشخصية المعادية للمجتمع، ويسمى أيضاً «الاعتلال الاجتماعي» وبالإنكليزية «Antisocial personality disorder»، وأشار إليها أحياناً بالسيكوباتية، رغم وجود فروق طفيفة، واضطراب الشخصية بجنون العظمة (البارانويا)، واضطراب الشخصية (Narcissistic personality disorder)، -بالإضافة إلى السادية، أو الاستمتاع بالحقائق الألم بالآخرين، ومن المعروف أن هذا المفهوم قد تم تطويره من قبل إريك فروم رائد التحليلية الثقافية، واستخدمه كوسيلة لوصف الشر، وتحديداً لوصف أدولف هتلر.

يقول غارتنر، الذي إن مرض ترامب قد يطلق عليه «اضطراب شخصية الدكتاتور»، وغالباً ما تتزامن النرجسية

الخبيثة مع الهوس الخفيف - القدرة على البقاء مستبقظاً طوال الليل مهووساً بمشروع ما - مما يساعد المصابين على تحقيق مكانة مهنية عالية على الرغم من ميولهم القاسية. ويضيف «ترامب هو أخطر حالة رأيته في حياتي المهنية».

### اضطراب الشخصية المعادية للمجتمع

ووفقاً للدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات النفسية (DSM) فيما يتعلق باضطرابات الشخصية الثلاثة التي تشكل متلازمة النرجسية الخبيثة يعرض ترامب 6 من 7 سمات اضطراب الشخصية المعادية للمجتمع، بينما تكفي ثلاثة فقط ليتم تشخيص المرء بهذا الاضطراب.

1- عدم الامتثال للأعراف الاجتماعية فيما يتعلق بالسلوكيات المشروعة: ولدونالد ترامب تاريخ طويل في هذا المجال، حيث أنشأ جامعة احتيالية خدعت آلاف الأشخاص من أجل الحصول على أموال، والتي سددها خارج المحكمة مقابل 2 مليون دولار، أيضاً الاعتداء الجنسي على النساء والتفاخر به على شريط. واغتصاب زوجته السابقة، وامتداده الجنسي لامرأة وأيضاً فتاة تبلغ من العمر 13 عاماً وكلاهما سحبت اتهامها بالإكراه، وسجل عليه أيضاً تعمد الدخول على فتيات عاريات دون السن القانونية وهن يرتدين ملابسهن وشبه عاريات، وتوظيف العمال غير الشرعيين والغش في صناديق التقاعد النقايبية وإساءة استخدام الأموال الخيرية، ومختلف حالات التعامل الذاتي، وجميعها بالإضافة إلى الكثير غيرها حالات موثقة.

2- الخداع: الكذب المتكرر أو استخدام الأسماء المستعارة أو خداع الآخرين لتحقيق منفعة أو متعة شخصية، ولدى ترامب قائمة طويلة من الأكاذيب العلنية الواسعة، ومن ضمنها أيضاً استخدام أسماء مستعارة مثل انتحاله شخصية وكيل الدعاية الخاص به (جون ميللر) والتفاخر بمدى روعته على لسان ميللر.

3- الاندفاع أو الفشل في التخطيط للمستقبل، حيث وفقاً لمركز بيو، يعتقد معظم الأمريكيين أن ترامب متهور جداً. فيما يلي بعض الأمثلة الحديثة: عدم إدراك ما يفعله رئيس

الولايات المتحدة في الواقع، وعدم التخطيط لكيفية تعيينه في البيت الأبيض إذا فاز، وما إلى ذلك. الخروج عن النص في معظم الخطب، حقيقة أن حكومته بقيت ولا تزال تعاني من نقص الموظفين وطرحه لحظر الهجرة كما لو كان حالة طارئة دون تحذير المطارات أو حتى إحاطة موظفيه أو الكونجرس وكذلك إرسال تغريدات في الثالثة صباحاً تهاجم المواطنين.

4- التهيج والعدوانية: من المعروف لأي مشاهد متابع للتلفزيون أن انفعال ترامب موثق جداً، وهو فخور بعدوانيته، ويشجع أنصاره على أن يكونوا عدوانيين وعنيفين وتم تسجيل عدوانيته ضد موظفي البيت الأبيض، وهي قائمة طويلة جداً من الأشياء العدوانية التي قالها أو فعلها.

5- الاستهتار المتهور بسلامة النفس أو الآخرين: رغم أنه ليس هناك الكثير من الأدلة (السريرية) حتى الآن، وعدم المسؤولية المستمرة، كما يتضح من الفشل المتكرر في الحفاظ على سلوك عمل ثابت أو الوفاء بالالتزامات المالية، حيث إن عدم وفاء ترامب بالتزاماته المالية موثق جيداً.

6- عدم تأنيب الضمير أو عدم المبالاة أو تبرير الأذى أو إساءة المعاملة أو السرقة من شخص آخر، حيث أن كتبه الثمانية مليئة بالإهانات للجميع، من عارضات أزياء إلى مشاهير إلى مواطنين عاديين؛ إنه يستمتع بتمزيق الناس على تويتر، ورفض الاعتذار عن إهانة والدي جندي أمريكي ميت، أو للمجتمع الأسود بسبب حملته العنصرية ضد جنسية باراك أوباما وغيرها كثير جداً.

### اضطراب الشخصية بجنون العظمة

تم تشخيص ترامب بما لا يقل عن من أصل 7 مؤهلات لاضطراب الشخصية بجنون العظمة، حيث تكفي أربعة منها لتحديده بهذا الاضطراب:

1- يشتهر في قيام الآخرين باستغلاله أو إيذائه أو خداعه، فخلال حملته الرئاسية، اتهم ترامب وسائل الإعلام مراراً وتكراراً بالتحيز ضده. وادعى، بدون دليل، أن الانتخابات كانت ستزور ضده.

2- مشغول بالشكوك حول ولاء الأصدقاء أو الزملاء، حيث من الصعب

هو أنني أكثر صدقاً وأن نسائي أكثر جمالاً». ولا أحد بيني الجدران أفضل مني، صدقني».

9- سادية: كان ترامب متنماً منذ أن كان طفلاً. وقد تم بالفعل مراجعة تاريخ حياته الموثق جيداً في الاستمات بإذلال الأشخاص والجماعات الأضعف منه، وهذه هي السادية الكلاسيكية.

10- استخدام الإسقاط: عندما يدافع ترامب عن الاتهامات بالعنصرية من خلال وصف شخص

آخر بالعنصرية، فهذا عرض نفسي؛ يفعل هذا النوع من الأشياء في كل وقت. كانت إحدى اللحظات الأكثر إثارة للدهشة في المناقشات الرئاسية بين ترامب وهيلاري كلينتون هي الوقت الذي اتهمته فيه بأنه دميمة روسية، وقام تلقائياً بتوجيه الاتهام - بدون أي دليل على الإطلاق - مباشرة عليها.

### إذاً ماذا الآن؟

انتهى عهد ترامب ولم يعد مهمماً ربما سوى لدارس في تاريخ السياسة أو كحالة دراسية في الصحة النفسية، رغم أن العديدين من العلماء أجمعوا أنه إذا أمكن إقناع ترامب بالجلوس لتقييم نفسي موضوعي - وليس من طبيب يعمل تحت إمرته - فهناك احتمال كبير بأنه سيتم تشخيصه بالأمراض العقلية التي نوقشت أعلاه، مما يعني أنه لم يكن أبداً ملائماً لأن يكون رئيساً للولايات المتحدة ناهيك عن ما يتبع ذلك من مكانة هذه الدولة العالمية ودورها، ودور رئيسها، فكيف يمكن إصلاح ما أفسده ترامب؟ أم إن اضطراب هذا الرجل ليس سوى انعكاس لاضطراب حزبه ونظامه السياسي؟ أليست فكرة عظمة أميركا وفرادتها ودورها وإعجابها بنفسها والسعي لأمركة العالم هو المنحى السياسي لاضطراب نفسي لا يختلف بمقاربتة السياسية عن الترجمية الخبيثة؟

أخيراً نقول ما قاله الشاعر الفارس دريد بن الصمة وهل أنا إلا من غزية إن غوت.. غويت وإن ترشد غزية أرشد.. ولكن دريدا كان فارساً كريماً شهماً، يحمي الدار ويكرم الضيف ويعترف بأخطائه، فأين منه هذا التراب؟



بدون إنجازات متكافئة.

3- مشغول بأوهام النجاح اللا محدود والقوة والتألق؛ يعتقد أنه «خاص» وفريد من نوعه، ف «لا أحد يعرف عن الضرائب أكثر مما أعرف، ربما في تاريخ العالم». و «لا أحد يحترم النساء أكثر مني». و «لدي أفضل مزاج أو بالتأكيد واحد من أفضل الأزجة لأي شخص على الإطلاق لمنصب الرئيس. على الإطلاق» و «انظر، أنا أعرف المزيد عن مصادر الطاقة المتجددة أكثر من أي إنسان على وجه الأرض» و «أنا أفضل شيء حدث للخدمة السرية على الإطلاق». و «لا أحد يقرأ الكتاب المقدس أكثر مني». و «أنا أقل شخص واجهته عنصرية على الإطلاق». وغيرها.

4- لديه إحساس بالاستحقاق: من المؤكد أنه نشأ مع ملعقة فضية في فمه، لكن من غير الواضح كيف يعتقد أنه مؤهل.

5- الاستغالية: في منشورات عديدة، يتضح مثلاً كيف استغل ترامب العديد من الأشخاص من أجل الحصول على دعابة لم لعب الجولف الخاص به مرة واحدة، هذا النوع من السلوك.

6- يفتقر إلى التعاطف: كما قيل أعلاه فترامب لا يندم على إيذاء الناس. إنه يتجاهل آلام الكثير من الناس - حتى الألم الذي تسبب فيه لهم - بينما يدعي في الوقت نفسه أن «لا أحد يفهمهم» أفضل منه.

7- غالباً ما يحسد الآخرين أو يعتقد أن الآخرين يحسدونه.

8- التكبر: السلوكيات المتفطرسة أو المواقف وهو يقول عن نفسه: «معدل الذكاء الخاص بي هو من أعلى المعدلات - وأنتم جميعاً تعرفونه! من فضلك لا تشعر بهذا الغباء أو عدم الأمان. إنها ليست غلطتك». و «أعتقد أن الاختلاف الوحيد بيني وبين المرشحين الآخرين

الحصول على ثقة ترامب، ومن السهل إقناعه بطردك؛ بسبب عدم الولاء المتصور. إنه لا يثق في موظفيه، باستثناء قلة في الدائرة الداخلية. ولا يثق في عملاء المخابرات الذين يعملون معه. العمال الفيدراليون لا يثقون به في عدم التجسس عليهم، ولا يبدو أنه يثق في تصويت زوجته له!

3- يحجم عن الثقة في الآخرين: يشعر ترامب بجنون العظمة في

الغالب من الأشخاص الذين يعتبرهم خارج دائرة ثقته. إنه يبقي كبار المسؤولين خارج دائرته المقربة ويرفع بعض الموالين إلى أماكن رفيعة. لكن لديه دائرة مقربة من المقربين الذين يشاركونهم المعلومات (بانون، كونيوي، كوشنر، إلخ).

4- يقرأ التحقير أو التهديد الخفي في ملاحظات أو أحداث حميدة، ويؤمن ترامب بالعديد من نظريات المؤامرة القائمة على معلومات غامضة من زوايا صغيرة من الإنترنت (أكاذيب مثل باراك أوباما لم يولد في الولايات المتحدة، وهيلاري كلينتون تستخدم عقاقير تحسين الأداء في المناقشات، ووالد تيد كروز اغتال جون كينيدي، وما إلى ذلك)، والتي هو تعريف البحث عن المعاني الخفية في الأحداث الحميدة.

5- يحمل باستمرار ضعيفة: يعترف ترامب بسهولة بهذا الأمر.

6- يتصور مهاجمة شخصيته أو سمعته ويسرع في الرد بغضب أو هجوم مضاد: يشتهر ترامب بالانتقاد العلني للناس بسبب الأعمال الصغيرة والكبيرة، من ميريل ستريب إلى العمال ذوي الياقات الزرقاء العشوائية. جمعت صحيفة نيويورك تايمز قائمة تضم 307 أشخاصاً وأماكن وأشياء أهانها ترامب.

### اضطراب الشخصية النرجسية

ربما يكون هذا الاضطراب هو الأكثر وضوحاً وتوثيقاً بشكل كبير، حيث يتجاوز ترامب الحد الأدنى ويظهر علامات على الأقل:

1- عظمة الشعور بأهمية الذات: يبالغ في إنجازاته مثل حجم الفوز في الانتخابات، وحجم حشد التصيب، وعدد الوظائف المحفوظة في مفاوضات شركة النقل، وما إلى ذلك.

2- يتوقع أن يتم الاعتراف به كمتفوق

## الديناميات السياسية في أمريكا اللاتينية ما بعد الحرب العالمية الثانية قراءة تحليلية (2-1)

م. تيسير محيسن - باحث وكاتب وعضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني/ فلسطين



إذا كان أدبها نعتاً بالواقعية السحرية أو «الفرائبية»، فإنما ذلك انعكاساً لواقع أمريكا اللاتينية الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والديموغرافي، الذي يتسم بالتنوع والتعقيد والعجائية وانعدام اليقين وسرعة التقلب وشدة الاستقطاب.

استخدم مصطلح «أمريكا اللاتينية» لأول مرة عام 1856، من قبل التشيلي فرانسيسكو بيلباو (في الرد على مجاولات نابليون الثالث، إنشاء إمبراطورية فرنسية في الأمريكتين)، ولذا فللمصطلح «نشأة مناهضة للإمبريالية».



من الكهنة والراهبات، للبحث عن توليفة من الإيمان الديني والالتزام السياسي، تحت راية لاهوت التحرير، انضم بعض الكهنة في الواقع إلى ميليشيات مسلحة، بينما عمل آخرون على «رفع وعي» رعاياهم فيما يتعلق بالظلم الاجتماعي، قبول هذا النوع من النشاط برفض عام من حكومات أمريكا اللاتينية، وخاصة الأنظمة العسكرية، التي اضطهد بعضها بوحشية رجال الدين المتورطين، في أواخر القرن 20، كان التطور الديني الرئيسي هو التوسع السريع للبروتستانتية، وخاصة الكنائس الإنجيلية.

شهدت أمريكا اللاتينية ما بعد الحرب العالمية الثانية ظاهرتين: انخفاض حصتها من الإنتاج والتجارة العالميين، وبالتالي تدني معدلات دخل الفرد، وفي ذات الوقت زيادة الوعي بسبب انتشار التعليم والإعلام الجماهيري، مما غذى مصادر الإحباط والاستياء، في غضون ذلك ظهرت «نظرية التبعية»، وجوهرها التنويع الاقتصادي والتصنيع البديل للواردات (ISI)، رداً على شروط التجارة والاستثمار في العالم، التي تم تكديسها لصالح الدول الصناعية في «المركز» مقابل الدول النامية في «المحيط»، في الإجمال فشلت الاستراتيجية، وإن نجحت نسبياً في بعض البلدان، فبفضل تدخل الدولة الريعية (ظلت تكاليف التصنيع

ذلك التاريخ، تنظر بعض دول أمريكا اللاتينية إلى التدخلات الأمريكية، بعين الشك والريبة.

أدى انتصار الثورة الكوبية عام 1959 إلى فرض حصار اقتصادي أمريكي، استمر حتى 2015، بعد محاولة غزو فشلت بفضل الموقف السوفييتي، ولطالما اعتبرت الولايات المتحدة صعود الحكومات اليسارية في أمريكا الوسطى تهديداً، لذا اتخذت سياستها تجاه البلدان اليسارية (بنما، بوليفيا، تشيلي) مسارين: اقتصادي، عبر عنه بالتحالف من أجل التقدم، سياسي، التدخل المباشر في شؤون القارة؛ من خلال مبدأ «العصا الغليظة»، لم تتردد الولايات المتحدة في تفعيل كل آليات السيطرة الممكنة، التدخل العسكري، الشركات متعددة الجنسية، تخريب CIA.

بالتزامن مع الزخم الذي أعطته الثورة الكوبية للحركات اليسارية، ألهمت الدعوة إلى التجديد أقلية مؤثرة

أمريكا اللاتينية هي تلك الأجزاء من الأمريكتين التي كانت جزءاً من الإمبراطوريات الإسبانية والبرتغالية والفرنسية، تتكون من مناطق جغرافية فرعية، هي أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية، وتحتوي الأخيرة على تقسيمات سياسية وجغرافية، مثل المخروط الجنوبي وغويانا ودول الأنديز. في عام 1804، أصبحت هايتي أول دولة تحصل على الاستقلال، لتلهم ثورتها حركات الاستقلال في المكسيك وفرنزويلا والأرجنتين. وبحلول عام 1825، حصلت كل أمريكا الإسبانية، باستثناء بورتوريكو وكوبا، على استقلالها.

حذر الرئيس الأمريكي جيمس مونرو، في رسالته السنوية إلى الكونغرس 1823، الدول الأوروبية، من أن بلاده لن تتسامح مع أي استعمار جديد لدول أمريكا اللاتينية، تم وضع هذا المذهب حيز التنفيذ فقط في عام 1865، ومنذ



الليبرالية الجديدة قد بدأت مع انهيار النموذج النيوليبرالي للأرجنتين في 2001-2002، مع الأزمة العالمية 2008-2009 تعزز انهيار النيوليبرالية ووضعت نهاية للعولمة المتوحشة .

لم يكن اليسار في الحكم قادراً على إدارة نجاحاته السياسية والاقتصادية، لقد وقع في كثير من الحالات في حكم الشخصية الكاريزمية، بدلا من بناء مؤسسات سياسية صلبة ومستدامة، سمح بانتشار الفساد، حقق اليسار تقدماً في مستوى معيشة الطبقات الشعبية الفقيرة، لكنه غالباً ما أدى إلى إبعاد الطبقات الوسطى وتحديدها .

اتسم اليسار في أمريكا اللاتينية بالتنوع وعدم التجانس، غير إن ثمة مشتركات عامة تجعله مختلفاً عن اليسار القديم أو التقليدي: التعامل مع الديمقراطية بوصفها نظاماً سياسياً عبر الانتخابات، تبني منظور تنموي يستند إلى إجماع ما بعد واشنطن، حالة طوارئ مشحونة بمخلفات وميراث الزمن النيوليبرالي .

نجح اليسار في إعادة الاعتبار للسياسة، بعد أن تعرضت إلى عملية نزع شرعية وتجريف في مرحلة الليبرالية الجديدة والديكتاتوريات العسكرية، وكذلك إعادة النظر في دور الدولة وطبيعتها، إذ لم تعد مجرد أداة للطبقة الحاكمة إنما ساحة للحوار، أداة للتيسيق الاجتماعي .

كما حاول اليسار بناء كتل إقليمية من أجل كسر التكامل العالمي الذي روجت له الليبرالية الجديدة، لم يعد الشعار القديم «معاداة الإمبريالية» يترجم إلى رفض قاطع للرأسمالية ومنطقها، بل إلى ضرورة تشكيل وإعادة تشكيل الكتل الإقليمية لتعزيز السيادة الوطنية لكل بلد في إطار النظام الرأسمالي .

انتهج اليسار في الحكم مسارين، المسار الإصلاحى ومسار إعادة التأسيس» الذي جمع بين ثلاث استراتيجيات: الوظيفة التحويلية للقيادة الكاريزمية، استمرار المنافسات الانتخابية لتعزيز مشاركة المواطنين التي تعزز الشرعية الحكومية، إعادة تشكيل (هيكلة) الدولة ومؤسساتها من خلال الاستبدالات الدستورية .

في الجزء الثاني سوف نعالج نهاية المد الوردى وصعود اليمين الشعبوي وأثر وباء كورونا على مستقبل القارة خلال الدورة الانتخابية التي يشهدها عام 2021!

في بوليفيا 2005، وأورتيجا في نيكاراغوا 2006، وكوريا في الإكوادور 2007، ثم اكتسب اليسار حلفاء جدد في هندوراس، باراغواي، البرازيل والأرجنتين، أطلقت توصيفات مختلفة على نتائج الانتصارات الانتخابية (يراهها البعض تصويماً من أجل تغيير الحكومات وليس تفضيلاً لبرامج اليسار)، «حكومات يسارية»، «اليسار الشعبوي»، «اشتراكية القرن الحادي والعشرين»، «التنمية الجديدة»، وظهر نوعان من اليسار: عصري وإصلاحي في تشيلي وأوروغواي والبرازيل، قومي صارم في فنزويلا وبوليفيا والإكوادور .

يتسم السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، الذي ظهرت فيه الحكومات اليسارية بثلاث سمات: الإفكار العميق للمجتمعات بسبب سياسات السوق، التعبئة السياسية المتزايدة لمختلف القطاعات والفاعلين الاجتماعيين (حركات اجتماعية)، أزمة التمثيل السياسي (فقدان الثقة في الأحزاب والهيئات التمثيلية) .

هذا وقد انطوى السياق كذلك على تحديين: استمرار ذات التحديات التي واجهت القارة منذ استقلالها عن إسبانيا قبل 200 عام، من حيث الاعتماد على العلاقات التجارية الهشة والمنتجات الأولية، واستمرارية العنف، وانعدام المساواة، الثاني تمثل في «الدولة» التي شكلت مصدراً للعنف وانعدام اليقين بدلاً من أن تصبح مصدراً للاستقرار والنظام، والآن فتتأمل في المشهد اليساري «المد الوردى» ما بعد 2000:

التخلي عن السياسات النيوليبرالية، عزز كل من شافيز وموراليس وكوريا الدولة واستخدامها لإعادة توزيع الثروة وتقليل الفقر وانعدام المساواة، جنت فنزويلا وبوليفيا والإكوادور فوائد ضخمة من طفرة السلع الأساسية في العقد الأول من القرن 21، التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي، ما جعل الاستثمار العام والإنفاق الاجتماعي ممكناً .

ظهرت النيوليبرالية في أمريكا اللاتينية كرد فعل على التضخم المفرط، من ناحية، والتشرد الاجتماعي المتزايد، من ناحية أخرى، وبمجرد أن حققت أهدافها الاقتصادية المباشرة، أصبحت تناقضاتها الداخلية واضحة، كان هناك أيضاً احتجاج مستمر من قبل الحركات الاجتماعية القديمة والجديدة على حد سواء، يمكن القول إن حقبة ما بعد

عالية)، ظهرت دعوات ترى أنه للحفاظ على النمو من الضروري التركيز على الصادرات أيضاً، وخاصة أن السوق العالمي كان يتطلب ذلك .

ترافق النمو الاقتصادي النسبي مع تحسن في السياسة الاجتماعية، تعتبر المرحلة الأولى في وضع سياسة اجتماعية وتطويرها تلك الممتدة منذ أزمة 1929، حتى مطلع ثمانينيات القرن 20 .

ارتبطت السياسة بنمط من التنمية على أساس التصنيع بقيادة الدولة، كان نطاق الحماية الاجتماعية محدوداً، لم يصل إلا إلى العمال الرسميين وأسرهم، اتسم الضمان الاجتماعي بمستوى عال من التفرقة (التمييز) بين الفئات المهنية، التي حصلت على مستويات متباينة من المزايا حسب نفوذها النسبي (الجيش والموظفين العموميين والمدرسين، ليتمتد لاحقاً إلى الفئات الأخرى من العمال الرسميين)، صنفت السياسة الاجتماعية طبقاً لنطاق التغطية وجودة الخدمات إلى: سياسة شاملة كانت نتاج التنافس بين السياسيين لكسب الجماهير، حصرية مرتبطة بوجود نخب فاسدة، مزدوجة في سياق عملية بناء الدولة والمنافسة الديمقراطية الضعيفة (يعود الفضل إلى الحكومات اليسارية، في وضع سياسات اجتماعية سخية ومنصفة وشاملة إلى حد كبير، خوان بيرون على سبيل المثال) .

وصعود ISI مع استنفاد نموذج النيوليبرالية، بدأت دول المنطقة في إدخال إصلاحات واسعة، أرست أولوية السوق، واللامركزية كاستراتيجية إدارية وتخفيض الإنفاق الاجتماعي العام، شهد العقدان الأخيران من القرن العشرين أزمة اقتصادية معقدة في أمريكا اللاتينية، كانت حصة المنطقة من الصادرات العالمية حوالي 6% أي أقل من نصف ما كانت عليه في عام 1950 . شهدت معظم البلدان استثناءً للنمو الاقتصادي المتواضع بعد كارثة الثمانينيات، كان 9% من سكان القارة عاطلين عن العمل، و43% تحت خط الفقر، تفاقمت أزمة الديون، توسعت الطبقات الوسطى، فشلت جهود الحد من انعدام المساواة باستثناء كوبا، تدنت معدلات الدخل، انخفض معدل النمو السكاني مع الهجرة الواسعة إلى الولايات المتحدة .

ساهمت أزمة نصف العقد الضائع (1998-2003) حول التمثيل السياسي، في حدوث «انعطاف نحو اليسار»، بدأت بشافيز في فنزويلاً ومن ثم موراليس

# الملف النووي الإيراني: فوائد التفاوض وعواقب الإخفاق!

مصمّد صوان - كاتب سياسي فلسطيني / سوريا

شؤون دولية

هذه أوقات للانفراج والحوار في الشرق الأوسط، فالجدار الحديدي الذي أقامه الرئيس ترامب مع معظم دول العالم بدأ بالسقوط...! هذه العبارة قدم وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف موقف حكومة بلاده من نتائج الانتخابات الأمريكية، وفوز مرشح الحزب الديمقراطي جو بايدن بإدارة البيت الأبيض.



الأمر الذي يعني رفع الحظر عن نوعية مبيعات الأسلحة الأمريكية التقليدية لحلفائها من أجل موازنة أي سياسة إيرانية «مغامرة» إثر توقيع الاتفاق، وفي المحصلة فإن طبيعة ومدى الحضور الأمريكي في المنطقة سيتوسع على الأرجح بعد التوصل إلى الاتفاق.. وذلك على عكس الرأي الشائع.. لأن إحياء الاتفاق السابق «1+5» لن يفكك البرنامج الإيراني النووي كلياً كما تطالب «إسرائيل»، فإن مسألة «الكمون النووي» سيبيح لإيران بأن تبقى مسألة القدرة النووية حية، بصرف النظر عن درجة احترامها لتعهداتها أو عدمها، وهكذا فإنه من المرجح أن التباين الأمريكي - الإسرائيلي بشأن طاقات إيران النووية ونواياها، سيزداد في المستقبل المنظور، بالرغم من أن الولايات ستحاول تهدئة المخاوف الإسرائيلية، و «تعويضها» عن الاتفاق بطرق أخرى.. وستسعى إدارة جو

من حيث زيادة المصاعب الأمريكية - الغربية أمام فرض «الاستثناء الإسرائيلي» وتجنب «إسرائيل» تقديم جواب لعدم توقيعها معاهدة الحد من الأسلحة النووية والخضوع لأحكامها.. كما أن دعم معاهدة الحد من الانتشار سيصعب على القوى الإقليمية الأخرى متابعة طريق نووي مستقل، على الرغم من مواقفها اللفظية المناقضة لذلك.. فالولايات المتحدة والدول الغربية التي وظفت كثيراً من الجهد من أجل حماية المعاهدة التي تعتبر ركناً حيوياً من أركان إستراتيجيتها الدولية، ربما تمارس ضغطاً أكبر على حلفائها بهدف منعهم من السير في اتجاه خيار نووي مستقل، علماً بأن الطامحين الرئيسيين على هذا الصعيد هما «تركيا والمملكة السعودية»، وهما حليفان للولايات المتحدة، ويذكران أن التحايل على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية سيكون مكلفاً للغاية.

سياسة الاحتواء الأمريكية المضمرة قد يدفع التفاهم أو التوافق بين إيران والولايات المتحدة وحلفائهما نحو انتهاج «سياسة الاحتواء المضمرة»، وفي ضوء الهواجس الإسرائيلية فإن إدارة الرئيس جو بايدن ستكون على استعداد لتقديم ضمانات «مظلة دفاعية» لجميع دول الإقليم في حال خرقت إيران الاتفاق الجديد في المستقبل،

ربما هي استدارة لتغليب لغة المصالح على الأيديولوجيا، ودعوة إلى استئناف المفاوضات حول اتفاق نووي جديد، وبالتالي فتح الباب على مجموعة تفاهات مع الغرب بشأن القضايا الإقليمية العالقة: «العراق، سوريا، لبنان، اليمن.. إلخ»، خاصة وأن روسيا الاتحادية والصين الشعبية طرفان في الاتفاق السابق «1+5»، كما أن احتمالات المواجهة العسكرية الأمريكية - الإيرانية بدأت بالانحسار، فضلاً عن أن قدرة «إسرائيل» العسكرية على تحدي اتفاق يحظى بالإجماع الدولي ستتقلص بشكل واضح، وسيفتح اتفاق «غربي - أمريكي - إيراني» بشأن العقوبات، الباب أمام تطبيع غربي - دولي مع طهران، خاصة على مستوى التجارة والأعمال، وهو ما قد يخلق دينامية ذاتية من أجل توسيع المصالح السياسية - الاقتصادية المشتركة والحفاظ عليها، الأمر الذي سيساعد في تحسين الاتفاق الجديد وتقليص احتمالات أي خرق لبنوده، علاوة على ذلك، فإن التعاون الأمريكي - الغربي مع طهران في مواجهة «الإرهاب» سيصبح ممكناً من الناحية اللوجستية.. لاستدعم التفاهات في حال نجاحها صدقية «معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية»، فيصبح من الصعب على أطراف أخرى انتهاكها، الأمر الذي ربما ينعكس على «إسرائيل»

بايدن بشكل عام لإيجاد وسائل مختلفة للتغلب على الإصرار الإسرائيلي بألوية «حاجات إسرائيل الأمنية».. وبالتالي، فإن الإدارة الأمريكية تترك مدى الحاجة إلى إعطاء مطالب إسرائيل وزناً أكبر في أي مفاوضات يمكن استئنافها بين الفلسطينيين والإسرائيليين..!

على صعيد آخر - في المقابل - وكما جرى في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، فإن الجانب الأمريكي قد يسعى لـ «تعويض» الجانب العربي الرسمي عامة، والجانب المهزول نحو التطبيع خاصة، عبر تجديد مساعيه من أجل استئناف «مفاوضات السلام» مع «إسرائيل».. وقد تغتنم واشنطن فرصة «الأجواء الإيجابية» الناجمة عن عودة الائتلاف الخماسي: «الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، روسيا، الصين» إضافة إلى ألمانيا «1+5» من أجل التوصل إلى تفاهم دولي جديد بشأن أسس وآلية التسوية السياسية، والحل النهائي المفترض للصراع العربي - الإسرائيلي.

المحور الخليجي - المصري

إن المحور «الخليجي - المصري» الذي بدأ يتشكل بعد المصالحة الخليجية الأخيرة، وعودة قطر إلى مجلس التعاون الخليجي وإعلان «اتفاق العلا» من السعودية، ربما يتخذ شكلاً أكثر فاعلية بالتزامن مع استئناف المفاوضات

## صك صلح عشائري



في نقل مباشر من مضارب مدن الملح وممالك الرمال أن أمراء وملوك آخر العصر والزمان قد اجتمعوا لدعوة كريمة في مضرب كبيرهم الذي افتتح الاجتماع خطيباً بالقول الحمد لله ثم الحمد لله ... الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله يا عباد الله وأولياءه الصالحين أوصيكم بتقوى الله ولزوم طاعته وأحذركم ونفسي من مخالفة أوامره وعدم طاعة أولى الأمر منا سدد الله خطاهم وحماهم.

لقد هدانا الله جلت وعلت قدرته وبتشجيع من شيخنا الإفرنجي طرامب أبو إيفانكا دام عزه، وحبب قلوبنا ببعضها البعض، واليوم يجتمع أبناء شيوخ عشائرتنا الموقرين، والله أعلم أنهم متحابين غير مكريهين، حودا -سوسو- توتو- روزو وبدعم وإسناد من أبو ضحكة جنان وبرعاية كريمة وتوجيه سامي من شيخ مشايخ البر والبحر ومن طلعت عليه الشمس وغربت طويل العمر الشيخ طرامب أبو المزيونة التي تقول للشمس أغربي وتحل محلها سبحان الخالق والخالق أحسن، لقد سلبت الأموال ولب الرجال وخارت القوة أمامها وكادت أن تترمل أمهات العيال.

الشيخ طرامب البردقاني المجنون حلف بطلاق بالثلاثة من ميلانا التي لا تقل حسنا عن ابنة ضررتها إذا لم يتصالح العيال (لخلي الله ما خلقهم) وتزولا عند رغبة الشيخ وأولياء الأمور اتفق عيال الشيوخ أن يوقعوا صلح الصك العشائري وأهم ما جاء فيه:

- عدم اعتداء أحد على الآخر أو الإساءة إليه دون علم ومشورة الشيخ طرامب وتشجيعه من تحت تحت.
- وقف حملات التحريض ولجم كل عشيرة للهمل والضيع عندهم، وأيضا للفهمانيين المحترمين.
- حل كل المشاكل العالقة بينهم بالتفاهم وبأمر من الشيخ طرامب.
- البدء بالزيارات المتبادلة بين شيوخ القبائل والعشائر.
- إقامة الولائم والأفراح والليالي الملاح.
- على كل الشعراء والمادحين استبدال أشعارهم من الذم إلى المديح.

• توجيه وأمر من الشيخ طرامب أبو كشة لكل شيوخ العشائر والقبائل ممارسة الضغط بكل ما يملكون من قوة مادية ومعنوية على عاملهم في أحد الأمصار لعقد صلح مع شقيقه بأسرع ما يمكن، ويبرق له بعد التوكل على الله وما فات مات وباسم الله يفتتح الانتخابات.

• يأمر الشيخ طرامب جميع الشيوخ والوجهاء فتح بيوتهم أمام أبناء عمومته من عشائر الشيخ شايوك الهمام ويفكونا من العداوة والحال المائل فأنتم أهل.

أحد الرعيان كان حاضر للمجلس قال: سمعت أن الشيخ طرامب يمكن يطير وتطير معه الدنيا والريح تهب علينا، لأن الشيخ أبو كشة يمكن يحل محله لا سمح الله وقدر!

راع آخر: سمعتم يا ناس أن الشيخ طرطور أبو كشة هدد وأقسم أن يجعل الدم الركب.

كبير الشيوخ: صاح بالرعيان وأردف يقول خستتم يا كلاب، ما شفتوا شو صار بالكتول هيل.

الراعي: تقصد الكابتول هيل يا شيخ.  
الشيخ: اللي هو.. صبوا القهوة للأجاويد وأشار إلى عازف الربابة بين يديه دورك يا ولد سمعنا اطرنا فصدح...

يا ياهو يا حبيب وإحنا سندك بعد ترامب سمعنا رح تخب  
الشيخ: أخرس يا غراب لحد من جماعة بدن يسمعك.

الشاعر: تقصد بابدن يا شيخ؟  
الشيخ: فضحتنا الله يفضحك.

الدولية مع الجانب الإيراني؛ خوفاً من شعور طهران بأنها تملك هامشاً أوسع من حرية العمل في سبيل تحقيق أهدافها الإقليمية بعد رفع العقوبات عنها وتطبيع علاقاتها مع الغرب، وهذا المحور الذي يعتقد البعض بأنه مقيد بالاهتمام الأمريكي ومتابعة الانفتاح على إيران، ربما يلجأ إلى بلورة أجندة إقليمية جديدة، تدعو وتعمل - علنا أو سراً - للتطبيع مع «إسرائيل» في مواجهة عدو مشترك مفترض، علماً بأن هذا المحور قد يكون في وضع أفضل وبما يسمح له بالتوصل لتفاهمات مع إيران بشأن عدد من القضايا الإقليمية مثل «العراق، سورية، لبنان، اليمن».

على الرغم من التعقيدات الكثيرة، وعدم وضوح نتائج اتفاق نووي - حتى اللحظة - تراهن عليه جميع الأطراف، فإن التوصل لهكذا اتفاق والمحافظة عليه سيساهمان في تهدئة بعض النزاعات الإقليمية، حتى وإن لم يفضيا إلى حلها، وليس من المستبعد أن تتفاقم بعض النزاعات، لكن تحت سقف أقل خطراً بشكل أو بآخر. أما إذا فشلت المساعي الجارية، أو في حال عدم التوصل إلى تفاهمات مرضية وإيجابية لجميع الأطراف ذات الصلة، فإن ذلك سيدفع المنطقة إلى طريق متجدد من المواجهة التي تقود إلى دورة غير مضمونة النتائج من العنف والعنف المضاد.

### خلاصة القول

في حال التوصل إلى تفاهمات دولية جديدة بشأن الملف النووي الإيراني سيكون لذلك أثر عميق في المشهد الإقليمي، أما إذا فشلت المحاولات الجارية، فإن الأثر ربما يكون أشد وقعا على الإقليم والعالم ككل. من المحتمل أن تغطي العناصر الأساسية لأي اتفاق جديد قدرة طهران على إنتاج «سلاح نووي» خلال مدة معلومة.. هذا على افتراض أن إيران تريد ذلك أساساً، فالتوصل إلى اتفاق متوازن وصامد لن يمنع إيران من متابعة خيارها النووي، كما هي حال جميع الأطراف التي تعمل في إطار نظام الحد من الأسلحة النووية، بعبارة أخرى، ستحافظ إيران على قدرتها النووية الكامنة، أو على عتبة امتلاك تلك القدرة، ويترتب على ذلك: أولاً: إعطاء الأسرة الدولية إشعاراً مبكراً عبر الهيئة الدولية للطاقة النووية..

ثانياً: الالتزام بكل ما يترتب على ذلك سواءً لجهة موقعها الجغرافي أم لجهة شبكة علاقاتها الدولية..!



# الديمقراطية العرجاء والسقوط الحتمي

وليد عبد الرصيم - كاتب ومخرج فلسطيني/ سوريا

شؤون دولية



نظرية البقاء للأقوى فتكًا، وليست الترامبية سوى صورة معاصرة ومستحدثة عن الحرب الأهلية الأولى و"الثورة" آنذاك.

يا للفرابة! فبعد ألفي عام من ظهور أفلاطون وأفكاره ومدينته الفاضلة، لم تستطع الثقافة الغربية عمومًا تجاوز مفاهيمه المتخلفة اليوم وغير الفاضلة على الإطلاق، حتى أن إيراد «الفاضلة» بقوة كلما ذكرت المدينة الأفلاطونية، هو تنحية للعقلية النقدية، فجوهر النظرة الأفلاطونية ذاتها طبقي وعنصري ومجحف ومتخلف وانتقائي، ومن هنا كانت نقطة البدء في الخلل الإنساني. لكن، الآن حيث فلسفة القوة لا العدالة أو النزعة الإنسانية القانونية خلقت ثقافة عرجاء بدورها لا تكثرث للحق والقيم، بل للقوة كما يحدث في سطوع المشهد الميهر في فلسطين، حيث قامت عصابات إرهابية بتأسيس "دولة" مكان أول دولة وجدت في التاريخ الإنساني، وقدمت كل هذه المعرفة والعلوم والفلسفة والديانات للبشرية جمعاء، هذا أولاً أعاد خلق ثقافة الاستيلاء على أملاك وأراضي الغير بالقوة بمعزل عن أية إنسانية

إن أشد ما يضحك الرأي المتابع، هو أن العديد ممن ينتقدون نظام الولايات المتحدة الديمقراطي، الأعرج على كل حال، هم ذاتهم من يمتدحون أنظمة أقل ديمقراطية، وقد تكون أكثر دكتاتورية وأشدّ عرجًا، لكن ذلك لا ينفي فدوى نظام الاحتيال الديمقراطي «المحكم وذا التجربة الواسعة منذ نهاية الحرب الأهلية الأمريكية، ففي الوقت الذي ترد فيه مفردات مثل (حرية) على لسان الأمريكيين العنصريين تزداد الكراهية العرقية والإثنية والدينية والمناطقية في دواخلهم، وفي الوقت الذي يتم الحديث فيه عن حقوق الإنسان يتم انتهاكها من قبل الدعاة ذاتهم في مواضع عدة من العالم، كما وفي الوقت ذاته الذي تسود فيه خطابات (العدالة)، فإن الولايات المتحدة وعلى الرغم من تسجيلها قفزات مهمة في هذا المجال إلا أنها ما زالت في مكانة متراجحة عالمياً، فالعدالة القانونية متخسبة هنا، ولا إنسانية هناك».

سدة الرئاسة، هو إدانة لحق الحياة والحرية وللعقل والنظام ولنزوعات المجتمع الأمريكي وقيمه ذاتها، ذلك أنه اختير بناءً على إعادة تفشي فيروس اليمينية العنصرية، والنزعة الطبقيّة الإمبريالية بصورتها السلبية القصوى، وهزيمة العلمانية أمام الأفكار الطوباوية والدينية العنصرية المتخلفة، وهو ما يعزز تباعد الإثنية (الإثنية في الولايات المتحدة ليست عرقية ودينية وحسب، بل تشمل شتى التوصيفات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والانتمائية...). هكذا تبلورت مجددًا فلسفة إنشاء الولايات المتحدة ليس كما في الأصل، بناءً على ما أنتج قبل ذلك استنادًا إلى

لقد عززت فكرة الديمقراطية الأمريكية، عبر ضخ وسائل الإعلام لا التجربة الحقيقية بحد ذاتها، على الرغم من أنها كانت نتاج الثورة على بريطانيا، في الواقع كانت صراعا بين محتلين اثنين لا ثورة تحرر، والتي انتهت سيادة بريطانيا على ما سيعرف بالولايات الأمريكية في 1788؛ ترأس توماس جيفرسون لجنة كتابة الإعلان الدستوري، وذلك بناءً على شعارات مثل "الحق في الحياة، والحرية، والبحث عن السعادة"، ومنذ ذلك التاريخ، جرت تطويرات مهمة على ذلك النظام في كافة مناحيه باستثناء خلق ثقافة مغايرة! أما اليوم فإن مجرد صعود ترامب إلى



على مساراتها، كما ويتم افتتاح سفارة للولايات المتحدة في العاصمة الفلسطينية.. كل ذلك لم يكن لولا خراب العقل الثقافي الأمريكي، الذي تغلفه المصالح الاقتصادية ولا شيء آخر، ويعزز تفكيراً دينياً متخلف الأصل والفروع، ويختلط بعنصرية عرقية.

لم تكن فترة ترامب سوى انعكاساً لخراب هذه المنظومة الثقافية للبشرية وأسطعها سيريز حتماً في الولايات المتحدة، حيث سلطة المال والسلاح، تسمح أية اعتبارات أخلاقية من هنا، كان من الطبيعي أن يظهر ديكتاتور ديمقراطي مودرن على شاكلة ترامب ذي الصورة الشعبية، كما من الطبيعي أن يقتحم أنصاره وشيعته مبنى الكابيتول، أثناء اجتماع مقرر لأعضاء الكونغرس، ويسيل دم أثناء العنف، فيترجع ترامب، ليس بسبب صحوه أخلاقية، بل لإدراكه الفشل في فرض الإرادة، وعاد لتغطيته بخطاب الحرية والديمقراطية منتظراً جولة تسبب أخرى، كما ويدين المشاعيين الذين حرضهم قبل ساعات قليلة!

هذا كله يعبر في محصلته عن الوجود في مربع نقطة ما بعد الذروة، سعياً إلى الانحدار الذي يعلمنا التاريخ بوضوح، أنه يشكل نقطة ما قبل السقوط، فكل الامبراطوريات سقطت وتلاشت تلقائياً بذات الطريقة تقريباً، مع اختلافات شكلانية، ذلك أن الدول تشبه حياة البشر (ولادة/مراهقة/ شباب/ نضوج/ شيخوخة/ ثم موت)، هكذا هي المسألة، والحل الوحيد لمنع سقوط وتلاشي وتقاسم

الولايات المتحدة، هو ابتكار نظام ديمقراطي حقيقي قائم على العدالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والخروج من ثقافة العنصرية، وتأييد الإرهاب العالمي بحسب ما تتطلبه مصالح الطبقة الحاكمة.

السؤال المفتوح على مصراعيه الآن هو: كيف يمكن بناء نظام ديمقراطي حقيقي، يدعم في الوقت ذاته دولة أقيمت على دولة أخرى، بناءً على قناعات بأن الرب يهوده يأمر بذلك؟! وهل يمكن أن تكون سلفياً وعلمانياً ديمقراطياً في آن معاً؟! إن من يرتكب جريمة ضد فلسطين المظلومة، فمن السهل أن يرتكب جريمة ضد بلده، والعكس وارد أيضاً، لهذا أرى أن ترامب لا يسيل دم الأمريكيين ويوجه صفة لاستقرار شعبه قبل رحيله.

متظاهرون قالوا بأنهم سعداء لأنهم أجبروا أعضاء الكونغرس على الفرار وهو ما يدل على سخط الأمريكيين وكراهيتهم لأعضاء الكونغرس، بل وللمؤسسة ذاتها.

بما أن ترامب نتاج للديمقراطية الأمريكية فيمكن اعتبار فشلها في صفقة القرن، التي رفضها بشجاعة كل الفلسطينيين، وفشله اتجاه التعااطي مع إيران، والعلاقة الغامضة مع تركيا، وخطط العراق وسوريا والصين المضطربة، وكذلك فشل هذه الديمقراطية أيضاً في أن تكون ديمقراطية للشعب الأميركي ذاته، فهذا يعني بأن الولايات المتحدة دخلت أتون النفق المظلم، وذلك من أهم دروس التاريخ.

أو ميرر قانوني أو منطقي، بل على مبررات أساطيرية دينية مضحكة، كما استمر الأمر بدعم جرائم هذا الكيان على الرغم من وضوح استحالة استمراره بفعل قوة هوية الشعب الفلسطيني وتمسكه بوطنه التاريخي الأبدى، إن دعم «إسرائيل» وحده يبين مدى وهم وزيف النظام الديمقراطي الغربي، فالديمقراطية والعدالة والإنسانية كائن واحد في جوهرها، ولا يمكن فصل الإنسانية عن العدالة مثلاً، ذلك أن لا إنسانية بلا عدالة وقانون منصف، ولا عدالة بلا إنسانية، هذا الأمر أثر أيضاً على النظرة للمرأة وحقوقها التي تتراجع ليس فقط في دول تحكمها أنظمة شمولية غير ديمقراطية، بل يتجلى ذلك واضحاً ساطعاً في الولايات المتحدة ذاتها، وإذا ما قارنا بين فترة السبعينيات والثمانينيات مثلاً والسنوات الراهنة نجد تراجعاً على مستوى حقوق المرأة لا تقدماً، وذلك ما يتم تغطيته بمشاركة كاريكاتورية، كما أن وضعها الاجتماعي والاقتصادي تراجع بصورة لافتة وازداد شكل الاستغلال الدعائي والجندي والعنصري والطبقي لها، هذا ما تطلب بالتالي رسم ديكتاتور ديمقراطي لها للتغطية على ذلك، ولكي يتم ضرب عصفورين بحجر عمد كل من الديمقراطيين والجمهوريين لتجهيز امرأة في كل فترة لسد حاجة وسائل الإعلام، فكانت كونداليزا رايس الإفريقية الأصل، والتي هيئت لتحقيق مآرب العنصريين البيض، وكانت هيلاري كلينتون ونانسي بيلوس لإظهار دور زائف للمرأة في المجتمع والسياسة الأمريكية.

فترة ترامب الرئاسية كانت تجلياً لا لبس فيه للحلم الوهمي الأمريكي، الذي لا يملك من الحقيقة والواقعية سوى القوة، قوة تقول بوقاحة لمشايخ الخليج العربي التابعين: "ادفعوا الأموال أو نعلزكم" وعندما يدفعون المال يتم رفع إثم قتل خاشقجي، في تهشيم واضح للقانون الجنائي المحلي والدولي، ويتم فرض «صفحة القرن» على الفلسطينيين لدعم الصلف والعدوان والاستيلاء على الأراضي، حتى تلك التي نسميها الأمم المتحدة وهيئات حقوق الإنسان، والأونسكو كانت سلبية مهيم

## العلاقات الأمريكية الروسية في عهد بايدن احتمالات المواجهة ومآلات التسوية

د. سامح اسماعيل - باحث ومحاضر في العلوم السياسية وفلسفة التاريخ/ مصر

ربما كانت المسألة السورية من أبرز القضايا، التي يفترض أن تشهد صراعاً بين موسكو وواشنطن، إلا أن معطيات الراهن تشير إلى أنه ليس محتملاً أن يحتل الشرق الأوسط الأولوية في سياسة بايدن، الذي يفترض أن يقضي فترته الأولى في معالجة أثر سياسات ترامب، وإرثه الثقيل، خاصة ما يتعلق بالانقسام الداخلي، وتداعيات جائحة كوفيد - 19، وقد فتح الاتفاق النووي مع إيران أفقاً جديداً للمضي قدماً نحو تسوية شاملة للملف السوري، ما يحتم على موسكو أنتهاج سياسات ربما كانت انتهازية، لاقتسام الكعكة مع طهران وأنقرة، وهو الأمر الذي يتصل بالأزمة الليبية بطبيعة الحال.

وعلى الرغم من إتباع واشنطن لإستراتيجية عدم التورط المباشر، لكنها قد تضغط من أجل السماح لها بنشر وحدات عسكرية محدودة، في شمال شرق سوريا، ربما يكون الهدف منها الحد من التفول الروسي، وعلى الرغم من انتقادات بايدن للرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إلا أن الدور الوظيفي التركي سوف يستمر، بالتعاون مع إسرائيل، في ضوء الاستراتيجية الأمريكية الجديدة.

### الأزمة الأوكرانية

من أبرز الملفات التي تنتظر الإدارة الأمريكية الجديدة، وتشتبك فيها مع التطلعات الروسية، هو ملف ضم موسكو لشبه جزيرة القرم، في العام 2014، حيث تدفع كييف باتجاه العودة إلى مذكرة بودابست، الموقعة في العام 1994، بين أوكرانيا وروسيا والولايات المتحدة وبريطانيا، والتي تنص على أن «الدول الموقعة على الوثيقة، مدعوة إلى أن تؤكد من جديد التزاماتها لأوكرانيا، باحترامها لاستقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها وحدودها القائمة، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة».

وترى موسكو أن مذكرة بودابست، مجرد إعلان سياسي لم يتم التصديق عليه، وأن ما جرى في القرم ثورة، وليس ضمًا بقوة السلاح، كما أكد، سيرجي لافروف، وزير الخارجية الروسي، أن



ربما تضع الإشارات التي أطلقها الرئيس الأمريكي، جو بايدن، إبان حملته الانتخابية، تصورًا عامًا لما يمكن أن يشهده فضاء العلاقات الأمريكية الروسية من متغيرات، حيث أكد بايدن، أنه يعتبر روسيا العدو الرئيسي لأمريكا، بينما وصف الصين بالمنافس، إلا أن الأمر بالطبع لا يمكن مقارنته بالحقبة السوفياتية، نظرًا لاختلاف الأيديولوجيات، والتغير الحاد في موازين القوى الدولية، لكن العلاقات بين الطرفين قد تشهد نوعًا من المد والجزر، ووفقًا لإستراتيجية كل طرف، وتحركاته على خارطة التنافس الدولي، وهو الأمر الذي تؤطره عدة حسابات معقدة، لا تطرح افتراضية المواجهة الخشنة، وإن لم تستبعد العديد من المناورات والمواجهات السياسية الحادة.



### معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية

ذلك، على اعتبار أن إدارتهم هي من وقع المعاهدة منذ عقد من الزمان، ما يتفق مع قناعات بايدن نفسه، والذي وعد بالتوقيع على معاهدة ستارت الجديدة، لمدة خمسة أعوام، باعتباره، أي الرئيس، من المناصرين للحد من انتشار الأسلحة النووية.

من جانبه أشار فلاديمير باتيوك، كبير الباحثين في معهد الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، إلى أن «بايدن يدعو إلى تمديد معاهدة «ستارت-3»، ويدعو من جانب آخر إلى إجراء حوار مع روسيا حول مشاكل الأسلحة النووية الاستراتيجية»، لافتًا إلى أنه «في مجال الاستقرار النووي الاستراتيجي، قد تكون رئاسة بايدن، هي الخيار الأفضل، من بقاء دونالد ترامب في السلطة».

المسألة السورية ومآلات الصراع السياسي

ربما كانت المعاهدة المعروفة بـ ستارت-3، والتي وقعها في براغ الرئيس الأمريكي السابق، باراك أوباما، مع نظيره الروسي ديمتري مدفيديف، في نيسان (أبريل) العام 2010، وقت أن كان جو بايدن، نائبًا للرئيس، نقطة الاتفاق التي يمكن البناء عليها بين الطرفين، باعتبارها المعاهدة الوحيدة النافذة بين واشنطن وموسكو، ورغم توقف مفاوضات تمديد المعاهدة، التي تنتهي في شباط (فبراير) القادم، لكن يبدو أن كلا الطرفين يدفع في اتجاه التمديد، فموسكو من جانبها عرضت على إدارة ترامب، تمديد المعاهدة دون شروط مسبقة لمدة عام، والديموقراطيون من جانبهم لا يمانعون

## التطبيع التركي: عن الشراكة في العدوان

خاص الهدف



أعاد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مؤخرًا التذكير بمواقف حكومته من العدو الصهيوني، فأكد على علاقات بلاده معها خصوصًا في الشق الاستخباري، ورغبته وحكومته بتطوير هذه العلاقات، معتبرًا أن هناك اشكاليات سياسية تتعلق بموقف الكيان الصهيوني من الفلسطينيين وما تفعله بهم.

المفارقة هنا أن ما يفعله العدو الصهيوني بالفلسطينيين يرتبط بطبيعتها منذ اللحظة الأولى لنشوء المشروع الصهيوني، هذه الجرائم ليست سياسات مستحدثة حتى تكون نقطة خلاف تسعى تركيا لتجاوزها أو التغلب عليها في علاقتها مع الصهاينة، بل جوهر المشروع الصهيوني الاستعماري القائم على إلغاء الوجود الفلسطيني، وهذا أمر لا مجال للتجزئة فيه أو المناورة اللفظية والسياسية؛ فالموقف من العدو الصهيوني هو موقف من وجود الفلسطينيين، ومن المشروع الاستعماري في المنطقة، وغزوه لها طيلة أكثر من 300 سنة، والذي مثل المشروع الصهيوني رأس حربته في آخر مئة عام.

قتل الغزاة المستعمرين ملايين من شعوب هذه المنطقة، وشنوا الحرب تلو الأخرى مدمرين مقومات وجودها، وما كان استحداث الكيان الصهيوني وزراعته في قلب المنطقة إلا جزء من هذه الحرب المستمرة والحكومة بمنطق الغزو الاستعماري، والخيارات السياسية العقلانية التي يمكن أن تبعتها دول المنطقة هي آليات المواجهة والتصانف ضد الغزو الاستعماري بمختلف أشكاله، أما العلاقات والتعاون مع العدو الصهيوني فهي انحياز لهذا المشروع وبحث عن مصلحة في سياق سياسات العدوان و الإبادة والقتل والتشريد، أي الشراكة في الجريمة والعدوان بحثًا عن مصالح مدعاة، فلا مصلحة حقيقية مع المستعمر؛ إلا لمن يروم الشراكة في عدوانه. عبر التجربة المريرة مع القوى الاستعمارية لم تكن العلاقات أو المهادنة معه مدخل لسياسات «حيادية»، فطالما ارتبطت هذه العلاقة بالشراكة في تفاصيل العدوان والجرائم التي يرتكبها الغزاة، ولا مكان هنا لخداع ذاكرة الشعوب تحت أي مسمى، واذ خص أردوغان بالذكر التعاون الاستخباري مع عدونا، فليراجع الجميع سجل الأنشطة الاستخبارية للعدو الصهيوني في المنطقة التي لم تكن؛ إلا جزءًا من حملة القتل المستمر والاعتقالات والغارات الوحشية، والمنطق يقول أن تبادل المعلومات مع عدو يشن الحرب عليك، هو اعتداء سافر وواضح، فلا موضع حيادي بين فوهات المدافع وأجساد الجماهير، ولا منطق يبرر التبرؤ من الغارة الجوية وقذيفة المدفع ومواصلة تبادل المعلومات مع مرتكبها، والتي تعني حكمًا توفير المعلومات لتسهيل مهماته، فلا يبحث العدو الصهيوني عن معلومات استخبارية حول منسوب التلوث البيئي في المنطقة، ولكن عن معلومات تهدف لتخطيط جرائمه وانتقاء أهدافه من بيننا.

مسؤولية الشعب التركي، وكل شعوب المنطقة اليوم، ردع سياسات حكومات التطبيع، ورفض ما ترتكبه من شراكة في العدوان الاستعماري باسم هذه الشعوب، وبالأساس فصح ادعائها بتمثيل مصالح هذه الشعوب، فلا ذرة من المصلحة لأي من شعوب المنطقة في دعم العدوان والانحياز له، أما خيارات بعض القوى، فلسطينية أو عربية، فارسية أو كردية أو تركية، دعم العلاقات أو التطبيع مع الكيان الصهيوني، ما هي إلا دعماً للعدوان وجريمة بحق المكونات التي تمثلها.

مذكرة بودابست لا تلزم روسيا بشيء حول وحدة أراضي أوكرانيا.

وتعلق القيادة الأوكرانية آمالها على جو بايدن، الذي كثيرًا ما اتهم دونالد ترامب، بالتساهل مع بوتين، واتفهم بالصمت حيال تجاوزات الأخير على الساحة الأوروبية، كما حدث في قضية تسميم المعارض الروسي أليكس نافالني، وجاء ترشيح أنطوني بلينكين، لحقيبة الخارجية، مؤشراً على التوجهات التي ربما تنتهجها واشنطن حيال الازمة الأوكرانية، باعتبار بلينكين يمتلك مواقف متشددة تجاه التمدد الروسي على حساب أوكرانيا، بحكم جذوره الأوكرانية، لكن الأمر بالطبع يبدو أكثر تعقيداً من ذلك، حيث إنه يبدو دوماً من الصعب منافسة روسيا في محيط مجالها الجغرافي الحيوي، لا اعتبارات الجغرافيا السياسية، وقرب خطوط الإمداد في حال حدوث مواجهة عسكرية، مع التفاوت الكبير في القدرات العسكرية بين موسكو وكيفيف، واستبعاد التورط الأمريكي المباشر.

وعليه، قد تبدو المناورات السياسية هي عنوان الفترة الأولى لبايدن، فيما يتعلق بعلاقته بروسيا، وربما لن يمد الرئيس الأمريكي يده لنظيره الروسي، بحسب توصيف، ديفيد كرامر، مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق، والذي يستبعد قدرة بايدن على إعادة ضبط العلاقات مع موسكو، التي ربما لم تكن تحبذ وصوله إلى الحكم.

لكن المدقق في شبكة التشكيلات الأيديولوجية المعقدة، ربما يدرك أن عملية إعادة الضبط قد تتم من تلقاء نفسها، أو على الأقل قد نصل إلى نوع من التكيف البنائي في العلاقات بين الخصمين اللدودين، نظرًا لتشابك المصالح على امتداد بؤر الصراع، فمن شرق المتوسط إلى القوقاز، ومن القرم إلى سوريا، نجد جملة من المصالح والأهداف التي تفرض تناقلاً حيويًا، يحتم فيما بعد الوصول إلى تسوية سياسية، لعدم قدرة أي طرف من أطراف المعادلة، على حسم الصراع بشكل مطلق، كما يظل الاتفاق النووي مع إيران نقطة مركزية، تتحدد من خلالها الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، والتي ترتبط جملة وتفصيلاً بواقع الفراغ السياسي في المنطقة، وتطلعات القوى الإقليمية تجاه تحقيق مكاسب نوعية، ربما لم تتضح معالمها بعد.

## بريطانيا العظمى: قيد التفكك والانكفاء

هاني صيب- كاتب صحفي / فلسطين

بينما كان يطلق عليها بريطانيا العظمى قبل أن تضطر إلى التخلي عن معظم مستعمراتها وراء البحار، عادت لكي يُطلق عليها بريطانيا، والمملكة المتحدة، وأحياناً إنجلترا، مع أن هذه الأخيرة اسم لمقاطعة أو ولاية من ولايات بريطانيا الأربع، إنجلترا، وويلز، واسكتلندا، وإيرلندا الشمالية، الأولى والثانية صوتتا لصالح الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، بينما الثالثة والرابعة صوتتا ضد الانفصال الذي بات أمراً واقعاً مع بداية العام الجاري.

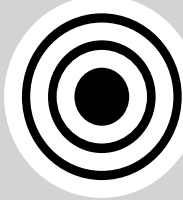
في تبريرات الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، إن بقاء بريطانيا في الاتحاد، يمنع عنها القدرة على أن تشكل «بريطانيا العالمية» ويكبح توجهاتها كي تكون في مركز دولي يعيد لها عظمتها على مستوى العالم، في استعادة ضمنية إلى طموح غير مشروع لبريطانيا العظمى، غير أن الانفصال لن يحقق لها ذلك في ظل ميزات قوى دولي تقبّع بريطانيا فيه على الهامش، بما فيها الاقتصادية والأمنية، وأكثر من ذلك، فبدلاً من بريطانيا العالمية، فإنها باتت مهددة بالانقسام، وحتى لو لم تنجح ولايتا إيرلندا واسكتلندا في هذا المسعى في الوقت الراهن، فإن هذا التهديد سيبقى أحد أهم تحديات وحدة بريطانيا، التي لم تعد عظمى ولن تبقى موحدة، في ظل زعامة المحافظين.

بوريس جونسون، والذي يطلق عليه البعض ترامب البريطاني، كان أحد الذين عملوا على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بموجب استفتاء عام 2016، كما أنه الذي قاد عملية الانفصال بعد وصوله إلى رئاسة الحكومة، والده، ستانلي جونسون، العضو السابق في البرلمان البريطاني، وفي خطوة لافتة، سارع بالإعلان عن طلب الجنسية الفرنسية، كي يبقى مواطناً أوروبياً حسب قوله، وصاحب الثمانين عاماً، أحد النماذج الشخصية والقردية التي سارعت على نطاق واسع للتمرد على الانفصال، إلا أن الأمر يتجاوز الموقف الفردي إلى موقف جماعي لدى كل من مواطني إيرلندا واسكتلندا، المرشحين للتمرد والانفصال عن المملكة المتحدة، بعد الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، بهدف العودة إليه.

في مايو- أيار القادم ستجري انتخابات محلية في اسكتلندا، احتمالات مؤكدة أن الحزب القومي الإسكتلندي سيفوز بها بشكل ساحق، وسيطالب باستفتاء جديد، لن يوافق عليه بوريس جونسون، إلا أن الإسكتلنديين سينتظرون حتى العام 2023، موعد الانتخابات البرلمانية العامة في بريطانيا، بانتظار سقوط جونسون حسب استطلاع نشرته الغارديان، أشار إلى خسارة المحافظين بأقل من 81 مقعداً عن الانتخابات السابقة عام 2019، بينما يرى بعض المحللين الإسكتلنديين، احتمال تزايد النزعة الانفصالية وتحيدي الحكومة المركزية بإعلان الاستقلال من جانب واحد، مع أن هذا الاحتمال ضعيف جداً في الوقت الراهن.

نتائج انتخابات 2019، شكّلت خطورة كبيرة على حكومة جونسون من قبل إيرلندا الشمالية، بعد أن أصبحت الأحزاب القومية تتمتع بأغلبية في برلمان المقاطعة، زعيمة حزب شين فين قالت: إن لدى حزبها الآن تفويض واضح من الناخبين لتنظيم استفتاء حول خروج إيرلندا الشمالية من المملكة المتحدة، بعد أن تغيرت قواعد اللعبة بعد انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي، إلا أن هذا التمرد على بريطانيا، سيواجه في الغالب من قبل مؤيدي البقاء مع بريطانيا، وهم من الأكثرية البروتستانتية الموالية للندن.

خارج النص





## الثقافة والثورة



سأل وأجاب مهدي عامل في مقالته التي تحمل ذات العنوان «الثقافة والثورة»؛ أي موقع كان يمكن أن يكون للمثقف في مثل هذا الانقسام المتجدد بين الفكر والواقع؟ موقع المنبوذ، أو موقع خادم السلطان، سواء أكان شاعراً أم فقيهاً، حليماً، فيلسوفاً أم أديباً، وما كان الفكر، في الموقعين، بقادر على أن يغير. كان يرقص، أحياناً، أو يبهرج، يهجو أو يمدح، وفي الحالتين يرتزق أو يتصعلك، إن خرج على السائد ونظامه، كأنه محكوم

بموت يتأجل؛ يحتج على الشرع وبثور، لكن، من موقع العاجز عن نقض الشرع؛ فيتصوف. يستبدل الأرض بالسماء،

ويزهده أو يستكين للعالم وللآخرة، فيعقلن الاثنتين في نظام الاستبداد، لسلطته يرضخ.

ويكمل «عامل» في مقالته، قائلاً لم يكن للمثقف، في عالم يعتبر نفسه فوق النقد من بوابة أنه مقدس، سوى أن يختار بين الاستتباع أو الموت، بين أن ينطق بلغة الاستبداد ونظامه، أو أن ينطق بلغة الصمت، أعني بلغة المكبوت ورموزه. هكذا كانت الثقافة تجري في صراع بين اثنتين: واحدة هي ثقافة الأسياد، بتياراتها المختلفة المتباينة، أو أخرى هي ثقافة المقهورين، بأنواعها المتعددة. لم تكن الثقافة يوماً واحدة، وليس من الجائز حصرها في ثقافة رسمية، أو مسيطرة، أو معلنة. كانت ثقافة مناهضة لهذه؛ مكبوتة مستترة، لعلها أكثر شيوعاً من الأولى، أو أصدق تعبيراً عن ضمير الناس وطموحاتهم. كانت، مثلاً، في حكايات ألف ليلة وليلة، أو في عروض خيال الظل، أو في سير الأبطال الشعبية، وهي بالتأكيد، أكثر تمرداً على الواقع القائم، وأشد رفضاً له، لكنها عاجزة كانت عن تغيير العالم، فيما هي كانت تطمح إليه.

ويؤكد شهيد الفكرة والكلمة المفكر «مهدي عامل» أنه «ليس بالحلم تكون الثورة، وإن كان الحلم شرطاً من شروطها، ومن شروط الثورة أن يتوفر لها وعي متسق، إليه تستند، وبه تستبق الممكن. أعني الضروري. ومن شروطها أن يتجسد وعيها المتسق هذا، أي العلمي، وفي وعي القائمين بها؛ جماهير الكادحين؛ المنتجين بأيديهم وأدمغتهم؛ صانعي التاريخ، بوعيهم الممارس يستحيل الوعي النظري قوة مادية تدك أعمدة القائم، وتهيئ لولادة الجديد».

ولنا أن نربط بين ثلاثية المثقف والثقافة والثورة، بقوله: «إنها البداية في ضرورة أن يكون المثقف ثائراً، أو لا يكون، وفي ضرورة أن تكون الثقافة للفرح الكوني، ضد كل ظلامية، أو لا تكون؛ تلك مشكلة المثقف والثقافة بامتياز، وهي قضية الثورة في آن».





## فرساي الفلسطينية وتحديات أدب المقاومة

هنادي لوباني - باحثة وكاتبة فلسطينية/ كندا



فرساي الفلسطينية، هكذا وصف إدوارد سعيد اتفاقية أوسلو، فكان أن حظرت وزارة الثقافة في سلطة الحكم الإداري الذاتي مؤلفاته لمدة عام بمرسوم رئاسي. لعل معايشة سعيد لكواليس وتفاصيل مغامرات القيادة الفلسطينية المتنفذة هو ما جعله من أوائل المثقفين الفلسطينيين اللذين عارضوا أوسلو علناً في مقالاته وكتبه، التي دونها قبل وبعد توقيع الاتفاقية، وعرض فيها تفصيلاً لم يخطئ لأسسها وتداعياتها. اليوم، لا يختلف أثنان على فشل أوسلو إلا محدود وخطرها المستمر، من قبول القيادة الفلسطينية بأن لا سلام إلا بالشروط التي تليها «إسرائيل» وأمريكا إلى توظيف صياغاتها وآلياتها التي ما تزال تنهش جسد فلسطين، وتبتسر روايتها وتقطعها بسيف التشويه والتزييف والتزوير، فالتاريخ يبدأ بالانحدار حين تتبنى الضحية رواية جلادها وتشارك في سلب نفسها بنفسها، مادياً ومعنوياً، كما تحدث كارل ماركس، لنكون أمام عنوان كتاب آلان غريش وسؤاله: «علام يطلق اسم فلسطين؟» حين صدر من أعلى مستوى في السلطة الفلسطينية وحرفياً أن فلسطين هي الضفة الغربية وقطاع غزة!

والمرجعيات الشرعية لشعبنا وقراراتها وقوانينها.

هذا المنهج المهزوم في عمقه ألقى بظلاله على كافة صور التشكل الثقافي، أعاد صياغة المفاهيم الفكرية الفلسطينية وولد تشظيات متعددة في الحالة الوطنية والهوية الفلسطينية، كما فيجسد الثقافة الذي أصيب بالترهل والتشطي والتمزق. شرطت أوسلو قبول إقامة واستمرارية سلطة الحكم الإداري الذاتي بتفريغ مؤسساتها من مضمونها التحرري من خلال نبذ «العنف» و«الإرهاب» وكل ما يتعارض مع ثقافة السلام والتسامح.

وضاعف التمويل الأجنبي والارتهان للمساعدات الدولية تعميم ثقافة هبطت بالخطاب الوطني من المقاومة والتحرر إلى السلام والتسامح والتعايش وغيره من المفاهيم الرائجة. هذا أحدث تغييراً في المنهاج الفلسطيني التربوي وفي مضمون الأعمال الإبداعية الذي بات في بعض جوانبه منسجماً مع الخطاب السياسي السائد في استجابته لتشويه الحقائق التاريخية وتقزيم الحقوق الوطنية ووضعها في صياغات ركيكة مضللة أدت بشكل تراكمي إلى استهداف السردية الفلسطينية الكبرى. نحن لسنا فقط أمام مضمون ثقافي يعاني من خطاب ذاتي يركز على الفرد وجمالية المنتج الثقافي وضحالة في التعاطي مع الواقع وحالة انتكاس وانحطاط عام في الحياة الثقافية، بل أيضاً والأهم وجهاً لوجه مع منظومة معرفية أحدثت تحول مادي معرفي، مفاهيمي وقيمي وأخلاقي وحضاري، في الثقافة والرواية الفلسطينية زعزت أركانها وغيرت مفرداتها وسياقاتها التاريخية، حتى شابهها الكثير من التشققات والتراخي والتشوهات، وتكسرت معها تابوهات وبديهيات عديدة من خلال التسليم بحق الصهيونية بأرض فلسطين وشرعية كيانهم الاستعماري الغاصب.

الإحلال، ولتأتي صفقة القرن والهرولة نحو التطبيع لتفرض استراتيجية محو فكرة فلسطين وليس فقط تصفيتيها. يخطأ من يعتقد أن التحلل من اتفاقيات أوسلو سيعيد عقارب الساعة إلى ما وراء هذا المسار الذي امتد على مدار ثلاثة عقود. في المعركة مع مضمورات أوسلو ومآلاتها الكارثية، نحتاج إلى تفكيك وتقويض الذهنية الثقافية والطبقة التي تشعبت وتشابكت تفاعلاتها وأرست بنية إبستمية رسخت قطيعة وبراعة ذمة وانسلاخ عن المشروع التحرري ومرجعياته القائمة على ثوابت الحقوق والحقائق الوطنية والرواية التاريخية بعمقها القومي والأممي، وأضعفتها لهيمنة منظومة مفاهيمية جديدة أساسها الهزيمة وبنائها منهجية نيوليبرالية، هي أقرب لسياسة السادات «الانفتاحية»، سطحت وسفحت خطاب التحرر والحق في تقرير المصير والكفاح المسلح والعودة، واستبدلته بأليات العمل التفاوضي في تبعيته لمؤسسة قيادية، سياسية - أمنية، مطواعة لمنظومة الاستعمار الإحلالي وضمنان تفوقه الاستراتيجي، وأفضت في محصلتها إلى تنازل مجاني عن كل الأخلاقيات والمبادئ

تمضي أوسلو في زعزعة الرواية التاريخية الفلسطينية بدءاً بإسقاط رواية النكبة وحد الانتفاص من حق العودة، ليصبح الحق يعني البحث عن حل متفق عليه بعد التنازل عن ثوابته الوطنية والقومية ونزعه من مضمونه الحقوقي القانوني الدولي، والصراع التاريخي مع المشروع الصهيوني قابل للتسوية التساومية المشروطة بسياسات الأمر الواقع وثوابت المشروع الصهيوني، الذي يركز على تكريس الاعتراف بـ «إسرائيل» كدولة يهودية، الأمر الذي لا يهدد بشطب حق العودة وحسب، بل أيضاً حقوق شعبنا الصامد في الـ 1948 ومصيرهم في مواجهة الهجوم العنصري على هويتهم ووجودهم. يوازي هذا خط المناقصات السياسية والاقتتال الداخلي والإقصاء واحتلال القرار الفلسطيني والفشل السياسي وزدواجية التمثيل الذي جر الولايات ومزيداً من التجزئة الجغرافية والسياسية. أفضى كل هذا إلى تفكك الجسد الفلسطيني وانكشاف أطرافه داخل فلسطين التاريخية وفي الشتات وتعرضها للتكيد والتمييز، كما إلى حالة انتكاس وضياح عام فيما الكيان الصهيوني ماض في توسيع مشروع

السرمدى وكل مسعى تقديسى وأي عائق معرفي يقف في وجه الإنسان الفلسطيني ويضعه خارج التاريخ؟ أليس أدب المقاومة هو الدرع الواقي للرواية الفلسطينية الكبرى، والبوصلة التي تحدد صحة الاتجاه نحو فلسطين كحقيقة وحق تاريخي، والدرب الامن للحفاظ على مكاسب الشعب الفلسطيني والمحفز للنهوض بالحركة الوطنية في صيرورتها الثورية؟

المعركة الأصعب كانت ولا تزال في اللغة وعلى أرض الحكاية التي تتشكل فيها الأفكار والمعاني وتصاغ السرديات والهويات وتتأطر سياسياً واجتماعياً وثقافياً وإعلامياً. اليوم، نحن أمام تحدي ابتعاث حيوية الهوية الفلسطينية مجدداً وإثراء تكوينها في التعدد والتنوع، لا التشطى والتشقق، وفي الاختلاف، لا الاختلافات، وفي المشترك والموحد، لا التطابق والأحادية، وفي الانفتاح، لا الانغلاق أو الذوبان، كما بناء استراتيجيات تمكين وتعزيز مقومات صمودها وتصديها وانتصارها في لغة وسردية وثقافة ثورية مبدعة في قدرتها على مقاومة ثقافة الهزيمة والضحية والكبت التي كرسها النظم القائمة واشتغلت عليها لتأييد سلطاتها. اليوم نحن أمام تحدي أسئلة إنتاج ثقافي لا يتراوح ما بين المشاركة في منظومة أوسلو أو التفاعل معها من خلال الاحتجاج فقط، بل يبدع في إعادة هيكلة المنظومة الثقافية بشكل جذري وتوظيف التنوع في الأدوات والتقنيات والأشكال السردية والفنية للاشتباك مع التاريخ والتخيل والتبشير بعودة البرنامج التحرري ثانية من رحم القلق والعذابات والانتكاسات وخيبات الأمل والطموحات والتوق والأحلام. ومن منبر مجلة الهدف وكل حقيقة فلسطين اللا ناقصة و اللا منقوصة، ندعو إلى مبادرة على صعيد العالم وبمشاركة أوسع عدد ممكن من أدباء وفناني المقاومة إلى صياغة استراتيجية ثقافية بديلة تسعى لقطيعة إبستمية مع ثقافة أوسلو الانهزامية الاستسلامية، تنظم العلاقة بين مكونات الشعب الفلسطيني في الشتات وداخل فلسطين التاريخية، وتحل سوء التفاهم بين الأجيال، وتستعيد المفاهيم والقيم والأسس الثورية والتقدمية والرموز البطولية لكفاح الشعب الفلسطيني ومقاومته وقيم الفداء والتضحية والصمود والشهادة ونضال الأسرى ودلالاتهم الثقافية والتاريخية في إنعاش الذات والشخصية والهوية الفلسطينية.

على الرواية التاريخية الفلسطينية، وإثراء الانتماء الوطني القومي، وبناء الأطر الخارقة لحدود الجغرافيا والسياسة وروابط التواصل بين الفلسطينيين وبينهم وبين أشقائهم العرب، وتعميق الوعي باستحالة التعايش مع الصهيونية كأيدولوجية عنصرية وكنظام استعماري إحلالي وكسرطان ثقافي لا يمكن أن يتعايش مع بيئته إلا ليقتك بها ويحولها إلى محيط من الخراب الثقافي. أيامها، كرس أدباء المقاومة جل طاقاتهم الإبداعية في الدعوة إلى الثورة وانخرطوا عضواً في كفاح شعبهم، وأدركوا مهام المرحلة التي استدعت تصويب وتعميق الوعي الشعبي وتشبته بقيم التحرر الوطني، السياسي والاقتصادي والاجتماعي، واشتبكوا مع فئاته وقطاعاته ضد المحتل والمنظومة العالمية والإقليمية والمحلية التي دعمته وكرست ثقافة الهزيمة التي ضربت أوصال الأمة. يذكرنا يزن الحاج أنه في العام الذي تلا النكسة التي رسخت التكة، انطلق أدب فلسطيني جديد لا يشبه ما قبله فلسطينياً أو عربياً، وبغزارة إنتاج غير مسبوقه بشر بقطيعة مع ثقافة الهزيمة وهزيمة الثقافة بكياناتها وشعاراتها وأشكال عملها، وأسس لعالم جديد من التفاؤل والزخم الثوري، ووجد فلسطين وشعبها من خلال سرديات انطلقت من الهزيمة وواجهتها بصراحة بلا رتوش، وعززت الفارق بين من ارتضى زمنه وبين من يخلق زمنه. الأدب بشكل عام وأدب المقاومة بشكل خاص هو ميدان صراع في/على الواقع، يتجاوز فيه ونخرق كل محتوى معيش ومعاني، كما يصفه جيل دولوز، وبالتالي لا ينفصل عن الصيرورة التي هي حركة لا في اتجاه الآخر الذي يمثّل كشكل تعبير مهيم يذمعي فرض نفسه على كل محتوى، بل «كخط هروب لا يكشف» في رفضه اتخاذ شكل «التماهي والتقليد والمحاكاة» مع السردية الاستعمارية وفي سعيه لابتكار شعب على الدوام «مأخوذ في صيرورة ثورية، وليس «غارق تحت خياناته وإنكاراته». هذا يضعنا أمام أسئلة حارقة: هل نقف مكتوفي الأيدي بانتظار بلورة استراتيجية سياسية بديلة؟ أليس أدب المقاومة هو ضميرنا الحي والقادر على التفاعل مع الواقع، يتأثر به ويؤثر فيه، وتحديه وتعريه تكوص المجال السياسي بهدف توسيع ضيق خياراته والفيض خارج حده وحدوده؟ أليس أدب المقاومة هو السهم النقدي ضد خطأ الثبات

هذا التحول يتجانس تنظيمياً مع الخطاب الصهيوني في سعيه الاستراتيجي لفرض الرواية الصهيونية ثقافياً وسياسياً وميدانياً، فالتطبيع الثقافي هو بند رئيسي دائم على أجندة المفاوضين الصهاينة والوسطاء الغربيين وإستراتيجية ممنهجة ومنظمة تطورها دوائر متخصصة في وزارة الخارجية والمؤسسات الأمنية والإعلامية والثقافية لاسيما في مجال الدبلوماسية الرقمية، التي تتخذ من وسائل التواصل الاجتماعي ساحة رئيسية لنشاطها وفعلها المركز والموجه. الآن كما آنذاك، يتم تسويق رواية أوسلو كأقل الخيارات الممكنة سوءاً وأقرب البدائل منلا على دروب مسدودة بالحصار المالي والسياسي، فضلاً عما اعترى الحالة الفلسطينية من مظاهر تآكل ذاتي في ظل أشبع انقسام في التاريخ الفلسطيني، ناهيك عما يعيشه الوطن العربي من حروب داخلية وخارجية وهرولة الحكومات العربية الرجعية نحو التطبيع، الذي يمثّل حالياً كسند تاريخي للرواية الصهيونية في شيطنته وتشويهه للقضية الفلسطينية. يخطأ من يتوهم أن هذا هو خطاب البراغمية والمجازفات السياسية في وجه ميزان القوى المختل على الصعيد الإقليمي والدولي، هذه أيدولوجيا الهزيمة «التي تخلق واهمة في تيه النصر، وهي التي وضعت البنية التحتية للحالة التي وصلنا إليها اليوم»، كما يصفها مجد كيال، في تكرار تعيس وبائس وهزلي لثنائية النهوض/الخضوع على أساس انهزامي «لا يتيح رفع ركام الهزيمة ولا يعيد البناء من تحته»، لنجد أن تكتيك انتقالنا من عتبة التاريخ الذي رابطنا فيه طويلاً إلى حيز الجغرافيا سيفضى بنا خارج حركية التاريخ في ظل تبخر الجغرافيا. وإذ المجتمع الإسرائيلي قد لقع نفسه بنجاح ضد التفكير الأخلاقي والسياسي، فهل اللقاح ضد التفكير والوعي أصبح نموذجاً ذهنياً كاملاً يطبع الفلسطينيين لتنازل مجاني عن روايتنا وتاريخنا وتنكر مبتذل لنضال وتضحيات شعبنا ودماء شهدائنا ومعاناة أسرانا؟ أم أن هناك منطلقات في ثقافتنا وتكويننا السياسي والاجتماعي والروحي ما زالت حية ومتميزة وقادرة على التطهر معرفياً من أوسلو من أجل التصدي والمواجهة لهذا المفصل التاريخي والشبه ختامي؟ في أوقات الأزمات التي فتحت مصاريع أبواب الهزيمة العسكرية والسياسية وزمن كاد ينتفي فيه الأمل، كان لأدب المقاومة دور ريادي في الحفاظ

## عبد الوهاب الأسواني: شيخ العرب الذي كتب أجمل القصص والروايات

ضالده اسماعيل - كاتب و صحفي مصري



في يوم «3 يناير 2019»، كنت ضمن المعزين الذين جاءوا من بقاع شتى، لتقديم «التعازي» للصديق «سامح عبد الوهاب الأسواني»، لوفاة والده الأديب الكبير، المحبوب من أهالي قريته «المنصورية»، ومن المثقفين الذي قضى عمره بينهم، وترك فيهم أثره الطيب.. هذه حكايتي مع «العم عبد الوهاب»، شيخ العرب الذي كتب أجمل المقالات والقصص والروايات..



68

العودة إلى الفهرس

يكفى لستر الرأس، والشاشان زيادة في العزة والمهابة بين الناس، وتلك كانت صفات «العم عبد الوهاب» التي حملها معه من «الإسكندرية» إلى «القاهرة»، وهو الذي ولد في «المنصورية» وقضى شبابه وطفولته في الإسكندرية، في خمسينيات القرن الماضي، فرآها وهي مدينة تختلط فيها الأعراق، من أولاد عرب، وطلبيان، وإغريق، ويوغوسلاف، والمدينة ذاتها هي التي قدمت لمصر، زعيمها الوطني «جمال عبد الناصر»، وكان

في أضيق حال وأحلك الأيام، وهذه طبيعة «الأنصار»، التي ستبقى فيهم حتى يرث الله الأرض ومن عليها، ومن قبيلة «الخرزج» انحدرت عائلة الكاتب الراحل «عبد الوهاب الأسواني»، وعاشت في أسوان، بالتحديد في قرية «المنصورية» التابعة لإداريا لمركز «كوم أمبو»، فهو «عبد الوهاب محمد حسن عوض الله» وأبوه كان يلقبه الناس بصاحب «الشاشين»، وهذا اللقب دال على عظمة الملقب به، فالشاش الواحد

في كل مرة أكتب فيها عن «عبد الوهاب الأسواني»، أجدني أربط بين سلوكه في المدينة الكبيرة «القاهرة»، وبين «شيخ العرب» الذي يتولى استضافة الضيف، وحل المشكلة، وترضية النفوس، وجبر الخواطر، والراحل رحمه الله، عربي من الأنصار، الذين استقبلوا دعوة الإسلام فأووا ونصروا، واختصهم القرآن الكريم، فوصفهم بالكرم «ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة»، أي أنهم يعطون كل محتاج ولو كانوا

إلى دراما إذاعية وتليفزيونية منذ وقت مبكر، وهذا جعله محل حسد الأتصاف من أبناء جيله، ولما اضطرت الظروف للاغتراب، والعمل في صحف السعودية، وجدوا في اغترابه راحة ما بعدها راحة، لأن حضوره الجسدي، وجاذبيته الشخصية، وموهبته الكبيرة، كان يشكل ضغطاً على أعصابهم، ونفوسهم الخربة، ورغم الاغتراب، قرأت له «أخبار الدراويش» وكنت أيامها طالباً جامعياً، وصاحب النسخة هو الزميل «الكاتب الصحفي محمود مطر» وكان يزاملني في قسم الصحافة وفي السكن الجامعي، وقرأت له «شال من القطيفة الصفراء»، وهي مجموعة قصص بديعة اللغة والأسلوب، تصور الحياة في «المنصورة» وقرأت له «كرم العنب» الرواية البديعة التي احتوت خلاصة خبراته الكتابية، فكانت رواية كبيرة، تكفي وحدها لأن تجعل صاحبها كاتباً كبيراً، ورغم أنني لم أتمكن من قراءة روايته الأخيرة «إمبراطورية حمدان»، إلا أنني قرأت كل ما كتبه الأديب الكبير رحمه الله، والفضل في ذلك يرجع إلى الصديق «سامح عبد الوهاب الأسواني»، الصحفي المتميز، والإنسان الكبير القلب، أعراني أعمال والده، فقرأتها وتعلمت منها وعرفت كاتبها على المستوى الإنساني، وكانت ليلة قراءتي «سلمى الأسوانية» ليلة مختلفة في كل شيء، ومازالت تفاصيلها باقية في وجداني، بدأت قراءتها في «مترو حلوان»، ولم أتم إلا بعد أن انتهيت من قراءتها، وكنت من المحظوظين بالاقتراب من «العم عبد الوهاب»، وأسعدني زماني فلقيت من كرم الرجل الكثير، فهو الوحيد من أبناء جيله الذي قدمني بمقال كتبه عن روايتي «عقد الحزن» التي صدرت طبعها الأولى في العام 1999، وحمل المقال عنوان «مولد روايتي جديد» ونشرته جريدة «العربي الناصري»، وكان لهذا المقال فعل السحر، ومن آثاره، اهتمام الوسط الأدبي بخطابي الروائي فيما بعد، وهذا جميل لا أنساه، وكنت من الذين طعموا وشربوا في بيته رحمه الله، وطوال سنوات اقتربت منه فوجدته كريماً عطوفاً على كل صاحب موهبة، وصادقاً في انطباعاته ودروسه، والفضل يرجع إلى نشأته وعظمة قدر موهبته التي جعلته فياضاً بالمحبة على كل من يعمل معه أو يقترب منه، رحمة الله عليه.



فيه «أحمد زكي» و«محمد منير» مع النجوم الكبار آنذاك، وحقق المسلسل نجاحاً كبيراً، ومازالت أصداء نجاحه باقية في قلوب من شاهدوه، ومنها «النمل الأبيض» التي صدرت عن «دار الهلال» وقرأتها بطريق «الإعارة» من الصديق «سامح عبد الوهاب الأسواني»، وبعدها بسنوات طويلة أعرتها هي ورواية «كرم العنب» للكاتب الروائي الصعيدي الصديق «حسين البدري»، فقرأهما وقال لي عبد الوهاب الأسواني كاتب كبير، كاتب عالمي.. ولم أندعش لعبارة التمجيد التي نطق بها الكاتب «حسين البدري»، لأنني أعرف مبرراتها، فالراحل الكبير، كان من قراء التراث العربي، وقراء الأدب العالمي، ولديه الرؤية والنظرة إلى العالم التي مكنته بالفعل من الظهور والتميز في زمن «نجيب محفوظ» و«يحيى حقي»، بل إن الكاتبين الرائدتين اجتمعا على محبة «الأسواني» وكان كل واحد منهما يشيد بموهبته وإشادات كبيرة، وظلت علاقته قوية حميمة بالرجلين حتى لقياً ربهما، ورغم هذه المكانة لم يلق «الأسواني» المحبة الواجبة من أبناء جيله، ربما بسبب تفوقه المعجز، فهو كاتب لقي الاهتمام النقدي من «فاروق عبد القادر» و«رجاء النقاش»، وغالبية أبناء جيله، كانوا يتمنون مقالة موقعة باسم واحد من هذين الناقدتين الكبيرين، وقليل منهم نال هذا الاهتمام، والغالبية عاشت وماتت بأحقاقها الناتجة عن عدم التحقق، ولكنه عاش ومات رحمه الله «شعلان موهبة»، و«شعلان من بيتهم»، وهذا جعله يعيش بشروطه، فهو موهوب وغير مجبر على التقرب للناقد فلان أو الكاتب علان، وهو صحفي في مجلة الإذاعة والتليفزيون، وأعماله تحولت

حلم التحرر والاستقلال عن بريطانيا، هو المسيطر على المصريين، وهذه الأسباب كلها صاغت عقيدة «العم عبد الوهاب»، فجعلته من المثقفين الوطنيين المؤمنين بالنهج القومي العربي، الناصري الهوي، ولكن موهبته الأدبية، ضمنت له سرعة التحقق، والفوز المبكر بالجوائز، ولم يكن الأمر على هوى الوالد «أبو شاشين» الرجل الذي كانت له تجارة واسعة، ومكانة أدبية بين أبناء «أسوان» المقيمين في الإسكندرية، ولعل هذا الأب صاحب المكانة الاجتماعية الكبرى، هو المسؤول عن تسريب فكرة «الاعتزاز بالنفس» والاهتمام بالهيئة والمظهر، إلى نفس ولده «عبد الوهاب»، فقد كان رحمه الله هو «المضيف دائماً، وهو العازم» لكل الأصدقاء، في المشارب والمطاعم، داخل «مصر» وخارجها، وكانت صفة «الكرم» عنده مرتبطة بالقوة والعزة، من دون استعراض، ولا استعلاء، بل هي قوة الأب وعزة العربي، وهذا يجعله يشعر بالمسؤولية عن راحة وسعادة الآخرين، وكان «عبد الوهاب الأسواني» كريم النفس، كبير القلب، وشيخ عرب «خزرجي»، يعيش مع أبناء جيل من الأدباء، فقراء، وفلاحين، وكادحين، فكان سلوكه غريباً عليهم، ولا يفهمونه، ولا يقدرونه، فهو العربي الكريم، وهم الفقراء القادمون من بيوت تحصى الأرقعة وتعد البيض وتحسب للزرع ولا تعرف شيئاً عن «المقعد» و«الدوار» و«المنصرة» و«حشم العرب»، وموهبة «عبد الوهاب الأسواني»، كبيرة، مدهشة، محببة للأنصاف، لهذا قرر هؤلاء الأنصاف أن يستبعدوه، ونجحوا بدعم من ظروف اجتماعية جعلت الأسواني يغترب في المملكة السعودية لسنوات طويلة، لكن «سلمى الأسوانية» روايته الأولى كانت باقية في الوجدان، وهي الرواية التي فازت بالجائزة الأولى في المسابقة التي نظمتها وزارة الثقافة المصرية، وكانت لجنة التحكيم تضم: «دكتورة سهير القلماوي، الكاتب الكبير يحيى حقي، دكتور حسين فوزي» وفازت الرواية بالمركز الأول، وعمدت كاتبها وجعلته كاتباً قومياً، تجاوز حدود موطنه ليصبح كاتباً معترفاً بموهبته في كل الدائرة العربية، وتوالت الأعمال الروائية المهمة، منها «اللسان المر» التي تحولت لمسلسل تليفزيوني أذيع في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وظهر

## الأدب الفلسطيني بين تحفيز المقاومة وتحديات التطبيع ومغريات الحداثة

(4)

### هوية الأدب الفلسطيني ومعياره الجوهري

عبد الرحمن بسيسو- شاعر وكاتب فلسطيني/ سلوفاكيا

لا ينظر الأدب الفلسطيني الحقيقي: قيماً وقيمة؛ ومكونات هوية، وتجليات جمالية، وإبداعاً ونقداً؛ للتساوي المفهومي بين الأحياء الإمكانية القائمة في أزمنة غريبة، طائرة وهاربة، بوصفه تساوياً شاملاً ومطلقاً من كل منظور ووجهة، وإنما هو يدركه بعمق متبصر من منظور خلاصة إدراكية جوهريّة واحدة فحسب، ألا وهي استحالة أن يكون أي من الأحياء الزمنية الإمكانية وطننا فلسطينياً، وذلك بقدر استحالة إعادة إنتاج «فلسطين»؛ الوطن المائر وجوده في الوجدان الفلسطيني الفردي والجمعي، في أي حيز قائم في آنية الزمن الهارب الممضعة في وجود زمني زائف يعجز عن تخلية نفسه مكانياً، وذلك منذ وقوع «التكبة الفلسطينية الكبرى» وما ارتبط بها، أو ما قد نجم عنها وأعقبها، من تجولات جيوسياسية أوغلت في تكريس التزوير والزيف، وفي مجافاة الحق والحقيقة والحقائق الحضارية التاريخية والقيم الإنسانية بأسرها!

«فلسطين»، وإليه انتمى .

إنّ الإنسان الفلسطيني ليذرك، بجلاء ساطع لا يقبل أدنى إزاحة أو تأويل، أنه «لا يقيم» فعلياً، بل ظاهرياً فحسب، في هذا الحيز أو ذاك من أحياء الأرض التي قذف إليها ليغرب، مطروداً من وطنه، فيها. ويكاد هذا الإدراك ألا يفارق، وربما بضراوة شعورية أمر وأقسى، وجدان الإنسان الفلسطيني الذي لم يزل «مقيماً» في وطنه المسروق، والمؤجل الوجود بالنسبة إليه لانعدام تطابق وجوده في الخارج مع وجوده في وجدانه، ولكونه قد جعل، بفعل الاحتلال الاستعماري الاستيطاني الصهيوني النهويدي، حيزاً زمنياً هارياً يعجز عن أن يكون زمكاناً حقيقياً يطابق وجوده أي من مكونات هوية الأرض التي «أجتّم» كيانه الزمني المصطنع، بالقوة

الإنساني المؤصل، محض أحياء زمنية مؤقتة الوجود؛ إنها أحياء لا تجلي من الحقائق ممكنة الوجود أمام عيني الإنسان الفلسطيني إلا حقيقة كونه إنساناً مفقلاً من وطنه المسروق، ومطروداً منه أو منفيّاً مغرباً فيه، وإلا حقيقة أنه سيظل إنساناً مؤجل الوجود، طالما ظل وطنه مسلوباً مؤجل الوجود، أي وطناً مكبوحاً عن تجلية وجوده الفعلي بإخالة نفسه موضوعياً، ولا سيما جيوسائياً، فوق أرضه وفي جميع رحابها، إحالة تطابق حقيقته، وحرية مشيئته، ليؤكد، عبر هذا التجلي الموضوعي المطابق، وجوده في ذاته ولذاته كوطن لا ينتمي إلا إلى ذاته الفلسطينية الإنسانية الجامعة، وعلى نحو يطابق وجوده الجوهري في وجدان إنسانه الفلسطيني الذي جعله وطناً حضارياً تاريخياً، فاسماًه باسمه:

وما من منبع لحقيقة «استحالة إعادة الإنتاج» هذه إلا يعجز «الوجدان الفلسطيني والإنساني الكلي»، عن أن يرى في أي من الأحياء القائمة في آنية الزمن وراهنيتها، والمُحكّومة بالسُّطو والاستلاب والغربة واختلال الموازين، حيزاً قابلاً لأن يصير «زمكان وطن» جوهري اسمه، عن حق وفي كل زمن رهن وآت، «فلسطين»؛ ففي إدراك الإنسان الفلسطيني المسكون وجدانه بزمن وطنه قبل أن يسرق ليصير «إسرائيل»، سوف لن يكون لهذه الأحياء الزمنية الآنية أن تتجلى مكانياً لكونها، في تصور وعيه، غير مؤهلة لذلك، ولا تملك جدارة أن تكون أمكنة حقيقية، بالنسبة إليه، أبداً.

وما هذا، من الوجهة المُقابِلة، إلا لعجزها، كأحياء زمنية بلا جذور، عن مطابقة ما يُمور في أعماق الوجدان الفلسطيني الإنساني الكلي الحيوي من حقائق معرفية، ومعطيات حضارية وتاريخية، ومكونات شعورية، تؤكد حقيقة أن استعادة «فلسطين الوطن» هي الشرط الجوهري لأي حياة فلسطينية إنسانية حقة، ولأي وجود فلسطيني حقيقي فاعل وذو شأن في شتى مدارات الوجود الإنساني.

إنها، إذن، في واقع حالها الموضوعي كما في تصور الوعي الحضاري التاريخي

الغاشمة، فوق صدرها .

ولئن كان الإنسان الفلسطيني «المقيم هناك» في شتات المنافي أو «المقيم هنا» فوق أرض وطنه المسلوب، قد أرغم، قهراً، على الإقامة في حيز زمني آني يعجز عن أن يكون، في تصويره العميق، «زمكاناً»، فإنه لعل يقين من أنه كفرّد متعين بفلسطينيته وإنسانيته، ومن أن وطنه والأعم الأغلب من أفراد شعبه ككيونة إنسانية حضارية، تاريخية وجيوسياسية، غير قابلين لأبداء أدنى إذعان لقهر إرغامي، أو استبدال نفسيهما، وذاتيهما، وجوهر كيوننتيهما، ببدائل هوياتية أو مكانية، لا تكتنز جوهر هويتيهما الحقيقيتين المتواشجتين بالتحام جذوري حضاري وإنساني عصي على الاقتلاع، أو التفكيك، أو التسييل والإذابة، وذلك بقدر ما هما عصيين، أرضاً وشعباً، على الاستمرار في البقاء قيد الاحتلال والاستعمار، والتزييف والتزوير، والاستلاب والأسر، والتخبط الوجودي في مناهات أزمنة هاربة، ودياميس خيارات سياسية بائسة لا تتوخى شيئاً سوى تكريس السلب، وتسيويع التزوير، وإدامة الاستعباد، والتوحش العنصري، والظلم!

جلّي، إذن، أن للخلاصة الأخيرة أن تصدق على شتى الأماكن الأرضية المملوكة والمسيجة، أو الواسمة الإنسان الفلسطيني بالوجود في أحياز أزمنة هاربة، وضمن هذه الأحياز، بل وقبلها جميعاً، المكان الأرضي الذي كان هو الوطن «فلسطين» قبل أن يسرق ليسمى «إسرائيل». وإلى ذلك، فإن المكان الوحيد الذي يصح إنتاج، أو تصح إعادة إنتاج، الوطن الفلسطيني فيه، هو الوطن نفسه: «فلسطين»؛ فلسطين الآتية من المستقبل طالعة من زمكانها الحضاري التاريخي القديم والمجدد ووجوده في شتى مدارات الوجود الحق، وضياعه من قلب الوجدان الفلسطيني الكلي، وذلك في ترافق صميمي مع نهوض وعي الشعب الفلسطيني على إدراك عميق لحقيقة الخطر الصهيوني الاستيطاني الذي يهدد وجود وطنه ووجوده، ومع انبثاق لحظة انخراطه، كشعب موحد وملتحم وعلى نحو جمعي متاير ومُعزّز بدعم ومناصرة إنسانية الحقّة بأسرها، في حراكٍ نضالي تحرري



اللوحة من أعمال الفنان محمد الخويطر

مقاوم مفتوح الآفاق لكونه واضح الغايات والرؤى المستقبلية والمقاصد، ومتشعب المجالات والحقول والأدوات والوسائل والسبل؛ ولكونه حراكاً متابراً، شاملاً ومفعلاً ومتمكلاً، ولا يستهدف شيئاً أقرب أو أبعد من استعادة فلسطين، بتمامها وكمالها، من سارقينها المستعمرين المستوطنين، وداعميهم الرأسماليين المتوحشين، لإعادتها إلى وجود حقيقي هي جديرة به بقدر ما هو شعبها به جدير، ولتعزيز خطوها الوثاق صوب مستقبل وطني، حضاري وإنساني، مفتوح على مستقبل مفتوح .

فلا يقول أحد، إذن، أو يزعمن مأخوذاً في كل حال بنقاعس مهلك يحفره وعي زائف تسيل ريق المأخوذين به شهوات أنانية رخيصة وعابرة، وغوايات تطبيع مجاني مضبوط بإذعان مُذل، أيّنا سنستعيد كل شيء، وكل قيمة وحق، حين نستعيد أرضاً من أرض الوطن! أو حتى حين نعطى بقعة صغيرة منه نجعلها وطناً نسميه، من جديد، «فلسطين الجديدة»! فلست أحسب أن بمقدورنا استعادة الوطن الفلسطيني إن لم نستعدّه بأسره، بقديمه وجديده المفتوحين على صيرورة الحياة والتجدد

الخلق، وذلك عبر استعادة كل ما هو له وما هو عليه، وكل ما هو فيه وما هو إليه، من حقوق وواجبات وموارد وثروات، وكل ما قد أنتجه وما يزرع به متجلباً فيه أو كامناً في أعماقه، وكل ما يعد بالانفتاح مستقبلاً عليه، وكل ما قد أنتجته الأجيال الفلسطينية المتعاقبة الوجود في رحابه وخارج رحابه على مدى العصور والمراحل والأقطاب والأزمنة، وضمنها، بالطبع، تلك الأزمنة الغريبة الهاربة في شتات أحياز أزمنة لامكانية لا حياة حقيقية تجري أمواه أنهرها في أي منها، ولا يتوافر أي منها على خصائص وسمات وتجليات وجود تؤهله لأن يكون زمكاناً واقعيّاً قابلاً لمواصلة الوجود بوصفه مجالاً حيويّاً لشعب أصيل، نشط وحيوي، وموارٍ وجدانه الكلي بنشاند الحياة وإثراء الوجود؛ شعب أكسب وطنه حضارته، وأطلق مسارات تاريخه الإنساني الحيوي الخلاق، فصاغ هويته، وسمى نفسه باسمه إذ باسمه أسماه .

ولست أحسب أن لهذا القول التأسيسي المؤصل أن يعني أمراً يقل عن ضرورة الامتلاك الفعلي الكلي لكل مؤزوتنا



اللوحه من أعمال الفنان عبد الرزاق عكاشة

وَحَقُوقِ الْإِنْسَانِ، وَمَعَ الْأَخْذِ بِيَدِ الشُّعُوبِ الْمُنْخَلَقَةِ، وَذَلِكَ فِي نِطَاقِ كَوْنِهَا «حَدَاثَةً» وَمَا بَعْدَ حَدَاثَتِهَا، بَلْ وَمَا بَعْدَ إِمْبِرْيَالِيَّةِهَا وَمَا بَعْدَ كَوْلُونِيَالِيَّةِهَا، وَرَبِّمَا «اسْتِشْرَاقِ تَنْوِيرِيٍّ جَدِيدٍ»، وَ«عَوْلَمَةِ نَبِيلَةٍ» بَرِيئَةٍ مِنْ كُلِّ غَايَةٍ إِلَّا مِنَ غَايَاتِهَا الْإِنْسَانِيَّةِ الْمُنِيرَةِ! أَقُولُ إِنَّهُ قَدْ كَانَ لِادْرَاكِ مُوسَّسَاتِ كُلِّ هَذَا الزَّيْفِ «الْحَدَاثَوِيِّ» أَنْ يَسْتَوْجِبَ نَهْوُضَ الْأَعْمِ الْأَغْلَبِ مِنْ ثِقَافَاتِ أُمَمِ الْعَالَمِ وَشُعُوبِهِ، وَمِنْ مُبْدِعِيهَا وَمُتَحَقِّقِيهَا الْعَضُوبِيِّينَ، بِمَنَاقِضَةِ «الْحَدَاثَوِيَّةِ الْمُوْدَلَجَةِ» الْمَرْيِفَةِ جَوْهَرِ «الْحَدَاثَةِ»، وَالْمَرْيِفَةِ أَعْرَاضِهَا وَتَجْلِيَاتِهَا، لِتَفْتَكِ بِخَفَةِ وَبِلَا رَافَةِ، بِإِنْسَانِيَّةِ الْإِنْسَانِ، مَنَاقِضَةَ جَذْرِيَّةِ رَضِينَةٍ تُوجِّهُهَا غَايَاتُ النَّهْوُضِ الْحَضَارِيِّ الْمُسْتَمِرِّ، وَالتَّقَدُّمِ الْإِنْسَانِيِّ، وَالْحَدَاثَةِ الْحَقَّةِ .

وَمَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُجَسِّدَ الْمَنَاقِضَةَ الْجَذْرِيَّةَ لِـ«الْحَدَاثَوِيَّةِ الْمُهْلِكَةِ» بِقَدْرِ مَا قَدْ جَسَّدَهَا، وَمَا سَيَتَابَعُ تَجْسِيدَهَا وَتَطْوِيرَهَا، دَأْبُ الْمَفْكَرِينَ وَالْمُبْدِعِينَ وَالْمُتَحَقِّقِينَ الْعَضُوبِيِّينَ مِنْ شَتَى ثِقَافَاتِ الْعَالَمِ وَأُمَّمِهِ وَشُعُوبِهِ، عَلَى الذَّهَابِ صَوْبَ «ابْتِكَارِ حَدَاثَاتٍ» أَدْبِيَّةِ

مُكَوَّنَاتِ السَّرْدِيَّةِ الصُّهْيُونِيَّةِ الْأُسْطُورِيَّةِ الزَّائِفَةِ وَالْمُوْدَلَجَةِ: دِينِيًّا، وَسِيَاسِيًّا، وَاسْتِعْمَارِيًّا، وَاسْتِنِطَانِيًّا، وَسَوَاءً فِي ذَلِكَ أَكَانَ هَذَا الْانْزِيَاخُ نَاجِمًا عَنْ ضَخَالَةٍ وَعَيٍّ وَسُوءِ إِدْرَاكِ وَعَفْلَةٍ، أَوْ مُؤَسَّسًا عَلَى سَقُوبِ مِهْمِينَ فِي مَهَاوِي غَوَايَاتِ التَّطْبِيعِ الْمُدَلِّ مَعَ الْمُسْتَعْمَرِ الْغَاصِبِ، أَوْ مُتْرَافِقًا مَعَ صَفَرِ غَوَايَاتِ هَذَا التَّطْبِيعِ مَعَ سَعْيِ لَاهِبٍ لِلصُّعُودِ الْفُرْدِيِّ السَّرِيعِ عَلَى سِلَالِمِ إِعْرَاضَاتِ «حَدَاثَةٍ» لَيْسَتْ «حَدَاثِيَّةً» مِنْ أَيِّ مَتَطَوَّرِ عَقْلِيٍّ رَضِينٍ وَبِأَيِّ حَالٍ، وَإِنَّمَا هِيَ «حَدَاثَوِيَّةٌ»، أَوْ مَا بَعْدَ «حَدَاثَوِيَّةٌ»، وَهِيَ، فِي حَقِيقَتِهَا الْكَامِنَةُ وَفِي شَتَى تَجْلِيَاتِهَا، إِعْرَاضَاتُ «حَدَاثَوِيَّاتٍ مُوْدَلَجَةٍ» مَذْمُوعَةٍ بِدِنَاسَةِ صِنَاعِ الْمُسْتَعْمَرِ الصُّهْيُونِيِّ مِنْ الذُّخْبِ الرَّأْسِمَالِيَّةِ الْمُتَوَحِّشَةِ الْجَشَعَةِ، وَسَدَنَةِ مَعَابِدِهَا، وَمُسْتَكْتَبِيَّهَا الْمَاجُورِيِّينَ، وَمَكْرِهِمْ!

وَمَعْلُومٌ تَمَامًا، أَنَّهُ قَدْ كَانَ لِادْرَاكِ مُوسَّسَاتِ زَيْفِ هَذِهِ «الْحَدَاثَوِيَّاتِ الْمُوْدَلَجَةِ»، وَلِتَبَيُّنِ مَقَاصِدِهَا الرَّأْسِمَالِيَّةِ الْإِسْتِعْمَارِيَّةِ الْاسْتِخْوَادِيَّةِ الْمُتَفَاقِمَةِ الَّتِي أَلْبَسَتْ أَقْنَعَةَ قَبِيلٍ، زُورًا وَبَيْهَاتَانًا، إِنَّهَا تَتْرَاسَلُ مَعَ قِيمِ الْحَرِيَّةِ، وَالتَّنْوِيرِ،

الْحَضَارِيِّ الرَّاجِحِ، بِجَمِيعِ مَكُونَاتِهِ وَمُكْتَنَزَاتِهِ وَتَجْلِيَاتِهِ، وَضَمْنِهَا، بِالطَّبِيعِ، جَمِيعَ صَنَائِعِنَا وَإِبْدَاعَاتِنَا الْأَدْبِيَّةِ وَالْفَنِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ عَلَى تَعَدُّدِ أَنْوَاعِهَا، وَتَغَايِرِ تَجْلِيَاتِهَا الْجَمَالِيَّةِ، وَتَشَعُّبِ مَدْلُولَاتِهَا الْفِكْرِيَّةِ، وَذَلِكَ مَدَّ بَدَأِ النَّبْذِ وَحَتَّى اللَّحْظَةِ الرَّاهِنَةِ، وَعَلَى يَدِي كُلِّ لِحْظَةٍ مِنْ لِحْظَاتِ مُسْتَقْبَلِ الزَّمَانِ الْمُتَوَاشِجَةِ مَعَ الْوُجُودِ الْفَلَسْطِينِيِّ الْكُلِّيِّ الَّذِي فِيهِ يَلْتَحِمُ الْمَكَانَ الْوَطْنَ بِالزَّمَانِ الْحَيَوِيِّ الْمَتَدَفِّقِ فِيهِ مِفْعَمًا بِإِبْدَاعِ صَانِعِ حَيَاتِهِ، وَمُؤَجِّدِهِ، وَمُثْرِي وَجُودِهِ: الْإِنْسَانُ الْفَلَسْطِينِيُّ الْإِنْسَانُ .

وَإِلَى ذَلِكَ، لَنْ يَكُونَ لِأَيِّ انْزِيَاخِ عَفْوِيٍّ، أَوْ مُتَقَصِّدٍ، فِي مَا قَدْ أَنْجَحَهُ أَوْ يُنْتَجِحُهُ أَوْ سَيَنْتَجِحُهُ أَدِيبٌ وَقَبَائِلٌ وَكَاتِبٌ فِلَسْطِينِيٌّ، عَنْ هَذَا الْقَوْلِ التَّاسِيْسِيِّ الْحَاسِمِ الَّذِي يُبْلُورُ، بِالنَّسْبَةِ لِلأَدَبِ الْفَلَسْطِينِيِّ: قِيمًا، وَقِيمَةً؛ وَصَلَبَ هُويَّةٍ، وَمُسُوعَ انْتِسَابٍ، جَوْهَرَ الْمَعْيَارِ الْإِبْدَاعِيِّ النَّقْدِيِّ الْمَوْضِلِّ: فِكْرِيًّا وَجَمَالِيًّا وَنِقْدِيًّا، مِنْ كُلِّ مَنظُورِ إِبْدَاعِيٍّ، وَمِنْ كُلِّ وَجْهَةٍ تَأْمَلُ فِلَسْفِيٍّ وَجُودِيٍّ، وَوَفْقِ مِقْتَضِيَّاتِ كُلِّ مَنْهَجِ نِقْدِيٍّ رَضِينٍ، إِلَّا أَنْ يُجْمَلَ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْانْتِقِيَادِ غَيْرِ السَّوِيِّ لِمَكُونٍ أَوْ آخَرَ مِنْ



وغير أدبية حقيقية؛ أحداثاً جوهرية أصيلة؛ أحداثاً أصيلة ومؤصلة ثقافياً، وإنسانياً، وذاتٌ وعودٌ مستقبلية قابلة للوفاء بها؛ أحداثاً تنأى بنفسها عن أن تكون «مستوردة»، أو قائمة على «تثاقف إملائي» أحادي الجانب؛ أحداثاً لا تنتمي إلا لزمكانات تتطابق مكوناتها، ومسوغات وجودها، مع مكونات الوجدان الإنساني الكلي، ومع حاجات الإنسان وأشواقه غير القابلة للعزل عن دأبه المتأثر على مواجهة التوحش البشري، واجتثاث الشروط الحاكمة «أحوال العالم القائم القائم الآن»، والحائلة دون انفتاح أقطاب التالوث الحضاري الوجودي: الزمان، والمكان، والوجدان الإنساني الكلي، على صبرورة تفاعل حيوي خلّاق تفضي إلى إدراك واقع عالمي جديد؛ واقع منشود إنسانياً، وجدّير بالوجود في مستقبل إنساني يراد له أن يخلو من التوحش البشري ومن العنصرية الرأسمالية المتكفلة، طيلة الوقت، بإنتاجه، وتدويره، وإعادة إنتاجه!

وفي هذ الصوء، وتأسيساً على كل ما تقدم بيانه، فإنني لأحسب أنه ليس بمقدور أي مقارنة نقدية رصينة وجادة لأي نص من نصوص الأدب الفلسطيني، ولا سيما النصوص المضمنة في مرحلته الثانية الكبرى المتعددة السياقات والأنساق، أن تراوغ بشأن اعتماد هذا المعيار الإبداعي النقدي، الرؤيوي والجمالي، الجوهرية والحاسم، أو أن تقفز عنه، أو أن تغفله، من دون أن تؤدج نفسها، فتريفها، وتفقد صداقيتها، وتجردها من رصانتها المنهجية النقدية الواجبة، فتحول دونها والاتسام بأدنى قدر من الأصالّة الرؤيوية أو الجمالية، فيما هي تفقد النص الإبداعي الذي تزعم أنها تقاربه، مقارنة تحليلية، لتنفده، مكونات حقيقته الماثرة في قاعه العميق، والمنجلية على سطحه عبر تلاحم عناصرها التكوينية، وتشابك خيوط أنسجتها، وتفاعل تركيبات صيغها، وتشكلات بناها، وعبر تشكل شبكات علاقاتها المتشعبة في مدارات فضائه الدلالي باثة ما تقوله علاقات العناصر التكوينية، والخيوط النسيجية، والتراكيب اللغوية، والصيغ البلاغية، والبنى الصغرى، والأشكال البنائية الكلية، والسّمات الجمالية، من معانٍ، وتصوراتٍ، ومدلولاتٍ، وروئٍ.

سنبقى أحياناً الأزمنة، بالنسبة للإنسان الفلسطيني، وللأديب الفلسطيني الراسخ الانتماء إلى جوهر هويته كإنسان مبدع، محض أزمنة هاربة تعجز عن التجسد الفعلي في المكان الفلسطيني الذي يضطرع فوقه وعليه، كما في أي چیز آخر من الأحياز التي قذف إليها من أفتلح من وطنه من الفلسطينيين، وذلك طالما ظل صراع السرديتين مفتوحاً، وغير محسوم لصالح الحق والحقيقة. ولا أحسب إلا أنه سيظل كذلك لآمد بعيد، وما ذلك إلا لكونه صراعاً بين باطل مسلح بقوة غاشمة تجسده في المكان فتجعله يتصور نفسه حقاً! وبين حق أصيل عار من كل قوة سوى قوته، فيما تجري تعطيته بسخام زيف هذا التجسد الاستعماري الاستيطاني القسري المتماذي، فيأخذه عجزه عن محو هذا السخام للاستمرار، على وجه الحق والحقيقة، في متابعة تجلية حضوره الحيوي الفاعل في المكان نفسه، إلى اليأس من إمكانية، بل ربّما من جدوى، الاستمرار في إدراك نفسه بوصفه حقاً قابلاً، ذات يوم قريب أو حتى بعيد، للتجسد الفعلي الكلي فوق مكان محتل من قبل أصحاب السردية الصهيونية الزائفة المأخوذون بهوس التقاط الزمن والخيولة دونه والهروب، وذلك بالإمعان في استثماره إلى حد استنزافه، وبتفعيل آليات صناعته وتوجيهه، وبتسريع خطى تجليه حضوره الطاعني كزمن صهيوني عنصري في المكان الفلسطيني المحتل، وربّما في العالم بأسره!

وليس ثمة من شيء أدل على السعي الصهيوني المحموم لالتقاط روح الزمن، واستثماره، وصناعته، وتوجيه مساراته، وتسريع خطاه، سوى ما يبصره الإنسان الفلسطيني ويعاني عقابيل جنومه الصاري على صدر مستقبله وأنفاسه، من «حقاتق استيطانية» تجري مراكمتها «فوق الأرض» على نحو يسعي إلى تكريس «سرقة فلسطين»، ويمعن في تزوير تاريخها، وسلب حضارتها، واجتثاث أصحابها الأصليين منها، وترتيب حقيقتها الأصلية الأصيلة، ناهيك عن السعي المحموم لمراكمة «حقاتق سياسية» أو «اقتصادية» أو «ثقافية» ليس قطار «التطبيع الدولاني»، الاختياري أو المصلحي أو الإرغامى، المنذع بسرعة على قضبان دول العرب

وكياناتهم المصنعة، بأقلها سخاماً وسوداً وخطورة على الحق الفلسطيني والسردية الفلسطينية الإنسانية! بل لعله، في اندفاعه على هذه القضبان بسرعة يجعلها الإلحاح على إظهارها مذهلة، وفي تزامنه مع تصاعد مخومية الذأب الاستعماري الصهيوني العنصري الإجلالي المستهدف فلسطين بالتهويد والأسرلة، ألا يكون إلا الأشد إمعاناً في السخام والسود والخطورة على كليهما، وإلا الأعتى وطأة على صدور الحق والحقيقة، والعدل الإنساني، وشرائع حقوق الإنسان، من أي أمر سياسي، أو اقتصادي، أو ثقافي، أو أي أمر سواها!

ألم يتوافق هذا التطبيع الذي يطفئ قطاره أنوار كل محطة يدخلها مع حملات إعلامية إعلانية استهدفت التشكيك في صدقية السردية الفلسطينية لإطفاء أنوار تأصيلها في الوطن الفلسطيني والتاريخ الفلسطيني والحضارة الفلسطينية، وفي الوجدان الإنساني النقيط، كما في تجليات حضورها في وعي الإنسان الفلسطيني ووجدانه، وفي واقع الحال الفلسطيني القائم في فلسطين الآن، برغم الاجتلال العسكري الاستعماري الصاري، ونفيصاً لجهود التهويد الصهيوني المنوحش، والأسرلة الزاحفة؟!!

ثم ألم يتزامن هذا، وذلك، وغيرهما مما يماثلهما، مع حملات إعلانية ترويجية تسوق كائنات بشرية من حكام كيانات مصنعة وسمت بأنها كيانات سياسية «عربية» بوصفهم «حكّاماً» صهيونيين فغليين، أو «حكّاماً عرباً» هم من خيرة «أحباء صهيون»، المحوسلين، والجديرين، في كل حال، ينيل الأوسمة والجوائز وشهادات التقدير والامتنان على ما قد أسدوه، وعلى ما هم ذاهبون لإنجازهم مما قد أهلوا لإسدائه، للحركة الصهيونية المعولمة من خدمات جليلة ستمكنها من «صهينة العالم» بأسره عبر الاستمرار في الإمساك برقيته، وصيغ وجهه، بل وكامل جسده، بأزرق استعماري عنصري كامد وقميء، وكأنما هي تريد الإمساك بالوجود كله وإدعائه لنفسها، فلا تبقى فيه من وجود حقيقي لموجود سواها!

# قراءة في كتاب: مدخل إلى علم الاجتماع الماركسي الجزء الأول\*

رامي مراد- باحث مهتم في قضايا التنمية/ فلسطين



**عرف التاريخ الكثير من تيارات الفكر الاجتماعي، وجزء منها كان له أثرًا كبيرًا في النقد الاجتماعي، لكن تأثير الماركسية اللينينية بقي وسبقي كبيرًا وذو طابع خاص كونها النظرية الأكثر التصاقًا بطبقة العمال والداعية لفهم الواقع فهما ماديا عقلائيًا على طريق تغييره بشكل ثوري وجدري.**

عمومية التطور الذي يجري من خلال انبثاق وانكشاف التناقضات الداخلية، من خلال نفي ما فات زمانه، عبر القفزات والصعود إلى درجات جديدة نوعيا في حركة العالم المتواصلة .

وعلى التقيض من هيجل كان فيورباخ مادياً ولذا ناضل ضد الشعوذات الهيكلية المثالية، وسعى إلى تفسير الظواهر الروحية من أساسها الأرضي، وهو من وضع في مكان الصدارة فلسفة الإنسان ومشاعره وتطلعاته ومساعيه من جذورها الأرضية. ورأي فيورباخ أن جوهر الإنسان يكمن في معاشرته للإنسان، وكانت هذه خطوة إلى فهم كونية الإنسان التي هي عبارة عن مجموع علاقاته الاجتماعية. لكن فيورباخ ظل مثاليًا في نظريته إلى التطور الاجتماعي، فقد حصر علاقات الإنسان الاجتماعية في العلاقات المثالية الأخلاقية، وفي تحليله فإن الإنسان بدا خارج التاريخ مجرداً، وهذا ما منع فيورباخ من كشف طبيعة الإنسان الاجتماعية، وبالتالي منعه من تحديد سبل تحويل العلاقات بين الناس تحويلاً ثورياً .

إن مفاهيم هيجل وفيورباخ الفلسفية كانت بوصلة ماركس وإنجلز اللذين أعادوا صياغة الديالكتيك بعين ناقدته لفلسفة هيجل وفيورباخ . كما وخلص آدم سميث في سياق دراسة المجتمع الرأسمالي إلى أن قيمة البضائع تحددها كمية العمل المنفق على إنتاجها. ومضى الاقتصادي الإنجليزي ريكاردو إلى أبعد مما طرحه آدم سميث، فقد أثبت أن القيمة التي يخلقها عمل العامل هي وحدها مصدر الأجرة ومصدر الربح ومصدر الربح .

اعتبر سميث وريكاردو القيمة علاقة متبادلة سمرمية من الأشياء، وقد كان ذلك من حيث الجوهر مهمة أيديولوجية لخلود النظام الرأسمالي. لكن كان ينبغي تفهم القيمة بوصفها علاقات تفهم القيمة بوصفها علاقات متبادلة بين الناس مشروطة تاريخياً، وهذا ما فتح السبيل إلى فضح سر الاستثمار الرأسمالي، وهذه المهمة أداها ماركس وإنجلز . كما كانت أفكار الاشتراكيين

وتميزت عن قوام الحرفيين وشغيلة الإنتاج المانيفاكتوري، ولم تكن أشكال نضالاتها تتميز بدرجة كافية من النضوج، حيث بدت نضالات الحركة العمالية عشوائية ومناهضة للتكنولوجيا، وتمثل ذلك في حركة اللوديين في بريطانيا الذين ثاروا ضد الآلات وحطموها. ومع تطور الإنتاج الصناعي، أخذت تتكون البروليتاريا الصناعية التي أصبحت لاحقاً نواة الطبقة العاملة .

في أواسط القرن التاسع عشر ازدادت حدة التناقضات بين البرجوازية والبروليتاريا وبدأت حركة العمال تأخذ طابعاً سياسياً تجلى ذلك في انتفاضتي نوفمبر 1831 في فرنسا وأبريل 1834 . كما تبدى وعي الطبقة العاملة السياسي في الحركة الشارتية في إنجلترا ومنها أنشئت رابطة عمال لندن للنضال من أجل الحق الانتخابي العام، وبعدها أول حزب بروليتاري .

إن النضالات السياسية المستقلة الأولى التي قامت بها البروليتاريا في البلدان الأوروبية الرئيسية قد أوجدت مقدمات فعلية لتحويل الحركة العمالية إلى حركة سياسية مستقلة. وهنا نشأت الحاجة إلى أيديولوجية علمية أصبحت هي الماركسية .

## المصادر الفكرية للنظرية الماركسية:

كانت الفلسفة الكلاسيكية الألمانية ممثلة في هيجل وفيورباخ مصدرًا أساسياً للفلسفة الماركسية، وكان هيجل مثاليًا لذلك اتسم مذهبه عن التطور (الديالكتيك) بطابع مثالي، وما يتطور بحسب رايه ليس العالم الفعلي، بل فكرة مطلقة غامضة يزعم أنها تهب الطبيعة والمجتمع الحياة. لكن فكرة هيجل انطلت على بذرة عقلائية تحت الغلاف اللاعقلاني، تلخصت في فكرة

إن النظرية الماركسية وسياسة تحويل العالم تحويلاً ثورياً ترنكزان على معرفة القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي، وفقاً للتحليل العلمي الدقيق للواقع الملموس بكل جوانبه وزخمه الحي . كما أن الماركسية بوصفها علم التحرر تحتاج بحد ذاتها إلى تطوير حر، فهي ليست عقيدة جامدة، حيث أن تعميم التجربة الحية، وتبادل الآراء والمناقشات بحرية، يعتبر شرط ضروري لوجود وتطور الماركسية بوصفها علم .

لا يحتمل التحليل الماركسي اللامبالاة التي تنقلب إلى جمود عقائدي عقيم، فالفكر الماركسي يحركه السعي الدائم إلى الحقيقة والعدالة، هذا السعي الذي تلهمه أهداف عظيمة قوامها تحرر البشرية وتقدمها، وعليه، وجب على القوى والأحزاب الشيوعية وجميع القوى الثورية والديمقراطية تفهم الواقع الراهن، وتكييف استراتيجيات عملها وبرامجها وفقاً لهذا الواقع وخصوصيته، فهي تحتاج إلى النظرية الماركسية التي اغتنت وتغنتي بالتجربة التاريخية .

## الماركسية كتعبير عن متطلبات تقدم البشرية الاجتماعي:

نشأت الماركسية على إثر تطور الرأسمالية العاصف في القرن التاسع عشر في جميع دول أوروبا وأمريكا الشمالية، وما أبانه هذا التطور من دور أساسي للاقتصاد في حياة المجتمع والشعوب. وقد ولدت الرأسمالية الطبقة العاملة المدعوة بحكم وضعها في نظام الإنتاج الاجتماعي، إلى تحرير المجتمع من الاستثمار الرأسمالي .

قبل نشوء الماركسية كانت الطبقة العاملة قد اجتازت مرحلة مديدة من التكوين والتطور، وقد رأّت النور في القرن الخامس عشر. آنذاك لم تكن الطبقة العاملة قد انفصلت

الموضوعي، باعتبارها الطبقة الأكثر ثورية والقادرة على السير في طليعة تحويل نظام العلاقات الاجتماعية وإعادة بنائها على أسس الاشتراكية .

كما أشارا إنجلز وماركس في البيان الشيوعي إلى أن الشيوعيين هم من لحم ودم الطبقة العاملة لأنها تناضل وتمثل المصالح العامة للطبقة العاملة دون أية مصالح شخصية أو ذاتية وبغض النظر عن الخصائص القومية أو المهنية . وقد خصصا ماركس وإنجلز قسماً كبيراً من البيان الشيوعي لدحض الاختلافات والآراء الباطلة والخرافات التي كانت تروج عن الشيوعيين، وبينما بطلان مزاعم البرجوازيين بأن الشيوعيين يريدون القضاء على الملكية والعائلة والقومية والوطن والدين والأخلاق . وأكد ماركس وإنجلز على مهمتين أساسيتين :

1- انتزاع جميع وسائل الإنتاج من البرجوازيين وتركيزها بيد الدولة البروليتارية .  
2- زيادة مجمل القوى المنتجة بأقصى سرعة وتأمين المقدمات المادية والتكنيكية للمجتمع الجديد .

### الهادية الفلسفية والتاريخية:

على نقبض التصورات الميكانيكية للمادية ما قبل ماركس، تعتبر الفلسفة الماركسية الوعي ليس كانعكاس فوتوغرافي سلبي للواقع، بل كعملية نشيطة، فعالة لاستيعاب الواقع ومن ثم التسرب بصورة أعمق فأعمق إلى أسرار الواقع للتأثير فيه، وهذا الفهم للوعي أصبح ممكناً في الماركسية عن طريق دراسة دور الوعي الاجتماعي .

إن ماركس وإنجلز قد استوضحا دور الوعي الفعّال في النشاط العملي للمجتمع وبرهنا أن المادة والوعي يتواجدان في علاقة تبادلية، فإن الوعي لا يعكس العالم المادي فحسب، بل يقيم هذا العالم ويغيره بواسطة نشاط الناس العملي. إن مغزى وسبب نشوء الوعي تتلخصان بالذات في تغيير الواقع باتجاه ضروري للإنسان والمجتمع . وقد قال لينين : «إن وعي الإنسان لا يعكس العالم الموضوعي وحسب، بل يخلقه أيضاً» .

\*موسكو 1988

إصدار الدائرة الثقافية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

### بيان الحزب الشيوعي:

حتى تكون الماركسية على صلة وثيقة بتطور الحركة العمالية، فقد اشترك ماركس وإنجلز بنشاط في نضال الطبقة العاملة وفي بناؤها السياسي، وعمما تجربة نضالاتها وأعمالها الثورية. وفي سنة 1847 انتميا إلى عصبة العادلين وهي من أولى منظمات العمال التي تأثرت بالغ الأثر بالمفاهيم الطوباوية، وبذل مؤسسا الماركسية جهوداً كبيرة جدا لتحويل هذه المنظمة إلى حزب سياسي يمثل مصالح الطبقة العاملة . وبفضل نشاطهما، اتخذ في المؤتمر الأول لعصبة العادلين في حزيران يونيو 1847 قرار بتحويل المنظمة وتسميتها عصبة الشيوعيين، وفي ديسمبر 1847 تشكل الحزب الجديد على أساس الاعتراف بمبادئ الماركسية. وعهد إلى ماركس وإنجلز كتابة الوثيقة البرنامجية للمنظمة الجديدة، وقد صدرت هذه الوثيقة الأساسية ببيان الحزب الشيوعي» في أوائل سنة 1848 . وقال لينين عن هذا البيان : «إن هذا الكتيب يساوي المجلدات الضخمة، فروحه ماتزال حتى أيامنا هذه تنفذ إلى جموع البروليتاريا المنظمة، المناضلة في العالم وتحركها» .

ففي الفصل الأول من البيان الشيوعي قدما ماركس وإنجلز بالاعتماد على الفهم المادي للتاريخ البرهان على قيمة الثورة الاشتراكية، وقد أشارا في متن البيان إلى أن علاقات الإنتاج الرأسمالي تحفز تطور القوى المنتجة في المجتمع وتدخل في آخر المطاف في تناقض مع هذه القوى، وتصبح كإحدا لتطورها اللاحق، وفي ذات الوقت تهيب القوى المنتجة في سياق تطورها الشروط المادية للانتقال إلى درجة أعلى في سلم التقدم الاجتماعي. ومع تطور الإنتاج تنمو وتتطور البروليتاريا متنقلة عبر مراحل النضج، وإلى جانبها ينتقل الممثلون الطليعيون للطبقات السائدة ويحملون معهم إلى الحركة العمالية الثقافة والتعليم والمعرفة .

وفي البيان تتبع ماركس وإنجلز تطور أشكال نضال البروليتاريا الطبيعي، من الأعمال والنضالات العفوية الأولية عبر النضال الاقتصادي، النضال السياسي، ومن ثم توحيد سلطة البروليتاريا المنظمة في الدولة. إن الضرورة التاريخية لهذه السلطة تركز على كون البروليتاريا تبرز بحكم وضعها

الطوباويين مصدر النظرية السياسية للماركسية. فقد كشفت نظريات الاشتراكيين الطوباويين في القرن التاسع عشر تناقضات وقضايا نظرية الاشتراكية، حيث حاول الاشتراكيون الطوباويون أن يستخلصوا الاشتراكية من مبادئ العدالة، ومن حكمة وأخلاق الناس، ولم يعملوا على إيجاد قوى في المجتمع تكون بمقدورها أن تعمل على انتصار النظام الاشتراكي. إن إخفاق هذه المفاهيم قد طرح بكل حدة مسألة الأسس العلمية النظرية الاشتراكية ومسألة ضرورة الانتقال في هذا المجال من الطوباوية إلى العلم. وهذه المهمة وقعت كذلك على عاتق مؤسس الماركسية .

### المقدمات من العلوم الطبيعية لنشؤ الماركسية:

إنشأة الماركسية وتطورها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور العلوم الطبيعية، وتستند الماركسية إلى ثلاث إنجازات في العلوم الطبيعية هي :

1- قانون تحول الطاقة .  
2- البنية الخلوية للعضويات .  
3- نظرية داروين عن التطور .

يعتبر قانون تحول الطاقة القائل ببقاء وتحول الطاقة أساساً للاستنتاج الفلسفي ومفاده أنلحركة المادة طابعا عاماً، وأن هذه الحركة عبارة عن عملية معقدة ومتناقضة، بل تشتمل أيضاً أشكالاً أخرى تتربط فيما بينها بصورة قانونية. وهذا الاستنتاج أكد الصلة المتبادلة بين ظواهر العالم الموضوعي وهي تكوين التصورات المادية الديالكتيكية عن وحدته. كما لعب اكتشاف البنية الخلوية للعضويات الحية دوراً مهماً في تهيئة النظرة الماركسية إلى العالم، وإثبات ظهور وتطور أية عضوية نباتية أو حيوانية يجريان عن طريق تكاثر الخلايا، وانبثاقها واضمحلالها، وهذا ما أثبت الوحدة الداخلية للطبيعة الحية .

ومثلت نظرية داروين التطورية اكتشافاً كبيراً آخر في ميدان العلوم الطبيعية في أواسط القرن التاسع عشر، فقد صاغ داروين نظرية متكاملة عن أصل الأنواع، فبدت الطبيعة الحية عبارة عن عملية عملاقة من التطور التاريخي، وهذه النظرية كانت من حيث الجوهر تطبيقاً عملياً للديالكتيك المادي على الطبيعة الحية .

## معين بسيسو: مارد السنابل الشامخ

جواد العقاد - شاعر وكاتب / فلسطين

إنّ الكتابة عن قامة شعرية وثورية بحجم معين بسيسو مهمة صعبة، فالأبجدية لا تسعفنا للكتابة عن شاعر ثوري قَدَّمَ مأسينا وآلامنا وجراحاتنا كما قَدَّمَ آمالنا وحلمنا بالتحريّر والتحرر من الاحتلال والرجعية والتخلف.



سيعانذ المستحيل ويقول للنصر دقت الساعة؛ ولهذا فهو عصي على النسيان. معين الشيوعي الثائر والشاعر لا يكتب إلا وهو في قمة عنفوانه وثورته؛ لهذا قصيدته، التي تحمل مرجعيات ثورية دائماً، مُتمردة محرّضة وصادقة.

يقول بسيسو في ديوانه الأول، المعركة:

«أنا إن سقطت فخذ مكاني يا رفيقي في الكفاح

وانظر إلى شفتي أطبقها على هوج الرياح

أنا لم أمت! أنا لم أزل أدعوك من خلف الجراح

واقرع طبولك يستجب لك كل شعبك للقتال».

ليس غريباً على شاعر فلسطيني بقامة معين بسيسو أن يكون جزءاً من نضال شعبه فينتسم ديوانه الأول (المعركة) - من العنوان إلى آخر حرف - بالنزعة الثورية، ويعبر عن هموم الجماهير الغاضبة المتطلعة إلى التحرير والتحرر، هذا هو معين الشاعر همه الذاتي هو هم الشعب، الشيوعي العنيد لا يهمله الموت في سبيل الفكرة، المهم أن تستمر المعركة. كان هذا الديوان الشرارة الأولى في نضال الشاعر، وبقي يقاتل بالقصيدة التي أورثنا إياها؛ لتأخذ مكانه في الكفاح.

علينا أن نحفظ عهد رفيقنا ونرفع دائماً شعار «أنا إن سقطت يا رفيقي فخذ مكاني في الكفاح».

معين الشاعر المناضل، ولا مكان لحرف عطف بين الشاعر المناضل؛ فهو صاحب الفعل الثوري والقول الثوري في آن، هتافه شعر وشعره ثورة، ولا يمكن الحديث عن الثورة والعنفوان الفلسطيني إلا وذكرنا معين بسيسو، وشعره الذي يرهن وما زال يبرهن أن الشعر قبل أن يكون جمالا هو موقف ورؤية وثورة ضد الظلم والواقع البائس، وطموح مستمر نحو التغيير وتحقيق الحلم، هذا الشعر الذي تربت عليه أجيال من الثوار، ثوار الكلمة والسلاح. عرفنا معين شاعراً ثورياً وقائداً، فهو شاعر طبيعي من أهم شعراء قصيدة التفعيلة والمسرح الشعري في القرن العشرين، وهو مارد السنابل الشامخ، رأينا فلسطين في قلبه وشعره وصوته وهو يهتف ضد التوطين وكل مشاريع تصفية القضية الفلسطينية؛ لهذا أنا على يقين تام بأنه سيبقى في قلب فلسطين، فما زال يصدح بشعره كل حر يحمل فكره الثوري التقدمي، فمعين القائد رحل جسداً لكنه متجذّر فكرة، معين الثورة الذي قال في رثائه الزعيم ياسر عرفات: «معين ليس شاعراً فقط، معين كان ثائراً، بل هو الثورة في حد ذاتها».

وصف محمود درويش معين بسيسو بالمؤرخ الوجداني للشقاء الفلسطيني؛ فشعر معين لا ينتمي إلى القاعات الفخمة، ولا يوجه إلى النخبة المثقفة فحسب، بل ينتمي إلى الوجد الفلسطيني أو بالأحرى هو الوجد ذاته، شعر بسيسو صوت الثورة الصادح بالرفض والحق،

في معركتنا المستمرة مع قوى الاستعمار والرجعية والتخلف، فالواجب أن نصدح بالحق في كل الميادين، فإن رحل معين فينا ألف معين، الصمت عاز وموت يا رفاق.

يقول معين:

«الصمت موت

قلها ومث

فالقول ليس ما يقوله السلطان والأمير

وليس تلك الضحكة التي يبيعهها المهرج الكبير للمهرج الصغير

فأنت إن نطقت مث

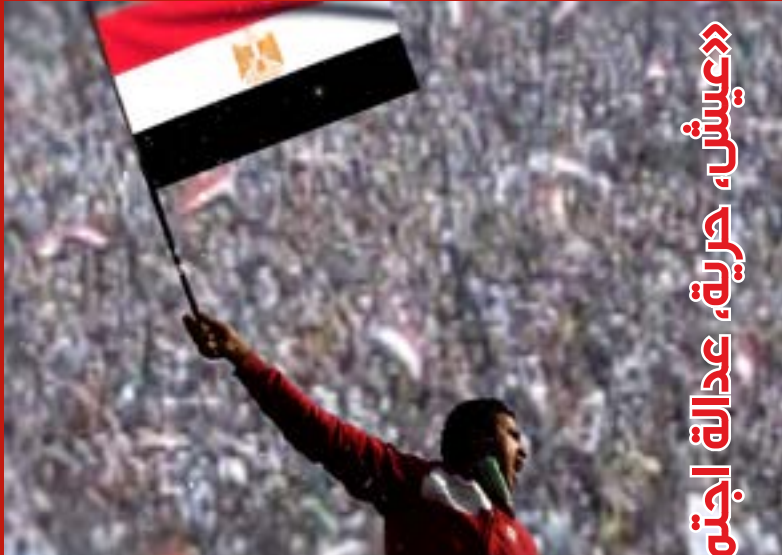
وأنت إن سكت مث

قلها ومث».

علّمنا معين بسيسو أن الشعر هو صوت الإنسان الحر والمضطهد، وروح الثورة فسقطت كل نظريات النقد والشعر أمام قصيدته، ليس شرطاً أن يكون الشاعر نرجسياً منغلِقاً على نفسه كي يبدع، بل عليه أن يكون هدير الجماهير الغاضبة متوحداً معها، فالصدق هو معيار الشعر الأول. وأخيراً يا رفاق: إن المعين توقف قلبه عن الشعر والحياة وترك لنا أمانة ثقيلة، ترك المعركة.

## «عيش، حرية، عدالة اجتماعية»

هتاف زلزل قواعد نظام كامب ديفيد قبل عشر سنوات، ولم تنس طلائع الشعب قضيتها المركزية، واتجهت جموع المتظاهرين إلى سفارة العدو وارتفع علم فلسطين في سماء القاهرة بدلا من علم الكيان. أثبتت ثورة ٢٥ يناير حيوية الشعب المصري وأن حلم العدل والحرية قريب وحتمي، وأنه الحق الوحيد في زمن متخم بأكاذيب الهزيمة والاستسلام.



في ذكرى ثورة ٢٥ يناير نوجه من «هدف» جورج حبش وغسان كنفاني ووديع حداد، تحية رفاقية إلى شعبنا العربي المصري الحبيب

لعل الوفاء للحكيم جورج حبش، يتجسد أولاً في استعادة أفكاره وإعادة تقديمها كما نظن أنه أرادها أن تظهر فعلاً، ونود هنا التركيز على ما دأب على طرحه في سنواته الأخيرة، نعني سؤال الهزيمة ومعضلة العقل والعضلات في الكفاح الفلسطيني. وهناك نوعين من الظلم في تداول هذا السؤال، ظلم لجورج حبش وكأنه لم يطرح هذا السؤال إلا بعد أن ترك موقع الأمين العام للجبهة الشعبية كتurf فكري ما، وهذا ليس صحيحاً بالمطلق، هذه نقطة أولى. النقطة الثانية إن من الظلم إحالة السؤال إلى الجبهة الشعبية واليسار على اعتبار مكانة الحكيم فيهما ما فتح الباب لليمين بجناحيه العلماني والديني، للدعاء أن فشل اليسار والقومية يعني أن كلا منهما وعلى حدة البديل التاريخي، وكان سؤال الهزيمة، وسؤال العقل والعضلات كان يخص الجبهة وحدها، وليس الكل الفلسطيني، وعموماً أجاب الحكيم بنفسه على مثل هذه الترهات؛ خصوصاً في خطاب التنحي لمن أراد الاستزادة. الملاحظة الأخرى أنه جرى اختزال السؤال الأصل إلى دلالة الاستنتاج الحتمي في تلاعب لغوي واضح، مذكراً بالسؤال الأصل: لماذا انتصر المشروع الصهيوني؟ ولماذا هزم المشروع القومي العربي؟

وهذا يجعلنا مطالبين بوضع السؤال في إطاره التاريخي الصحيح. والسؤال إذاً حول شكل المشروع القومي الذي هزم وفدواه، هل هذا يعني باستحالة مشروع قومي آخر؟

قبل الاستطراد لا بد من الإشارة إلى أن هذا لم يصدر عن رجل جاهل أو عادي أو يفتقر للذكاء المطلوب ومعزول عن الممارسة العلمية، وهنا من الضروري قراءة هذا السؤال بدلالاته الكفاحية والفكرية ودلالة المصير أكثر من دلالة اللغة بحد ذاتها؛ فمن صدر عنه السؤال؟ لمن وجه سؤاله؟ ولماذا؟

صدر السؤال عن جورج حبش المفكر والسياسي المناضل التاريخي، وأيضاً قائد الجبهة الشعبية وهذا الربط ضروري وله دلالة تاريخية وواقعية؛ الرجل الذي تبني فكرة لم يحد عنها طوال سبعين عاماً، جوهرها تحرير فلسطين، وهذا يعكس الصلابة الفكرية التي تميز بها، خريج الطب الأول على دفعته وابن العائلة الميسورة والوسيم والرياضي عميق الثقافة إن شئتم الذي لم يأت من الفشل إلى الكفاح الوطني والقومي، بل من نجاح شخصي متحقق والمعية معترف بها، ليكرس حياته لشعبه. ونعتقد أن للاستقالة إن صح التعبير وتقديم الوثائق التاريخية للنقاش والإقرار في ذات الوقت له دلالة فارقة ومفصلية في مسيرة الحكيم وتاريخ الجبهة الشعبية.

هل يمكن بعد ذلك اختزال سؤال المصير للحكيم بعبارة رثة تفتقر للبلاغة والعمق والإبداع مثل: لماذا هزمنا؟

أما عن الشق الآخر للسؤال: لمن وجه الحكيم سؤاله؟ فليس سراً أنه وجه أصلاً لرفاقه وقد يفاجأ البعض لو علم أن السؤال كان داخلياً في الأساس؛ طرحته الجبهة ضمن عملية التحول النظري المثيرة التي اجتازتها الجبهة على مدى ثلاثين عاماً، ربما أمر لم يلحظه من هم خارج الجبهة.

أما لماذا؟ فلا يخفى على أحد أن طرح هذا السؤال جاء ارتباطاً بجوهر ما تترس خلفه الحكيم والجبهة، فكرة تحرير فلسطين واستعادتها، خصوصاً مع التحولات الكارثية المرتبطة بمؤتمر مدريد ومن بعده أوسلو، حيث أصبح سؤال المصير هاجس كل فلسطيني، لذلك كله كان سؤال لماذا انتصر المشروع الصهيوني؟ ولماذا هزم المشروع القومي العربي يتضمن جانبين ذاتي وموضوعي؟

علينا الإقرار أن المشروع القومي العربي لم يكن لاعباً وحيداً من جهة، ولم يكن موحداً من جهة أخرى، بل طغى عليه التنافس والصراع، ورغم ذلك كان مستهدفاً بالذات وعلى وجه الخصوص من خصمين صاروا حليفين من حيث لا يدريان أو يدريان؛ نعني العدو الصهيوني والاستعمار العالمي من جهة، والتيار اليميني بتنوعاته من جهة أخرى، بما فيها الجناح اليميني من الفكرة القومية، والجميع سعى لتدمير الخيار القومي لأسبابه الخاصة.

طوال ستة عقود آمن الحكيم بالحق الفلسطيني، بحقه كفلسطيني، رافضاً المساومة تحت شعار التسوية أو الظرف الذاتي أو موازين القوى؛ لأنه كان مقتنعاً بأنه يلزم الحصول على القوة لدعم الحق، وليس استخدام الحق لاستحصا القوة، ولهذا دلالة بالغة في صياغة الرؤية السياسية والفكرية لنظرية الصراع التي حددتها الجبهة بإشراف الحكيم في وثيقتها التاريخية بأنه صراع وجود وهو تاريخي ومفتوح لن يغلق إلا بانتصار ناجز لأحد الفريقين، وكان الحكيم طبعاً ونحن أيضاً كجهويين مقتنعين تماماً ومؤمنين أننا نحن الطرف الذي سينتصر.

